بسم الله الرحمن الرحيم

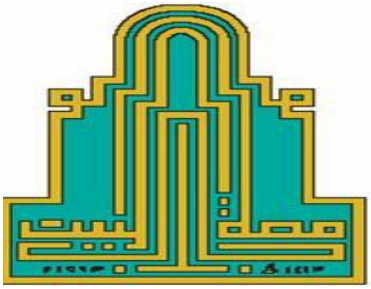

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

ضوابط حلول الاسم المعرفة محل النكرة في النحو العربي

Rules of Replacing the Indefinite with the Definite Noun in Arabic Grammar

إعداد الطالبة

رقية أمين حسن

١٤٢٠٣٠١٠٠١

إشراف الأستاذ الدكتور

حسن خميس الملخ

٢٠١٨م

التفويــض

أنا رقية أمين حسن أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠١٨م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالـبة: رقية أمين حسن الرقم الجامعي: ١٤٢٠٣٠١٠٠١

التخصص: اللغة العربية وآدابها الكليــة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

ضوابط حلول الاسم المعرفة محل النكرة في النحو العربي

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: التاريخ: / /٢٠١٨م

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

"ضوابط حلول الاسم المعرفة محل النكرة في النحو العربي"

وأجيزت بتاريخ / /٢٠١٨م

إعداد الطالبة

رقية أمين حسن

١٤٢٠٣٠١٠٠١

إشراف

الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. أ.د. حسن خميس الملخ	مشرفاً	.....
٢. أ.د. زيد خليل القرالة	عضواً	.....
٣. د. محمود رمضان الديكي	عضواً	.....
٤. د. محمود مبارك عبيدات	عضواً/ مناقشاً خارجياً	.....
٥. دة. بثينة سلمان القضاة	رئيسة اللجنة	.....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ :٤/٢٤/٨ ٢٠١٨ م

د

الإهـــــــداء

إلى أبي في العربية

الدكتور: جميل بني عطا

إلى من أدبني

فأحسن تأديبي...

إلى من علمني

أن الأخلاق حلّة العلم البهيّة...

إلى من أذاقني

حلاوة العربية، وزرع حبها في...

إلى من أرشدني

أن ثمرة النجاح تقطف من ثلاث: الأخلاق، والعزيمة، والاجتهاد.

إلى من طهرت كلماته بوَضوء العلم والإيمان فسجدت في محراب العربية.

دام حرفك طاهراً نقيًّا بهيًّا بليغًا...

ودمت قامة علمية تربوية تؤتي أكلها كل حين...

تلميذتك التوّاقة لبلاغة حرفك دومًا

رقية أمين حسن

فهرس المحتويات

الإهـــــداء ..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

المُلخص ..... ح

المقدمـــــة ١

التمهيد فلسفة النحاة في تقنين المعرفة والنكرة ٢

مفهوم التعريف لغة واصطلاحاً: ٣

المعــارف: ٦

التعريف بالشكل: ١٠

التعريف بالقصد: ١١

الفصل الأول دور المعنى في حلول الاسم المعرفة محل النكرة ٢٣

المبحث الأول إشكالية المعنى والعلامة ٢٥

المبحث الثاني إشكالية العلامة ٣٠

المبحث الثالث إشكالية التأويل ٥٠

المبحث الرابع أمن اللبس ٨٩

الفصل الثاني دور السياق في حلول الاسم المعرفة محل النكرة ١٠٤

المبحث الأول السياق وعناصره غير اللغويّة ١٠٧

المبحث الثاني السياق والسداد ١١٦

المبحث الثالث السياق ورتبة الكلام ١٣٤

الفصل الثالث دور اللفظة اللغوية في حلول الاسم المعرفة محل النكرة ١٤٧

المبحث الأول اللفظ والطبيعة المعجمية.....١٤٩
المبحث الثاني اللفظ والصيغة الصرفية.....١٥٥
المبحث الثالث اللفظ والتقدير ١٦٦
الخاتمة ١٩٥
المصادر والمراجع.....١٩٨
Abstract ٢٠٦

ضوابط حلول الاسم المعرفة محل النكرة في النحو العربي

إعداد الطالبة: رقية أمين عمر حسن

إشراف الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ

المُلخص

تُعنى هذه الدراسة بحلول المعرفة محل النكرة في النحو العربي، وهما من تطبيقات نظرية الأصل والفرع؛ فالنكرة أصل في الأسماء والمعرفة فرع عليها.

وهي دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى استجلاء ضوابط تحكم مجيء الاسم المعرفة محل الاسم النكرة وفق تصنيف النحاة في جمهورهم لبعض المواقع الإعرابية، نحو: الخبر، والحال، والتمييز، واسم لا النافية للجنس، واسم لا المشبهة بليس، ونعت النكرة، وتوكيد النكرة، مع اضطراب معايير التعريف والتنكير، وهي المواقع التي بحثتها الدراسة، وجاءت في ثلاثة فصول يسبقها تمهيد ويتلوها خاتمة.

تبينت الدراسة فلسفة النحاة في تقنين المعرفة والنكرة؛ فتطرقت إلى مفهومهما لغة واصطلاحا، وبيان أعرف المعارف، وعددها، وتقسيمها، وعلاماتها.

وبحثت دور المعنى في حلول المعرفة محل النكرة؛ بتناول إشكالية المعنى والعلامة وإشكالية التأويل، وأمن اللبس.

كما شرحت الدراسة دور السياق في حلول المعرفة محل النكرة من خلال عناصره غير اللغوية، والسداد، ورتبة الكلام.

وتوقفت عند الطبيعة المعجمية، والصيغة الصرفية، والتقدير، في تناول دور اللفظة اللغوية في حلول المعرفة محل النكرة، ثم الوقوف على آراء النحاة من حلول المعارف محل النكرات عند التباين والاختلاف.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تضمنتها الخاتمة.

المقدمـــــة

تعد مقولتا التنكير والتعريف من أهم المقولات المعتمدة في بناء النحو العربيّ ودراسة الجملة العربية، وهما من تطبيقات نظرية الأصل والفرع؛ لهذا وظفهما علماء العربية في تقنين بعض أبواب النحو العربي ومسائله وقضاياه.

وتقوم المقولتان على فكرة الضدية بين أصل وفرع، فالنكرة أصل في الأسماء، والمعرفة فرع عليها، وقد استثمر النحاة هذا التضاد في تقييد بعض الأبواب النحويّة في الحدّ العام كتقييد خبر المبتدأ بالاسم النكرة في الأصل؛ إذ تبيّن أن هناك حالات يخرج فيها الاسم من صفة النكرة إلى صفة المعرفة كحالات تعريف الخبر المسوَّغة بعلل مختلفة متباينة، تكمن خلفها ضوابط عامة سوَّغ بها النحاة هذا الحلول، فأشاروا إلى بعضها في ثنايا الدرس النحوي.

ونظرت الباحثة إلى المقولتين على أنهما تقنية رائدة فاعلة في تقنين النحو العربي في غير ما جانب، فسعت للوصول إلى ضوابط مجيء المعرفة محل النكرة، وهذا ما يميز هذه الرسالة من الدراسات السابقة التي درست التعريف والتنكير في العربية؛ لأن مقصد الدراسة تمثل في محاولة الوصول إلى ضوابط تقنن حلول الاسم المعرفة محل الاسم النكرة في النحو العربي على مستوى التأويل الشكلي أو المعنوي أو الدلالي وما شابه.

وقد صنف جمهور النحاة بعض المواقع الإعرابية على أنها مواقع اسمية يتصف فيها الاسم بصفات متعددة منها صفة التنكير، كذهابهم إلى أن الأصل في الخبر والحال والتمييز مثلاً الاسم النكرة ثم أجازوا حلول الاسم المعرفة محل النكرة، وسوغوا ذلك بمسوغات تفصيلية تعكس المعالجة الجزئية للظاهرة من غير تجاوزها عند بعض النحاة إلى رسم خطوط هذا الحلول، فعند حلول الاسم المعرفة محل الاسم النكرة في الحال نحو:

حضر الطالب وحدَه.

يذهب النحاة مذاهب مختلفة في تأويل هذا الحلول بمعنى الانفراد، أو التأويل بـ "وحيداً" أو الخروج على قيد التنكير، وما شابه اتّكاءً على سلامة الاستعمال وقبوله عند العرب المحتج بكلامهم، لكن المسألة في الدراسة وضعت إشكالية مُدارسة حدِّ الحال على سبيل المثال ومدى مشروعية أن يكون الأصل فيه التنكير، كما درست المغايرة الحاصلة من الانتقال الضدّي من التنكير إلى التعريف.

ورأت الباحثة أن التنكير والتعريف لم يحظ بالقدر الكافي من اهتمام الدارسين والباحثين المعنيين بالدرس النحوي مع كل ما دار حوله من دراسات، فهو رُكن مهمّ من أركان النحو العربيّ، لا يبلى من كثرة الدراسة والتمحيص.

واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لبيان تحول الصيغة اللغوية من النكرة إلى المعرفة في محاولة لاستجلاء ضوابط هذا التحول وفق آليات معينة، ومدى ارتباط التنكير والتعريف بالعلامات التي عرفا بها.

وقد اطلعت الباحثة على دراسات سابقة متنوعة درست التعريف والتنكير من زوايا مختلفة غير زاوية الحلول، منها:

أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق الدلالي، إعداد: محمود فؤاد محمود عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ١٩٩٩م.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التعريف والتنكير من حيث الأثر في السياق اللغوي العربي الاستعماليّ، وإعادة النظر في رؤية النحاة العرب لها، وما تعلق بها من مصطلحات عامة تستدعي الإيضاح والإبانة، ووقفت على بعض الأبواب النحوية بين التعريف والتنكير.

وعكفت على دراسة علاقة الظاهرة بالسياق اللغوي وأثرها في الأبواب النحوية دون أن تشير إلى دور السياق في حلول الاسم المعرفة محل الاسم النكرة وما يتصل به من علاقات، على حين أفردت الدراسة فصلاً خاصاً لبيان هذا الدور.

التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣م.

وهي دراسة معنية بعلامات المعرفة والنكرة الشكلية والدلالية، وقد أشارت إلى أثر التنكير والتعريف في المعنى الذي يتضمنه السياق معتمدة المعيار الدلالي والشكلي في التمييز بين النكرة والمعرفة.

ولم تبحث دور المعنى في حلول الاسم المعرفة محل النكرة، وما تفضي إليه العلامات من إشكاليات، وهو ما عمدت الدراسة إلى بيانه وبحثه.

التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين - دراسة دلالية وظيفية - (نماذج من السور المكية)، إعداد: نوح عطا الله الصرايرة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.

تعتمد الدراسة التعريف بالجانب الوظيفي والدلالي للتعريف والتنكير عند النحويين والبلاغيين، للوقوف على دلالات المعارف والنكرات ووظائفها في كل منهما دون استثمار هذه الدلالات والوظائف في وضع ضوابط لحلول الاسم المعرفة محل الاسم النكرة، ولم تبين موقف النحاة أو البلاغيين من هذا الحلول، وهو ما هدفت إليه الدراسة؛ لما رأت له من أهمية في تقنين النحو العربي.

التعريف والتنكير في النحو العربي، أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ت.

تبحث الدراسة في الجانب الدلالي لمفهوم التعريف والتنكير، وبعض ما يتعلق بهما ودراسة الأثر الوظيفي لهما، كما بحثت علاقة أثر الظاهرة في بعض الأبواب النحوية.

ولم تتطرق إلى خروج الاسم النكرة إلى الاسم المعرفة، وهو مسعى الدراسة والإشكالية الأولى التي بحثتها.

وذهبت الباحثة إلى مناقشة حلول المعرفة محل النكرة في عدة محاور، انتظمت في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة، وتمهيد عرض فلسفة النحاة في الميز بين المعرفة والنكرة بتوضيح التعريف، والإشارة إلى مفهوم التنكير، وتبعها خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وبدت ضوابط الحلول تتجلى في ثلاث قرائن، هي: المعنى، والسياق، واللفظة اللغوية.

أما المعنى فقد خُصِّص له الفصل الأول من الدراسة؛ فبين حلول المعرفة محل النكرة في إطار جبر المعنى له من خلال الولوج إلى إشكالية المعنى والعلامة، وإشكالية التأويل، وأمن اللبس.

وأما السياق فقد بحثه الفصل الثاني؛ فشرح حلول المعرفة محل النكرة في إطار جبر السياق له من خلال دور العناصر السياقية غير اللغوية، والسداد، ورتبة الكلام.

وأما ضابط اللفظة اللغوية فقد وضحه الفصل الثالث، فتضمن دور اللفظة اللغوية في حلول المعرفة محل النكرة، وتناول من وجوه اللفظ: المعجمي، والصرفي، وظاهرة التقدير.

وأُلحقت الفصول بذكر حدود الاتفاق والاختلاف بين النحاة في حلول المعرفة محل النكرة على اختلاف مدارسهم النحوية التي ينتمون إليها.

وبعد، سيبقى أي وجه من وجوه النحو العربي بحرًا للأقلام فيه سبح طويل، فسماء النحو لا تُحد ومحبرة الدارسين لا تنفد، ورحم الله الشافعي حين قال لا يحيط بالعربية غير نبي...

التمهيد

فلسفة النحاة في تقنين المعرفة والنكرة

- **مفهوم التعريف لغة واصطلاحاً**
- **المعارف:**
  - **أعرف المعارف**
  - **عدد المعارف:**
  - **تقسيم المعارف:**
    1. **التعريف بالشكل**
    2. **التعريف بالقصد**
- **علامات المعرفة:**
  1. **التعيين**
  2. **علم المخاطب**
  3. **التركيب**
  4. **البناء**
  5. **المنع من الصرف**
- **مفهوم النكرة**

التمهيد
فلسفة النحاة في تقنين المعرفة والنكرة

تجلّت مقولتا التعريف والتنكير في كتب النحو معنونة أحياناً ومتناثرة أخرى في بعض الأبواب، وهما من تطبيقات نظرية الأصل والفرع في النحو العربي؛ فالنكرة أصل في الأسماء والمعرفة فرع عليها[١]، واختيار فكرة الأصل في النحو قصدي لا عفوي بدلالة إجماع إجماع النحاة على الأخذ بها[٢]. ويتراءى للباحثة مدى التوافق والتكامل بين الأصل والفرع الأمر الذي يوحي بالتكاملية بين النكرة والمعرفة في ضوء حالات حلول المعرفة محل النكرة في النحو العربيّ، ومسعى الدراسة إلى الوصول لضوابط تقنن هذا الحلول.

---

(١) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٦م، ج١، ص٢٢. وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار صادر، الطباعة المنيرية، مصر، د.ت، ج١، ص٥٧. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ج١، ص١٨٩.

(٢) ينظر: الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م، ص١٣١.

مفهوم التعريف لغة واصطلاحاً:

التعريف: الإعلام، والوسم[1]، من الفعل المضعف (عرَّف). وهو: "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"[2]. والمعرَّف: "ما يستلزم تصوره اكتساب تصور الشيء بكنهه أو بامتيازه عن كل ما عداه"[3].

والمعرفة: "... إدراك الشيء على ما هو عليه..." [4].

فالتعريف اسم جامع لكل ما هو معروف معرَّف في النحو العربيّ، لكن المعرَّف تخصيص من التعريف؛ إذ المعرَّف والمعرفة صفة التعريف، أو شكله، أو نوعه اللاحق به، فالمعرَّف هو الشكل أو النوع مثل الاسم المعرَّف بأل التعريف فهو شكل، والعلم نوع.

ومع دوران مصطلح التعريف، والمعرَّف، والمعرفة في أعمال النحاة منذ نشأة النحو إلا أن سيبويه لم يضع حداً خاصاً بالمعرفة، وإنما عرَّفها بذكر أقسامها وعدَّها خمسة، وأتبع ذلك بتفسير سبب التعريف في كل منها، نحو قوله في تعريف العلم الخاص: "وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته"، ممثلاً بـ (زيد)، و(عمرو).

وفي الأسماء المبهمة قاصداً أسماء الإشارة بقوله: "لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[5].

---

(١) ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م، مادة (عَرَفَ).

(٢) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٦٢.

(٣) المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٤) الجرجاني، التعريفات، ص٢٢١.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٥.

ويبدو أنه يريد بالمعرفة الدلالة على معين بالذات أو بالقصد، وتلحظ الباحثة أن الدلالة في العلم دلالة اللفظ مباشرة، وفي اسم الإشارة دلالة ما يشير إليه؛ فهي تعرَّف بما بعدها؛ فهناك اختلاف في سبب التعريف لكليهما، ولعل سيبويه أدرك هذا التباين؛ لذا لم يحدَّ المعرفة بحد مستقل لتعذره من أن يكون جامعاً مانعاً يصدق على جميع أقسامها وفق رؤاه، وهذا يتوافق مع طبيعة البداية التاريخية لعلم النحو.

وحول التعيين دارت جُل الحدود النحوية، فهي في شرح ابن يعيش: (ما خص واحداً من الجنس لا يتناول غيره) [١]، وقريب من هذا حد ابن الحاجب: (ما وضع لشيء بعينه) [٢].

ويعدل الرضي الأستراباذي عن التعيين، بقوله: (والأصرح في رسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية) [٣].

ويرى حسن الملخ أنه يقصد إلى ما يسمى بالفلسفة بالوضع الثاني للشيء وهو إحلال العنصر محلاً ثانياً يعتبر بموجبه حكمنا عليه من غير أن يتغير شكله[٤].

وجنح خالد الأزهري في شرحه لقسمة المعرفة إلى نوعين[٥]:

أحدهما: ما لا يقبل (أل) المؤثرة ألبتة، نحو: (زيد، وعمرو).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٨٥.

(٢) الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ج٣، ص٢٣٤.

(٣) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٥.

(٤) ينظر: الملخ، حسن خميس، محاضرات الدراسات العليا، دراسات متقدمة في النحو والصرف، جامعة آل البيت، ٢٠١٥/٢٠١٦م، الفصل الأول.

(٥) ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الفكر، د.ت، ج١، ص٩٤.

والثاني: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة في التعريف، نحو: (حارث، وعباس، وضحّاك) ودخلت عليها (أل) للمح الأصل بها وهو التنكير.

ويبدو للباحثة أنّ دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحدّ دلالة عامة، ويشترط في العلامة الاطراد دون الانعكاس، سواء بالاقتران بها أم عدمه، والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس[١].

وترى الباحثة بما أوردت من حدود للمعرفة؛ تأرجحها في الاتكاء على معياري الدلالة والشكل، وبروز الرضي الأستراباذي برؤيته الفلسفية.

وكان التعميم هو الملمح الأبرز فيها ولا يطلب في الحد العموم وإنما الماهية[٢]، بيد أن التعريف بالماهية من أصعب التعريفات وأدقها؛ إذ إنه فرع إدراك المعرَّف إدراكاً تاماً، فقد عزّ تحقيقه، وإن تحقق صعب شرحه وتوضيحه[٣]، ولا سيما في المعرفة.

وبهذا ترى الباحثة مدى موضوعية ابن مالك بقوله: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، وأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، وما سواها نكرة[٤]؛ لأنّه (إذا كانت الوسيلة تحقق الغاية المطلوبة منها فهي وسيلة صحيحة علميّاً) [٥].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢٤. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٤٣.

(٢) ينظر: الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود النحوية، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م، ص٧١.

(٣) ينظر: الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠١٥م، ص١٤٥-١٤٦.

(٤) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ١٩٩٠م، ج١، ص١١٥، ١١٦.

(٥) الملخ، حسن، التفكير العلمي، ص١٠٩.

المعــارف:

- أعرف المعارف:

لفظ الجلالة (الله) علم على الذات الإلهية – سبحانه وتعالى – لا يشاركه فيه أحد، ولم يسمَّ به سواه، وهو أعرف المعارف باتفاق النحاة.

واختلف العلماء فيه أهو موضوع أم مشتق، ولسيبويه أقوال في هذا وذاك، ومن قال بوضعه لم يجز حذف الألف واللام منه؛ إذ يرى أنها قارنت وضعه، ومن قال باشتقاقه؛ عدَّ دخولها للاختصاص والتعظيم، وقد تعددت الأقوال في اشتقاقه[١].

وهو اسم معرفة بالإجماع يختص بمسمى خاص يترفع عن أي شبه بالنكرة (وهذا يعني أن لفظ الجلالة لا يتلفظ به الإنسان إلا وهو مدرك لمسمى واحد محدد له)[٢] لا يتناول غيره*.

ومذهب النحاة المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة، وعلى التفاوت اختُلِف في أعرف المعارف، ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، وامتد التفاوت إلى القِسم الواحد باعتبار أنواعه وجنح ابن حزم عن مذهبهم، بعدّه المعارفَ متساوية[٣]، والمسألة ليست عملية وظيفيّة.

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٣. والسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ط٢، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض، ١٩٨٤م، ص٥١–٥٢. والفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص٣٣.

(٢) الملخ، حسن خميس، أحكام استعمال لفظ الجلالة "الله" في الصرف والنحو، المحظورات اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٥م، ص٢٠٧.

* للتوسع في أحكامه، ينظر البحث السابق.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٨٧–٨٨. وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ج٢، ص٩٠٧–٩٠٨. والفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص١٠٦–١٠٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩١.

"والحق أن المعارف في العربية تشكل نسقاً دائرياً يدور حول معين محدد مقصود بها؛ فلا تفاضل بيها في الرتبة إلا من جهة المتكلم الذي اختار الوجه المناسب، فكل معرفة مناسبة في سياقها أعرف من غيرها"[١].

- عدد المعارف:

تباين تعداد المعارف وترتيبها في الكتب النحوية تبعاً لتباين رؤى النحاة في تحديدها، فتراوحت من ثلاثة إلى أحد عشر، وتبدو وفق النحو الآتي:

أولاً: المعارف ثلاثة، بما نقل السيوطي في أشباهه ونسبه للأندلسي، بقوله: "وقال الأندلسي بعض النحاة يقولون أنواع المعارف ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وبينهما هو المبهم"[٢].

ويقصد بقوله (الظاهر) العلم، والمعرف بأل، والمضاف لمعرفة، وعدِّه إياها في قسم واحد، وبالمبهم اسم الإشارة.

ثانياً: المعارف أربعة، وهي: الضمائر، والأعلام، والمعرف بالأداة، والمضاف لإحداهما.

وصاحب هذا الرأي ابن قتيبة[٣].

---

(١) الملخ، حسن خميس، العقل النحوي، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٨م.

(٢) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، الأشباه والنظائر في النحو، ط٣، دار الحديث، بيروت، ١٩٨٤م، ج١، ص٣٠٣.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تلقين المتعلم في النحو، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، الوكالة العربية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٣م، ص٩٩.

ثالثاً: المعارف خمسة، ورائد هذا الرأي سيبويه، بإضافة أسماء الإشارة لما سبق، ومن أتباعه المبرد، وأبو علي الفارسي، والعكبري[١].

وعدَّها بعضهم كذلك إلا أنهم أضافوا الموصولات لأسماء الإشارة ضمن المبهم، ومنهم: ابن السراج، والزمخشري، وابن القوّاس في شرحه لألفية ابن معط[٢]*.

رابعاً: المعارف ستة، باستقلال الموصولات عن أسماء الإشارة بقسم خاصّ، ومن أصحاب هذا الرأي: الفاكهي، وابن هشام[٣].

خامساً: المعارف سبعة، بإضافة النكرة المقصودة بالبناء لما سبق[٤]، ومن أصحاب هذا الرأي، ابن الحاجب، وابن مالك[٥].

سادساً: المعارف ثمانية، بإضافة ألفاظ التوكيد المعنوي لما سبق، ونُسب هذا الرأي لابن العلج الإشبيلي، وممن قال بمعرفتها: ابن السراج، وابن القواس، والعكبري[٦].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ٥. والمبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م، ج٤، ص٢٧٦. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، ج٢، ص١٩٧. والعكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١م، ج١، ص٤٧٣.

(٢) ينظر: ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م، ج١، ص١٤٩. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط١، الرياض، ١٩٨٥م، ج١، ص٦٣١. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٨٥.

* لم يوفق المحقق في الوصول إلى اسم شهرة ابن القواس فاكتفى بسياق نسبه من غير شهرته، وهو عبد العزيز ابن جمعة الموصلي.

(٣) ينظر: الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص١٠٥. وابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط١، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٥٢.

(٤) ينظر: الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص١٠٥، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩٠.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٤. وابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص١١٥.

(٦) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٣٦. وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٥٨. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٦٣١. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٥.

سابعاً: المعارف تسعة، باعتبار ما تفرَّد به ابن كيسان في أن (من، وما) الاستفهاميتين من المعارف مستدلاً بتعريف جوابهما، والجمهور على أنهما نكرتان؛ إذ تعريف الجواب غير لازم[١]، ورأى ابن السراج بأنهما معرفة ونكرة وفقاً للجواب[٢].

ثامناً: المعارف عشرة، باعتبار (ما) في باب (نِعِمّ)، نحو: غسلته غسلاً نعمَّا هو، ودققته دقّاً نعمَّا هو، على خلاف، فقد قيل، إنها معرفة أي نعم الغسل، ونعم الدق، قال به المبرد، ونُسِبَ لابن خروف[٣].

تاسعاً: المعارف أحد عشر، باعتبار ضمير المتكلم معرفة، وممن قال بمعرفته: عبد القاهر الجرجاني، والرضي الأستراباذي، وأبو حيان[٤]، وفيه خلاف[٥].

- تقسيم المعارف:

يبدو تحديد المعارف باتفاق جمهور النحاة سبعة، هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأعلام، والمعرف بأل التعريف، والموصولات، والمضاف إلى معرفة، والنكرة المقصودة بالنداء.

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٩٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩٠-١٩١.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٥٨.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧٥. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣١٧.

(٤) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩١٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص، ٢٣٥. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٨.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٨٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩٣. وابن هشام، شذور الذهب، ص١٥١-١٥٢.

وأن من أهمل ذكر الموصول والمنادى عدَّهما فرعين على سواهما، وذُكِرا غالباً في غير باب المعارف، ويبدو أن الخلاف يكمن في آلية التعريف باعتبار الشكل أو القصد، وبَدَتْ على النحو الآتي:

التعريف بالشكل:

١. **المعرف بأل التعريف.**

وتدخل الألف واللام على الاسم فتعرفه، وإذا أخرجت منه أضحى نكرة، نحو: (تلميذ) نكرة، وبدخول (أل) يعرَّف (التلميذ)، وهي نوعان: عهدية وجنسية[١].

٢. **المعرف بالإضافة.**

إذ اكتسب المضاف التعريف بإضافته إلى معروف واتصاله به، ويعقب اتصالهما جرّ الثاني لفظاً أو محلاً والعلاقة بينهما تلازمية[٢]. نحو: (طالب) نكرة. وبإضافته إلى معرف بأل التعريف يكتسب تعريفاً (طالبُ الجامعةِ) وإذا أضيف إلى نكرة يكتسب تخصيصاً (طالبُ علمٍ).

٣. **ألفاظ التوكيد المعنوي.**

وما أضيف منها إلى المضمر لا إشكال في تعريفه بالإضافة، نحو: نفسه، وعينه، وكله، وأما أجمع وأجمعون وتوابعهما ففي تعريفهما أقوال: أنها في معنى المضاف إلى مضمر بالتقدير، وبهذا عُدّت فرعاً على المضاف إلى معرفة، أو أنها معدولة عن الألف واللام والمراد الأجمع والأجمعون أو أنها معرفة بالوضع من قبيل تعريف الأعلام. فعدت فرعاً عليها[٣].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٩٩. والمبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٧٧. وابن هشام، شذور الذهب، ص١٦٨.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٧٧. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٥-٤٦. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٦٣١. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٩١.

واشترط خالد الأزهري اتصال ألفاظ التوكيد بضمير المؤكد لفظاً ليحصل الربط بين التابع والمتبوع[١]، وهي عند ابن السراج معارف؛ لأنها لا يُنعت بها إلا المعرفة، ولا يدخلها الألف واللام[٢].

ويبدو للباحثة صواب إلحاقها بالقسم السابق ضمن المعرَّف بالإضافة.

التعريف بالقصد:

١. أسماء الإشارة:

وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة إلى المشار إليه، ومعنى الإشارة الإيماء والقصد إلى المقصود بالإشارة[٣].

٢. الضمائر:

ويتأتى تعريفها من أنها لا تكون إلا بعدما عُلِم المقصود منها بما فيها من قصد وإشارة، وبهذا شابهت أسماء الإشارة؛ إذ يشار بها إلى المقصود[٤].

٣. الموصولات:

وفي تعريفها قولان:

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٢٢.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٥٨.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٧٩. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٨٦. والفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص١١٧.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٢٦. والمصدر السابق، ج٥، ص٨٦.

أحدهما: أنها تعرفت مع صلتها[١]، بالقصد والتوجه، وقد صاحبت أسماء الإشارة في قسم المبهم – عند بعض النحاة – ونَسب السيوطي للفراء أن "أصل الذي: (ذا) المشار بها، وكذا أصل التي: (تي) المشار بها"[٢].

وهناك من رأى أن الأصل (لذي، ولتي) والألف واللام زائدة لا تفارقها لزمتها لإصلاح اللفظ- متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل- بدلالة أنها لا تلحق سائر الموصولات وهي معارف. كما أنها لا تسقط ممن لحقته بخلاف المعرَّف بها (وكأنها زيدت لتوكيد التعريف)[٣]، ومن أصحاب هذا الرأي: ابن يعيش، وعبد القاهر الجرجاني[٤].

والآخر: أنها تعرفت بالألف واللام الزائدة المعرِّفة، ملفوظة نحو: (الذي، والتي)، أو مقدرة نحو: (من، وما)، أو بالإضافة، نحو: (أي)، ونَسب أبو حيان هذا القول للأخفش[٥]، وبذلك عدَّت فرعاً على المعرف بأل التعريف.

وترجِّح الدراسة صواب القول الأول؛ بأن تعريفها بالقصد بغض النظر عن أصل اشتقاقها.

٤. النكرة المقصودة بالنداء:

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٠٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٨٩. وابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ط١، ج١، ص٣١١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٨٣.

(٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣١١.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٤٠-١٤١. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩١٩.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٩٤-٩٥. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩٠.

وتعريفها بالقصد، وقد ذكر ذلك سيبويه وأبان عنه بقوله: "وصارت معرفة لأنك قصدت قصدها واكتفيت بالقصد عن الألف واللام، وبهذا أشبهت أسماء الإشارة بغير ألف ولام؛ لأنك قصدت قصد شيء بعينه وصار هنا بدلاً في النداء من الألف واللام"[١].

وخالف أبو حيان؛ إذ رأى أنها تعرفت بأل المحذوفة منها وناب عنها حرف النداء[٢]، يريد أنها فرع على المعرّف بأل التعريف، وقوله مرجوح؛ لأن النداء قصد، وطلب.

٥. العلم:

وهو ما وضع لشيء، وهو العلم القصدي، أو غلب، وهو العلم الاتفاقي الذي يصير علماً لا بوضعِ واضعٍ، بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة، أو اللازم لشيء بعينه خارجاً أو ذهناً، ولم تتناوله السببية[٣]. وبدا المراد ضمن المعارف عند جمهور النحاة هو العلم القصدي، والاتفاقي؛ فمنهم من خص (العلم الخاص) [٤] القصدي، ومنهم من جمع إليه (علم الجنس)[٥] الاتفاقي.

وبدا عند النحاة أن التعريف فيه بالوضع والعلمية، ويبدو تداخل المفهومين عندهم؛ إذ عدَّ سيبويه العلم معرفة بنفسه[٦]، وقد ذكر في موضع آخر أن من وسائل تعريف الاسم النكرة أن يكون علماً[٧]. ووافقه السيوطي في تعريف العلم بنفسه[٨].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٩٧.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٩.

(٣) ينظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ص١٥٦-١٥٧.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٥. والمبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٧٦. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩١٧.

(٥) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص١٥٦. والفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص١١٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١١٣.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٩٤-١٩٥.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٤٢.

(٨) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٣٦.

ورأى خالد الأزهري أن العلم معرفة بالوضع[1]، وقد ذكر أن الألف واللام الداخلة على الأعلام غير مؤثرة في التعريف لأنها معارف بالعلمية، وإنما دخلتها لِلمْحِ الأصل فيها وهو التنكير[2]. وقوله التنكير يدحض قوله العلم معرفة بالوضع، باعتبار أن المقصود بالوضع تعريفه بذاته.

ويبدو أن الوضع هو العلمية؛ بمعنى وضع اللفظ على المسمى، كما جاء في قول المبرد: العلم معرفة لأنك سميته بهذه العلامة ليعرف بها من غيره[3].

وترى الباحثة أن الوضع، والعلمية، والتسمية تدور في فلك القصدية، وبها يتعرف العلم، وقد بدا ذلك في ثنايا شروح النحاة أنفسهم، نحو ما ذكر السيرافي من أن الأعلام تكون معرفة بالقصد[4].

واختلف في تعريف العلم المنادى، وفيه قولان:

أحدهما: أن العلم المنادى سُلب تعريف العلمية، وتعرَّف بتعريف آخر قصدي، ومن أصحاب هذا الرأي: المبرد، وابن يعيش[5].

والثاني: أن العلم في النداء باقٍ على تعريف العلمية، وازداد وضوحاً بالنداء، ومن أصحاب هذا الرأي: ابن مالك، وأبو حيان[6].

---

(1) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١١٣.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص٩٤.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٧٦.

(4) ينظر: السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج١، ص٥٦.

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٢٩.

(6) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٩٠. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٩.

ولا بد في التعريف أو التنكير من تحقق خطوات مسلكية معينة لدى كل من طرفي المعادلة وهما: المتكلم والسامع، فالمتكلم يستخدم مباني النكرة في المواطن التي لا يتوقع فيها وجود معلومات عن الموضوع عند السامع، ويستخدم مباني المعرفة على عكس هذه الحالة، وتكون وظيفة الذاكرة في الحالة الأولى مقيدة بتلقي المعلومات وتخزينها بآلية التنكير المعلومة عند الشخص المعني، وأما الثانية فتنشط الذاكرة إلى استيعاد المعلومات المخزونة وتضعها أساساً مشتركاً في عملية التواصل بين الطرفين[١].

- علامات المعارف:

إن نموذج العلامة العربي لا يقتصر على بيان العلامة، بل ينص على ما يصاحبها من تغيرات، وهي من تطبيقات فكرة الأصل والفرع، وقد وردت في الدرس اللغوي في سياقها الصحيح؛ إذ جعلوا ما له علامة فرعاً على ما ليس له علامة[٢].

ولما كانت الفروع هي المحتاجة للعلامات دون الأصول[٣]، امازت المعارف بعلامات مشتركة فيما بينها تقف وراء ورودها في كفة واحدة، وقد اتخذت من انحطاطها علامات لها؛ إذ الفروع تنحط عن الأصول[٤]، في غير ما جانب.

---

(١) ينظر: الأقطش، عبد الحميد، (آل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفد يتريش فيشر، إعداد: هاشم إسماعيل الأيوبي، ط١، جروس برس، لبنان، ١٩٩٤م، ص١٣٧.

(٢) ينظر: عبد الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربي– دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد (٢١)، الكويت، ٢٠٠١م، ص٤٤، ٥٤.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٥٩. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص٢٦٤. وابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٥٧. والمصدر السابق، ج٢، ٣٤–٣٥. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٠١.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١١٧. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص٢٦١.

وتنوعت العلامات، فمنها دلالية، وشكلية، وموقعية، تتمثل الأولى، بالتعيين، وعلم المخاطب. والثانية بالتركيب، والبناء، والمنع من الصرف، ويمثل الموقع النحوي العلامة الموقعية.

١. التعيين:

تكاد تكون العلامة الأبرز التي اتُّكِئَ عليها في ميز المعرفة دون النكرة بيد أن منها ما اصطدم بالواقع اللغوي الاستعمالي، وقد أدرك النحاة ذلك فردوه إلى عوارض الاستعمال وهي في عرفهم لا تخل بأصول القواعد.

نحو: علم الجنس، والمعرف بأل الجنسية؛ إذ عُدّا معارف مع عدم دلالتها على التعيين، وخرج النحاة من هذا بوصفها معارف لفظاً نكرات معنى[١].

ويبدو للباحثة أن التعيين مسألة نسبية، إذ تتجلى بتآخي عناصر العملية الخطابية في إدراك المقصود، من متكلم، ومخاطب، وسياق خطاب، وإذا حصل سوء في الفهم أو خلل، أضحت غير مكتملة، وافتقرت إلى البيان والتوضيح بالوصف وما شابه.

فالتعيين يرتبط بالواقع اللغوي الآني؛ إذ لا يفضي بالضرورة إلى المعرفة، فقد يكون الاسم معين وهو نكرة مثل: أراكَ غداً. فالاسم (غداً) نكرة لكنه معيّن على حدّ المعرفة.

٢. علم المخاطب:

أرجع كثير من النحاة تعريف المعارف إلى علم المخاطب، كما بدا في قول سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من تحدِّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه"[٢].

---

[١] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٣٥. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٨٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦.

وقال ابن يعيش في لام التعريف: "المراد القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك"[١].

وترى الباحثة أن الحكم بالمعرفة لجهة واحدة يجانب الصواب؛ فالخطاب اللغوي عبارة عن حدث كلامي يتأتى من عملية تفاعلية بين مرسل ومرسل إليه؛ لتفضي بمعرفة كليهما بماهية الخطاب فيتم التواصل والتفاهم المرجوّ من لغة الخطاب.

٣. التركيب:

المعرفة تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف النكرة، وما يحتاج إلى قرينة فرع عما لا يحتاج إليها[٢].

وتتفق الباحثة مع محمود فؤاد بأن نشوء المعرفة يكون من تضام الكلمة مع قرائن لفظية أو معنوية أو حسية مشكلة سياقاً تعريفياً[٣]، وتراه دائماً لا (أحياناً) كما يراه الدارس، وتراه جانب الصواب في استثنائه العلم من الاحتياج للقرينة، لعده إياه معرفة بالوضع[٤]، متبعاً الظاهر من رؤى النحاة.

ويتجلى الأمر بقول العكبري: "أما العلم فيعرف بالوضع ويفتقر إلى إعلام المسمِّي به غيره بأني سميت هذا الشيء كذا ثم تقع فيه الشركة"[٥]، فهو يحتاج لقرينة حتى قبل الاشتراك.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٧.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٩١. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٣٤.

(٣) ينظر: عبد الله، محمود فؤاد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق الدلالي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩م، ص٢٢.

(٤) ينظر: الرسالة السابقة، ص٢٠.

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٩٥.

وتتفق الباحثة مع (كوريلو فيتش) برفضه وجهة نظر النحاة المشهورة القائلة بأن "الأعلام تعتبر معرفة في داخلها"، بيد أنها لا توافقه بأن التخصيص يرتبط باستخدام الأداة[١]، بل بالقصد.

إذ إن العلم يلحقه تداخل أو اشتراك، بدلالة قولنا (إيمان) اسم لفتاة، فهو علمٌ أو مصدر فهي على شكل النكرة، ووضعها في الحالتين واحد في الميزان، لكنها، في أصل الوضع نكرة، ثم تخصصت النكرة بالقصد فصارت علماً.

ويتوافق هذا مع قاعدة (الأصل عدم خروج الشيء عن معناه) [٢]، والعلم يخرج عن أصل معناه الذي وضع له بالقصد، فأضحى معرفة لفرعيته بمعيار الدلالة.

وعلاوة على تعريفه بقرينة معنوية (القصد)، هناك من رأى تعريف الأعلام بقرينة لفظية تتمثل بالألف واللام أو بالإضافة[٣]؛ إذ إن الأصل يستغني عن القرينة، أما الفرع فيحتاج إليها[٤].

٤. البناء:

لما كان الأصل في الأسماء الإعراب، والبناء فرع فيها، استحقت المعارف البناء لفرعيتها، والإعراب يلازم الأسماء المتمكنة من الاسمية وما خرج منها بني[٥].

---

(١) ينظر: غابوتشان، غراتشيا، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، د.ت، ص٨٥.

(٢) علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م، ص١٥٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٤٤-٤٥. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٨٦.

(٤) ينظر: علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص٢٠٢.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٠.

والمعرب: "هو الاسم الذي لا يفتقر إلى غيره في تمام مسماه في أصل وضعه"[١].

وما توقف معناه من الأسماء على غيره أضحى كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يدل على معنى ومن ثم لا يستحق الإعراب[٢].

ومن المعارف ما خرج من التمكن صراحة ومنها ما عارض ذلك في بعض أحواله، وتصنف المعارف باعتبار البناء وفق النحو الآتي:

- **البناء الأصلي، نحو: الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات.**
- **البناء العارض، نحو: العلم المركب تركيباً مزجياً، والعلم المنادى، والنكرة المقصودة بالنداء، والأعداد المركبة المعرَّفة بأل التعريف[٣].**

ويبدو للباحثة قرب تركيب الإضافة من البناء بلزوم المضاف إليه للجر ظاهراً أو مقدراً، إذ سُمي البناء بناءً للزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً[٤].

٥. المنع من الصرف:

بنى النحاة على استحقاق الاسم الإعراب، أن الأصل في الأسماء الصرف، وعليه فسروا الممنوع عن الصرف منها بالفرعية لخروجه عن الأصل[٥].

---

(١) ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٢٤٠.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٩٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٣.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٥.

(٥) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٢٣٢. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٠٠. والملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص٨٤.

وتبدو علل المنع جليَّة في المعارف وفي مقدمتها التعريف، ومنها: العلمية، والعدل، والتركيب[١]. وانحطت المعارف بفرعيتها بأن نقصت الجر والتنوين[٢]؛ إذ إن (الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يرجح عليه)[٣].

ولحق الجر المضاف إليه لتمكنه في ذاته دون تعريفه ضمن تركيب الإضافة وحرم التنوين لحاجته للمضاف إليه في تمامه؛ إذ التنوين يؤذن بالانفصال، والإضافة بالاتصال، ويلحق الجر والتنوين المضاف إليه لتمكنه في الاسمية في ذاته أيضاً، والتنوين إشارة على انتهاء الاسم وهي لازمة له كما أن الإضافة تعرف والتنوين ارتبط بالتنكير فلم يجتمعا لتنافي معنيهما.

والأمر نفسه في المعرف بأل التعريف، وهي علامة التعريف فلم تجتمع مع التنوين علامة التنكير وفق رؤى النحاة[٤].

وكذلك الأمر في ألفاظ التوكيد المعنوي، لا تجر ولا تنون، لانتهائها بالضمائر المبنية وما يلحقها يعد حركة بناء، ويلحقها الجر دون الضمائر بحكم الفرعية للمتبوع ولا تنون للإضافة.

٦. الموقع النحوي:

استثمر النحاة في جمهورهم التضاد بين المعرفة والنكرة في تقييد بعض المواقع والأساليب النحوية وفق الآتي:

أ. المبتدأ، ويرى النحاة أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يُعْرَف[٥].

---

(١) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص٢٨-٢٩. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص١٠١.

(٢) ينظر: علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص١٩٧.

(٣) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٥٠٠.

(٤) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٧٩.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٥. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٣٠.

ب. صاحب الحال، وأصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة[١].

ج. نعت المعارف، ولا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة؛ لأن النعت هو المنعوت في المعنى فلا بد أن يتفقا في التعريف[٢].

د. أسلوب المدح والذم (فاعل نعم وبئس)[٣].

هـ. أسلوب الندبة، ولما كان القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، لا يندب إلا المعرفة[٤].

و. أسلوب الاختصاص، ولما كان فيه ذكر الأسماء للتوكيد والتوضيح، لا يذكر منها إلا اسماً معروفاً[٥].

ز. أسلوب الترخيم، ويرخم المنادى بحذف آخره تخفيفاً بشرط أن يكون معرفة وبابه الأعلام[٦].

ومع هذا التصنيف، أجاز النحاة حلول المعرفة في مواقع مقررة للنكرة، نحو: الخبر، والحال، والتمييز، واسم لا النافية للجنس، واسم لا المشبهة بليس، ونعت النكرة، وتوكيد النكرة، وسوغوا ذلك بعلل متباينة تحتفظ للموقع بما قرروه له، في غياب ضوابط تحكم هذا الحلول مع اضطراب معايير التعريف والتنكير، ومقصد الدراسة هو الوصول لتلك الضوابط لتقنين هذا الحلول المحمي بصوابية الاستعمال اللغوي.

---

(١) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص٢٦٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٥.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، ج٢، ص٤٠٥.

(٣) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٦٣.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٢٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٨٢.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٣٦. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٩٠.

(٦) ينظر: سيبويه، شرح المفصل، ج١، ص٢١. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٨٤.

مفهوم النكرة:

النكرة هي الأصل، في ضوء نظرية الأصل والفرع في النحو العربي[١].

وتجنح معاني النكرة اللغوية إلى الجهل بالشيء، وعدم التعيين، وهي نقيض المعرفة[٢].

وبدت عند سيبويه - في معرض شرحه – بالدلالة على الشيوع والاشتراك، والمعنى نفسه عند الزمخشري، وأبي حيان[٣] وهو ليس بمانع.

وعرفها ابن قتيبة بالشكل، ووافقه في التعريف ابن هشام، وخالد الأزهري[٤]، وهو ليس بمطرد. وخلص ابن مالك إلى أن حد النكرة عسر، فهي ما عدا المعرفة [٥].

ومن وسائل تعريف النكرة: التعريف بأل، وبالإضافة، وبالعلمية[٦]. وقد ورد حلول النكرة في مواقع إعرابية مخصصة للمعرفة، وليس من وكد الدراسة البحث فيها.

---

(١) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٦٢٨. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٤٨. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٧١.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (نَكَرَ)، والجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ص٢٤٦.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٢. وابن يعيش، المفصل، ج٥، ص٨٨. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٧.

(٤) ينظر: ابن قتيبة، تلقين المتعلم في النحو، ص٩٩. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٤٨. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٩١-٩٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص١١٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٨٨.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٤٢.

الفصل الأول
دور المعنى في حلول الاسم المعرفة محل النكرة

المبحث الأول: إشكالية المعنى والعلامة:

- **التعريف والعلامة**
- **ماهية علامة التعريف**
- **أقسام (أل) التعريف**
- **التعويض بـ (أل) التعريف:**
  1. **للعوض عن تعريف الإضافة**
  2. **البدلية**

المبحث الثاني: إشكالية العلامة

- **(أل) في بعض الظروف، نحو: الآن، أمس**
- **(أل) الموصولة**
- **(أل) والأعلام: بين اللزوم والعروض والتعريف**
- **التنوين**
  1. **فائدة التنوين**
  2. **إشكالية التنوين**
  3. **حقيقة تنوين التنكير**

المبحث الثالث: إشكالية التأويل:

- **الخبر**
- **الحال**
- **التمييز**
- **اسم لا النافية للجنس**
- **اسم لا المشبهة بليس**
- **النعت**
- **التوكيد**

المبحث الرابع: أمن اللبس

الفصل الأول

دور المعنى في حلول الاسم المعرفة محل النكرة

لما كان القصد من الكلام التواصل وتبادل المعلومات، كان المعنى هو الحمى الذي تحوم حوله المفردات اللغوية، وإليه يُحتكم بتعريف الاسم أو تنكيره في بعض المواضع بغض الطرف عن اللفظ وما يلحقه – أحياناً – من علامة ظاهرة ليست على وفاق تام أو دائم مع المعنى.

ويُعدّ التأويل آلية فاعلة في تحديد المعنى إذا ما أفضى إلى المراد من الكلمة؛ فقد تتساوى المعرفة والنكرة في حال أَمْن اللبس وبيان المضمون.

المبحث الأول إشكالية المعنى والعلامة

- التعريف والعلامة:

اتُّخذ من العلامة معيارٌ للتفرقة في القضايا النحوية القائمة على الثنائية وفق نظرية الأصل والفرع، وبدت (أل) العلامة المائزة للتعريف[1]، بيد أنها غير مطردة وتختص بقسم واحد من المعارف – وليس من الدقة اتخاذها علامة المعرفة – فهي علامة لوجه من وجوه المعارف لا كافتها. وإن بدا المرجع إليها بحمل الموصولات، والنكرة المقصودة بالنداء وألفاظ التوكيد المعنوي، على المعرف بأل التعريف وعدها فروعاً عليه.

---

[1] ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٢٦٥. والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م، ج٦، ص٦١. والملخ، نظرية الأصل والفرع، ص٨٥–٩٠.

- ماهية علامة التعريف:

فيها أربعة مذاهب: أحدها أن المعرِّف (أل) والألف أصل، والثاني: أن المعرف (أل) والألف زائدة، والثالث: أن المعرف اللام وحدها، والرابع: أن المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وهمزة الاستفهام، وهي محط خلاف النحاة[١].

وتتفق الباحثة مع أبي حيان في قوله: "وهذا الخلاف لا يجدي شيئاً، ولا ينبغي أن يتشاغل به)[٢]. وترجِّح أن (أل) بجملتها حرف تعريف ثنائي التركيب.

وفي شرح ابن يعيش بدت دلالة المعرَّف بـ(أل) على معنيين: التعريف والمعرَّف.

وهو من وجهة النطق لفظة واحدة وكلمتان؛ إذ كان مركباً من (أل) الدالة على التعريف؛ فهي كلمة لأنها حرف معنى، والمعرَّف كلمة أخرى، ولو أفردت (أل) لدلت على التعريف، إذ هي أداة له[٣].

- أقسام (أل) التعريف:

تقسم إلى قسمين: عهدية، وجنسية، وهو مذهب جمهور النحاة[٤]، والفرق بينهما من جهة المعنى، أما في اللفظ فشيء واحد. فالتي للعهد؛ تختص واحداً بعينه، ومعنى العهد أن يكون بين المتكلم والمخاطب عهد بالمعرّف بها. نحو، كلمة (الأستاذ) في: قابلت الأستاذ.

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٤٨-١٤٩. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٤٠-٢٤١. والمرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي، ط١، مكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٦م، ص٢٣٣-٢٣٥.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٣.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٨.

(٤) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٤٩-١٥٠. وابن السراج، أصول النحو، ج١، ص١٥٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٤. وابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٥٧، ٢٥٨.

والتي لتعريف الجنس، تدخل على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه، لا لتعريف الشخص منه[١]. نحو، كلمة (الإنسان) في: الإنسان خليفة الله على الأرض.

وفرع بعض النحاة على القسمين فروعاً تعود إلى واحد منهما:

- (أل) لتعريف الحضور وهي التي تلي (أيها) في النداء وتلي (اسم الإشارة)، في نحو: يا أيها الرجل أقبل.

عدَّها ابنُ يعيش نوعاً مستقلاً ثالثاً[٢]، وذكرها العكبري في قسم خاص، ونُسب لابن العلج والمهلبي ذلك[٣].

في حين عدَّها الرملي، وخالد الأزهري فرعاً تابعاً لأل العهدية، وقال الجزولي: "يعرض في الجنسية الحضور" وعلّق المرادي على قوله "بأن جعلها هي الجنسية"[٤].

- (أل) لتعريف الحقيقة (الماهية)، في نحو: اسقني الماء.

وعُدَّت في شرح ألفية ابن معطٍ نوعاً مستقلاً ثالثاً[٥]، ونُسب لابن العلج ذكرها بقسم خاص[٦]، وعدَّها الرملي وابن هشام فرعاً تابعاً لأل الجنسية[٧].

ورأى المـرادي أن التي لتعريف الحقيقة، وكذلك التي لتعريف الحضور راجعة إلى العهدية[٨].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١١، ج٩، ص١٩. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩١٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٩.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٩٣. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٤.

(٤) ينظر: الرملي، أحمد بن علي، شرح الآجرومية، تحقيق: علي موسى الشوملي، دار أمية، الرياض، د.ت، ص١٨٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٤٩-١٥٠. والشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م، ج٢، ص٦٥٥. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٩.

(٥) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٥.

(٦) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٤.

(٧) ينظر: الرملي، شرح الآجرومية، ص١٨٧. وابن هشام، شذور الذهب، ص١٦٩.

(٨) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٨.

وأشار ابن أبي الربيع إلى أن (أل) التي للعهد "تكون للعهد في شخص، أو جنس، وذكر في موضع لاحق للعهد في الحقيقة"[١]، ويبدو أنه أراد بالحقيقة الجنس، وبهذا تبدو (أل) الجنسية تابعة للعهدية، كما بدا ذلك عند أبي حيان[٢].

وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز جمهور النحاة، بعدِّه (أل) قسماً واحداً ولا تكون إلا عهدية سواء أدخلت على واحد أو اثنين، أم على ما يقع على الجنس، في نحو: (جاءني الرجل) فمعناه الرجل الذي عهدت بيني وبينك، و(أل) عنده للعهد أبداً لا تفارقه.

ونُسب لابن عصفور أنه لم يستبعد أن تسمى (أل) الجنسية بالعهدية مستدلاً بالمعنى؛ إذ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهد تقدم المعرفة[٣].

- التعويض بأل التعريف:

تستخدم (أل) للتعويض في المواطن الآتية:

للعوض عن الضمير:

تكون عوضاً عن ضمير وتقوم مقامه، واختلف في نيابتها عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفيون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وخرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[٤]، أي هي مأواه، و(مررت برجل حسن الوجه)، على معنى حسن وجهه، فتكون (أل) عوضاً عن الضمير.

والمانعون قدّروا (له) و(منه)، وهناك من جعل الضمير محذوفاً، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة[٥].

---

(١) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٧٨، ٣١٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٠٩.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٦. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٨٧.

(٤) سورة النازعات، آية: ٤١.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٩٠. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٨.

ولم يجز العكبري أن تكون (أل) بدلاً من هاء الضمير؛ معلِّلاً "بأن الهاء مضمر يعرف بما قبله بالإضافة، و(أل) حرف يعرف بوجه آخر، فهما مختلفان من هذين الوجهين"[١].

للعوض عن تعريف الإضافة:

ذلك لما لم تعرف الإضافة احتيج إلى معرف آخر هو (أل)، في نحو: (مررت بالرجل الحسن الوجه)، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأن المعنى حسن وجهه، فهو نكرة، فعُرِّف بـ(أل) ليتفق مع وصف المعرفة[٢].

ويبدو في التعويض صورة من توجيه النحاة للأداة وفق رؤاهم، وكذلك الأمر فيما عرف بالبدلية:

- البدلية:

اتفق الخليل وأبو الحسن الأخفش أن المقرون بـ (أل) إذا أُتبع (بمثلك، وخير منك) فهو منعوت بهما، نحو: مررت بالرجل مثلك، خير منك.

واختلفا في تخريجه، فهما عند الخليل معرفتان على نية (أل) في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله ونكرتان عند الأخفش وأن (أل) في الرجل زائدة.

وكان المخرج من ذلك الحكم بالبدلية عند ابن مالك بتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة، وردّه أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف[٣].

---

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٩٣.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٣٣. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٥٤٧. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص١٠٩٠-١٠٩١.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٨. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٩٠. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٧.

المبحث الثاني إشكالية العلامة

وردت (أل) بأقسام أخرى، وقد تباينت رؤى النحاة حولها، وفق الآتي:

- (أل) في بعض الظروف، نحو: الآن، أمس.

زائدة لازمة غير مُعَرِّفة.

ومن أصحاب هذا الرأي: خالد الأزهري، والسيوطي، ونُسب للزجاج ولأبي علي وتعريفه عند خالد الأزهري والزجاج بالإشارة بتضمنه معنى حرف الإشارة؛ إذ أنه بمعنى هذا الوقت، فهو يشاركه في الإشارة إلى الحاضر[١]. وردّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ولا تدخله (أل) [٢].

ولا يعده أبو علي من المعارف، وإن عُرِّفَ فبـ (أل) مقدرة بتضمنه إياها، والظاهرة زائدة؛ إذ شرط (أل) المعرِّفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، والآن لم يسمع مجرداً[٣].

وضعفه ابن مالك؛ بأن تضمن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه[٤].

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥١. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٧. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٨٥.

(٣) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٠.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٨٥.

معرِّفة:

وأورد أبو حيان أنها معرِّفة يصحبها الحضور، وذكر المرادي وابن عصفور أنها لتعريف الحضور[١]، وردّ ابن يعيش ذلك؛ لعدم جواز إسقاط (أل) منه بخلاف المعرَّف بها، وأنها زائدة لازمة كالتي في (الذي والتي)، ثم رأى أن تعريفه بـ (أل) الظاهرة، وأما لزومها فعلى حسب معنى التعريف فيه، ولما أُريد به المعرفة ألبتة لزمت أداته[٢].

موصولة:

نُسب للفراء أن أصله الفعل، وهو منقول من (آن) بمعنى حان، وسمِي الآن الوقت الحاضر ودخل عليه (أل) بمعنى الذي[٣]، وفي شرح ابن يعيش، وألفية ابن معط، (آن) فعل ماض تدخله (أل) إذا قرب[٤].

أمس:

معرفة، وفي تعريفه أقوال:

أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص، وليس هو أحد المعارف، فدلّ ذلك على تضمنه (أل) التعريف[٥]، وكذلك هو عند الحجازيين، بمعنى كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه. فكان في الأصل نكرة، ثم لما أُريد أمس يوم التكلم دخله حرف التعريف العهدي، ثم حذف، وقدِّر ليتبادر إلى فهم كل من يسمع (أمس) إلى أمس يوم التكلم

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٢٣. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٨. وابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م، ج١، ص١١١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٣-١٠٤.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٢٣. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٠.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٣. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٧.

(٥) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص١٠٦.

فصار معرفة، نحو: (لقيته أمس الأحدث) وأجاز الخليل أن يكون التقدير (لقيته بالأمس) بحذف الباء و(أل) [١].

وقد استدلَّ من وصفه بالمعرف بأل على تضمنه (أل) التعريف[٢]، ويبدو للباحثة ضعف الاستدلال؛ إذ (المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء) [٣].

وأرجع ابن يعيش حذف (أل) من أمس وتضمنها معناها، ولزومها الآن – وهما سواء بالتعريف والظرفية – للمعنى؛ إذ أمس يقع معناه على اليوم المتقدم ليومك بكماله فأمره واضح فاستغنى بوضوحه عن علامة للتعريف، أما الآن فمعناه يقع على الحد الفاصل بين الزمانين فلم يستغن عن علامة تكون فيه[٤].

ونُسب للزجاج أن تعريفه بالإشارة؛ بتضمنه معناها[٥]، ويبدو للباحثة أن في التضمين صورة لاستقلال المعنى عن الشكل؛ إذ تضمن معنى أداة التعريف لا يلزم الاقتران بها.

وذكر ابن يعيش أنه معرفة دون (أل)؛ إذ أنه قد حضر وشوهد، فحصلت معرفته بالمشاهدة فأغنى ذلك عن علامة، فأقاموا المشاهدة في أمس مقام أداة التعريف.

ونُسب لبني تميم أنه معرفة بالعدل عن (أل)، ونحو: (مضى أمس بما فيه) بمعنى اليوم الماضي قبل يومك، ورأى ابن يعيش بجواز إظهار الحرف المعدول عنه واستعماله بخلاف المتضمن له[٦].

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص١٤٢٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٢٦.

(٢) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص١٠٦.

(٣) المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٦.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٢٩.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٧.

ويبدو للباحثة في العدل؛ أن لا دلالة لـ (أل) في معنى أمس؛ إذ تساوى بين إظهارها وعدمه في التعريف، وكذلك الأمر أجيز إظهار المتضمن له في الظرف وأمس ظرف[١].

على حين عد عبد الحميد الأقطش (أمس) "معرفة من غير جهة التعريف، لأنها معرفة بالوضع والعلمية، إذ هي دالة على جنس الزمان، فلا تدخلها (أل) ولا الإضافة، وعند دخول (أل) تكون مما أعقبه تعريفان"[٢].

أمس، نكرة:

ذكر المبرد أن أمس اسم لا يخص يوماً بعينه؛ وذلك أنك إذا قلت: "فعلت هذا أمس يا فتى" فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم، فهو متنقل المعنى في دلالته[٣].

ومن العرب من عدَّ (أمس) على التنكير، في نحو: (مضى أمس بما فيه) وعدّ ابن يعيش ذلك غريباً في الاستعمال دون القياس[٤].

وذكر أبو حيان أن معنى (أمس) في (ومضى لنا أمس حسن) لا تفضي لليوم الذي قبل يومك[٥]. وذكر السيوطي وجهاً في تخريجه؛ أن تكون (أل) زائدة لغير تعريف، واستصحب معنى التعريف، أو تكون هي المعرفة[٦].

---

(١) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص١٠٥.

(٢) الأقطش، (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، ص١٤٣.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٣، ص١٧٣.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص١٠٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٢٩.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٩٠.

ونُسب للفراء أنه فعل أمر من (أمسى، يُمسي[1])، وللكسائي أنه محكي سَمِي بفعل الأمر من المساء، فقولك: "جئت أمس"، بمعنى اليوم الذي كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا، وتعريفه بأل إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك، ونُسب للسهيلي أن تعريفه بالإضافة كتعريف جمع[2].

- (أل) الموصولة:

اختلف في ماهيتها، فمذهب الجمهور أن (أل) تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وذهب المازني - ومن وافقه - إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة، فاشترك المذهبان في التعريف، واختص المازني بالوصل[3].

وذهب الزمخشري إلى أنها مجتزأة من الذي وفروعه تخفيفاً لاستطالته مع صلته[4]، في حيـن رأى الرضيّ أنّ الأولى أن تكون (أل) الموصولة غير (أل) الذي؛ لأن (أل) الذي زائدة بخلاف الموصولة[5].

وإن عدّت اسمية فهي تشابه الحرفية لفظاً ومعنى، واللفظ ظاهر، أما المعنى؛ فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه[6].

---

(1) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٠.

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٨٨. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٢٨.

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٢٩١. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٠١٣. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١١. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٤٣-١٤٤. والمرادي، شرح التسهيل، ص١٩٧.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٥٤-١٥٥.

(5) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١١.

(6) ينظر: المصدر السابق، ص١٣-١٤.

وتوصل (أل) بصفة محض (اسم الفاعل والمفعول) [١]، وعدّها ابنُ يعيش اسماً في صورة الحرف واسم الفاعل والمفعول الداخلة عليه فعل في صورة الاسم[٢].

ولم يذكره عبد القاهر الجرجاني ضمن أقسام أل في الأسماء؛ إذ عدّ اسم الفاعل فعلاً في المعنى[٣]، وفي وصلها بالصفة المشبهة، نحو: (الحسن) خلاف، وفيه قولان[٤]:

- **الجواز، وقال به الرملي، وابن يعيش، وابن مالك.**
- **المنع، ونُسب لركن الدين الأستراباذي.**

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان[٥]:

- **توصل بالمضارع اختياراً، وقال بهذا: ابن مالك وبعض الكوفية.**
- **توصل للضرورة في الشعر خاصة، وعليه الجمهور، وعدّوا: الأبيات من الضرورات القبيحة. نحو قول الفرزدق:**

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٣٧١، ج٣، ص١١. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٤٣. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٧٨. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٦٧.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٤٣.

(٣) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩٢٠.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٩٣. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٠١٣. والمرادي، شرح التسهيل، ص١٩٨. الرملي، شرح الآجرومية، ص١٨٩.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٩٤. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٠١٣-١٠١٤. والمرادي، شرح التسهيل، ص١٩٨-١٩٩. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٣١١. والرملي، شرح الآجرومية، ص١٨٩-١٩٠.

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضى حُكومَتُهُ ولا الأَصيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ[1]

واحتج ابن مالك لسلامة رأيه، بعده هذا غير مخصوص بالشعر، لتمكن الشاعر أن يقول: ما أنت بالحكم المرضيِّ حكومته.

فإدخال (أل) يدل على الاختيار لا الاضطرار، كما أن صلتها جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول (أل) المعرفة عليه وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات والمضارع يشابه اسم الفاعل، لذا جاز الاختيار.

وتوصل بالجملة الاسمية والظرف في ضرورة، نحو:

مِنَ القومِ الرسولُ الله مِنهُم لهم دانَتْ رِقابُ بني مَعْدّ[2]

وقيل (أل) فيه زائدة.

ومثال وصلها بالظرف:

---

(1) نسب الشاهد للفرزدق في الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٤٢. والشنقيطي، أحمد بن أمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ج١، ص١٥٧. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٠١. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٩٤. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١١٢.

(2) الشاهد بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٠٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٩٤. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١١٣.

وغَيَّرني ما غالَ سَعْدا ومالكا وعمراً وحجراً بالمُشَقَّر أَلمعَا[1]

أي الذين معاً، وقال الكسائي أراد معاً و(أل) زائدة[2].

ونُسب للفراء أنها دخلت على الجملة الاسمية في غير الشعر، قال: "إن رجلاً أقبل فقال له آخر، ها هو ذا، فقال السامع: نِعم الها هو ذا"[3].

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء المعرفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة، في نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

لَعَمْري لأَنْت البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيائِهِ بالأَصائِلِ[4]

فالبيت، خبر أنت، وأكرم صلة البيت، بمعنى: لأنت الذي أكرم أهله، وهذا كلّه لا يجوز عند البصريين[5].

ورأى العكبري أن جوابه من وجهين:

- أن (البيت) مبتدأ ثان، وأكرم أهله الخبر.

- أنه أراد البيت الذي أكرم، فحذف الذي للضرورة[6].

---

(1) نُسب في ابن مالك شرح التسهيل، (لمتمم)، ج١، ص٢٠٣، وقُيّد في هامش التحقيق بـ (متمم بن نويرة).

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٩٤. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٠١٤. والمرادي، شرح التسهيل، ١٩٩-٢٠٠.

(3) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٤-١٥.

(4) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد، ديوانه، تحقيق: أحمد خليل الشال، ط١، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، مصر، ٢٠١٤م، ص٨٦.

(5) ينظر: السيوطي، همه الهوامع، ج١، ص٢٩٢-٢٩٣. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٠١٤-١٠١٥. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٥. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٠٠.

(6) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص١٢١.

ويتراءى للباحثة أن (البيت) خبر؛ بقرينة التشبيه، وأن الجملة الفعلية (أكرم أهله) خبر ثان، أو قد تكون حالاً.

- (أل) والأعلام: بين اللزوم والعروض والتعريف والزيادة:

المقارنة بالارتجال، نحو:

السمؤال: علم لرجل من اليهود شاعر، ويطلق على طير يكنى أبا البراء.

اليسع: علم على نبي، وهو أعجمي معرب، لفظه المضارع وليس بمضارع.

مثل بهما خالد الأزهري، و(أل) فيهما زائدة لازمة غير معرِّفة[١].

وزاد يس العليمي على (اليسع) بأن هذا أحد قولين للسمين، والثاني: أنه علم منقول من فعل مضارع ماضيه (وسع) وأل زائدة لازمة[٢].

المقارنة بالنقل، نحو:

اللات، والعزّى، والنسر، وهي أعلام على أصنام[٣].

وعدّ خالد الأزهري (أل) في (اللات، والعزى) زائدة لازمة غير معرفة[٤].

في حين أجاز أبو حيان حذفها مستشهداً بقول أبي سفيان (إن لنا العزى ولا عزى لكم) مع عده إياها علم بالغلبة[٥].

ورأى ابن معط أن (أل) في النسر، زائدة غير لازمة، ورأى ابن القواس زيادتها بالاتفاق ممثلاً بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٠.

(٢) ينظر: العليمي، يس بن زين الدين، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٠.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٠. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٧.

(٤) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٠، ١٥١.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٦٦.

أَمَّا ودِماءٍ مائِراتٍ تَخالُها على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما[1]

ووافقه الرضي الأستراباذي وابن عصفور، واستدل ابن القواس على زيادتها، بحذفها[2] في قوله تعالى: ﴿وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[3].

واعترض الدماميني على زيادة (أل) في الأعلام السابقة، معتبراً العلم هو مجموع لفظ (أل) وما بعدها، فهي جزء من العلم كالجيم من (جعفر)[4].

ومثل المرادي (بالنضر والنعمان) للعلم الذي قارنت الأداة نقله، وجوّز نزع (أل) منها، وكذلك من التي قارنت ارتجاله، مع رؤيته بأحقية عدم التجرد من الأداة؛ إذ أنها فيها مقصورة على التسمية[5]، في حين أجاز الأزهري التسمية دونها وفقاً للألفية[6].

العلم بالغلبة:

وهو الاسم الذي اشتهر بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذكر[7].

---

(1) الشاهد بلا نسبة في الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٤٢. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١١٢. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٧، ونسب لعبد الحق في لسان العرب، مادة (نسر) وصدره (أمّا ودماءٍ مائرات لا تزال كأنها). وعند ابن عصفور (لا تزال مراقة).

(2) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٢٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٤٢. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١١٢.

(3) سورة نوح، من آية: ٢٣.

(4) ينظر: العليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥١.

(5) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص١٨١.

(6) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٢.

(7) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٦٦. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٣.

وقال الجزولي: يعرض في العهدية الغلبة، بمعنى غلبة هذا الاسم على المسمى المراد من سائر المعهودين به، ووافقه الرضي الأستراباذي[1].

وذكر ابن يعيش أن (أل) فيه لازمة لا تفارقه؛ دخلت من قبيل الشهرة وإفادة التعريف، فتعريفها بـ (أل) لا بالتسمية، نحو: (النجم، والصعق) فالأول: اسم لكل نجم عهده المتخاطبون ثم غلب على الثريا، والثاني: صفة لكل معهود أصيب بالصاعقة، ثم غلب على خويلد بن نفيل بن كلاب حتى صار علماً، ووافقه ابن عصفور[2].

(أل) للمح الأصل في العلم:

وعدّت (أل) فيه زائدة عارضة غير معرفة، وبين الأزهري أنها في العلم المنقول عن أي من شيء، فإنه يقبل (أل) للمح أصله وهو التنكير، وأكثر وقوعها في المنقول عن صفة، نحو (حارث، وقاسم، وحسين، وعباس) وقد يقع في المنقول عن مصدر نحو: (فضل) أو عن اسم عين نحو: (نعمان) فإنه في الأصل اسم للدم.

وذكر أنها في بعض النسخ للمح الوصف، ورجح أن التنكير أولى؛ لأن دخولها قد يكون على غير وصف نحو: (نعمان) [3]، ووافقه المرادي ممثلاً بـ (ليث، وأسد) [4].

وترجح الباحثة ما رجح، إذ إن المنقول - في الأشهر - على ثلاثة أضرب: منقول عن اسم، وفعل، وصوت، والأول نوعان: عين، ومعنى، والعين يكون اسماً، نحو: (أسد، وحجر). وصفة، نحو: (محمد، وفاطمة).

---

(1) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٦٥٥-٦٥٦، والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٤٣.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٤١-٤٢. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١١٢.

(3) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٩٤-١٥٢.

(4) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص١٨١.

والمعنى، نحو: (فضل، وزيد، وعمرو)[1].

وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير، وعن الزجاج كلها مرتجلة لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفاً أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود، وعلى تقسيم الأكثرين: المنقول ما حفظ له أصل في النكرات، وقيل ما سبق له وضع في النكرات[2]. ولم يُرَ في كلام ابن هشام مخالفة لابن مالك في شرح التسهيل للأول؛ إذ أنه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعاً للنظم، في قوله[3]:

وَبَعْضُ الأَعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا ... لِلَمْح ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا
كَالفَضْلِ وَالحرثِ والنُّعْمانِ ... فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيَّانِ

فتكون (أل) فيه غير لازمة، وقد مثل به ابن مالك في شرحه لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة وأجاب بإمكانية التسمية (بنعمان) مجرداً ومقروناً فلا مخالفة وبهذا وافق الناظم.

وعدّ ابن هشام الباب كله سماعياً يقتصر فيه على الوارد، وعليه لم يُجز دخول (أل) في نحو: (محمد، وصالح، ومعروف) ووافقه الأزهري وذكر أن اللغة لا تثبت بالقياس[4].

ويبدو ذلك مشكلاً، إذ مثل بـ (محمد) - في موضع سابق - للعلم المنقول عن وصف وأصله اسم مفعول[5]، كما يبدو أنه بمنعه هذا ضيق واسعاً مع عدّه الباب سماعياً.

---

(1) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١١٥-١١٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٦٢. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٦٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٤١-٤٣.

(2) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١١٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٦٢.

(3) الشاهد لابن مالك في الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٢.

(4) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٢.

(5) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص١١٥.

وتتفق الباحثة مع عبد الحميد الأقطش، بأن "لا صحة لما ذهب إليه النحاة من أنها مقصورة على السماع، فهي ظاهرة متجددة في مسميات الأعلام الشخوص"[١].

وغالباً لا يدل العلم على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه[٢]، فقد يُسمي أحدهم بـ (سعيد) ويكتب له الشقاء، أو (بخالد)، وهو يعلم أنه ليس بخالد.

وقد يلمح معنى الوصف دون (أل) نحو أن يُسمي أحدهم بمحمد تيمناً بأن يكون حامداً لربه محموداً عند خلقه وخالقه.

ويقع دخول (أل) في نحو: (يزيد، ويشكر) علمين، وعدَّها الأزهري موصولة؛ لأن أصله الفعل وهو لا يقبل (أل)[٣]، ويبدو في رأيه تدافع؛ إذ ذكر أن التي للمح الأصل تكون في العلم المنقول عن أي شيء، والفعل شيء، وذكر أن أكثر وقوعها عن صفة ولم يمنع عن سواها.

ويبدو للدراسة جواز دخول (أل) على الفعل للمح الأصل، وترجّح أنها للتعريف، ويبدو الصواب في رأي الرضي الأستراباذي؛ إذ رأى في حال وقع اشتراك اتفاقي في العلم يُعرف بـ (أل) ولو كان في الأصل فعلاً[٤]، والفعل إذا نقل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء[٥].

---

(١) الأقطش، (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاسعمال، ص١٤٠.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٤٠.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٢.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٦٨، ٣٦٩.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٣١.

تعريف العلم حال تنكره:

وبدا عند سيبويه تنكير العلم في حال وصف بنكرة، في نحو: هذا عثمانٌ آخرُ[١]، وأشار إلى تنكيره بذكره مفرداً ورأى تعريفه بنسبته في نحو: زيد فلان وزيد بن فلان، كما أشار إلى تنكيره في حال التثنية والجمع[٢].

ورأى المبرد أن تثنية الأعلام وجمعها يردّها إلى النكرة[٣]، وعدّ ابن السراج العلم في حال التثنية والجمع القسم الثاني للنكرة؛ إذ صار نكرة بعد أن كان معرفة[٤]، ويبدو اتفاقها بالتنكير واختلافها في الأصل، ومن أجل تنكره تدخله (أل) للتعريف، فيغدو تعريفها تعريف عهد بعد زوال تعريف العلمية[٥]، ويسلب التعيين بهما فيجبر إذا أريد بأل، نحو: قام الزيدان أو الزيدون، وكذلك الأمر في الأعلام الجنسية كما الشخصية، نحو: الأسامتان والأسامات[٦].

ويرد العلم جنساً معرفاً بأل التي لتعريف الجنس في باب نعم، وبئس؛ إذ لا تدخلان إلا على جنس معرف، نحو: نعم العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف[٧].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٩٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١٠٣.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٢، ص٣١٠.

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٤٨.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٥٨. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٤٦-٤٧. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٢٤٦. والعكبري، ج١، ص٩٧-٩٨.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٦٨-٩٦٩.

(٧) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٠, وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٢٠.

وينكر العلم في حال اشتراكه، وتدخل (أل) عليه للتعريف[١]، وأقر أبو حيان بتنكير العلم تحقيقاً نحو: رأيت زيداً من الزيدين، أو تقديراً، نحو: لا قريش بعد اليوم[٢].

في حين رأى عبد الحميد الأقطش أن الأداة (أل) قبل دخولها الأعلام تخلو من معنى التعريف الإيجابي، ومن العبث اللغوي أن تحتفظ بوظيفة التعريف في حال دخولها الأعلام[٣].

وبعد هذا التطواف في أقسام (أل) بدا التداخل بيّنا فيما تدخل عليه، ولعل أبا حيان أدرك ذلك؛ إذ رأى في أن تكون هذه الأداة لتعريف العهد في شخص أو جنس، وللحضور، وللغلبة وللمح الصفة، وبمعنى الذي والتي، وعدّها أقساماً، يعارض أن يعرض في الجنيسة الحضور، وفي العهدية الغلبة؛ لأن القسم من الشيء لا يكون قسيماً له[٤].

وتلمح الباحثة الصواب في رؤية أبي حيان، وتتفق مع محمود فؤاد، بأن (الحق أن ما ذكره النحاة من أقسام وفروع ما هي إلا وظائف دلالية تؤديها الأداة (أل) بما ينسجم مع سياقها اللغوي)[٥].

ووافقه نوح الصرايرة بالوظائف الدلالية للأداة (أل) [٦].

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٥٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٤٤-٤٥. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص١٨٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٦٨-٩٦٩.

(٣) ينظر: الأقطش، (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، ص١٤٠.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٩٨٧.

(٥) عبد الله، محمود فؤاد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق الدلالي، ص٤٢.

(٦) ينظر: الصرايرة، نوح عطا الله، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين – دراسة دلالية وظيفية، (نماذج من السور المكية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م، ص٥١.

وقد اتفق النحاة بجواز دخول (أل) على الأسماء، وعدّها خصيصة من خصائص الاسم[١]، وهي في الاسم غير منعكسة ولا مطردة[٢]، فليس كل اسم تلحقه (أل) ولا كل ما لا تلحقه ليس باسم نحو: أسماء الاستفهام، والشرط.

وبيّن ابن يعيش أن دخولها على الاسم دليل تمكنه في الاسمية[٣]، وليس لحاقها الاسم دليل تعريف؛ إذ إن من المعرف (بأل) ما يستوي في معناه مع لا (أل) فيه، نحو: شربت ماء، والماء أكلت خبزاً، والخبز[٤].

ورأى الرضي الأستراباذي أن التعريف في مثله لفظي، لأن المعنى نفسه يتأتى من الاسم المجرد من (أل)، سواء أكان مع علامة الوحدة أم التثنية أم الجمع، نحو: ما أعطيك إلا التمرة، أو التمرتين أو التمور، فلا فرق بين المعرّف والمنكر معنًى، فكأنك قلت: ما أعطيتك إلا تمرة أو تمرتين أو تموراً[٥]، وإن كان فيهما علامتاهما، فالشكل مختلف والمعنى واحد.

ويتراءى للباحثة أن (أل) أداة واحدة، وما ذكر من أقسام وفروع، هي معان تفضي إليها بقرائن مختلفة والتعريف معنى من المعاني، ولا يرتبط مؤداه بالأداة فقط، فهي علامة شكلية لا سلطة لها على المعنى، وما الرؤى الخلافية بين النحاة إلا دليلٌ على ذلك.

- التنوين:

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٤٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢٤. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٦.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٤٤.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج٥، ص٨٧.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٦-٢٣٩.

هو نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً[١]، وله أقسام متعددة منها تنوين التنكير[٢].

فائدة التنوين، وفيه أقوال[٣]:

١. **أنه زيد علامة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية.**

٢. **أنه للفرق بين المنصرف وغير المنصرف.**

ورأى العكبري أنه يرجع للقول الأول، وأن العبارة مضطربة؛ لأن معناها أن النون فُرِّق بها بين ما ينون وما لا ينون وهذا تعليل الشيء بنفسه.

٣. **أنه للفرق بين الاسم والفعل.**

٤. **أنه للفرق بين المفرد والمضاف.**

وحكم العكبري على القولين الأخيرين بالفساد.

٥. **أنه للفرق بين المعرف والنكرة في الأعلام المبنية[٤].**

ويبدو للباحثة صحة ما حكم العكبري باضطرابه، وعدم الدقة فيما حكم بفساده.

وبين الشلوبين في شرحه، أن التنوين يلحق الاسم بعد كماله يفصله مما بعده؛ للدلالة على أنه أصل من الألفاظ المفردة باق على أصالته والفعل والحرف فرعان؛ لأن

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٦٦٧. والشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج١، ص٢٧٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٤٠٥. والفاكهي، شرح الحدود، ص١٩٩.

(٢) ينظر: الفاكهي، شرح الحدود، ص٢٠٢-٢٠٤. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣١-٣٤. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٦٦٧-٦٦٩. والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م، ج٤، ص٤٠٥-٤٠٦.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٧٤-٧٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٦٦٧.

(٤) ينظر: الفاكهي، شرح الحدود، ص٢٠٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٢. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٧٥.

الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً وقد يوجد كلام مفيد مع خلوه من الفعل والحرف.

والاسم يخبر به وعنه، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا عنه، الأمر الذي دلّ على أنه أصل في الكلام دونهما[١].

إشكالية التنوين وماهيته:

ويتراءى للباحثة إشكالية في ربط النحاة تنوين التمكين بالصرف، حتى سمّي به، إذ عدّ علامة إعرابية أو تابعة للإعراب، نحو ما بدا في قول الرضي الأستراباذي في معنى تنوين التمكين، هو كون الاسم معرباً فلا يمكن إلا في الاسم، ولم يجعل لإعراب المضارع علامة لعروضه، وحذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً لمشابهته للفعل الذي أصله البناء[٢].

وتبدو حقيقة الأمر بما أشار إليه حسن الملخ "وهي أن التنوين ليست علامة إعرابية من علامات الأحكام، وإنما هي علامة على الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة، لأنها لا تتغير في الرفع أو الجر أو النصب، والذي لا يتغير ليس بعلامة إعراب" [٣].

فالتنوين تثبت في آخر الكلمة صوتاً، وإن تغير رسمها الإملائي، فهي عند التحقيق نون ساكنة، والذي يتغير ليس النون (التنوين) وإنما العلامة التي قبلها[٤].

ووفقاً لذلك، لم يلحق التنوين الفعل المضارع؛ لأنه فعل وبهذا خرج عن نطاق الاسمية.

---

(١) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج١، ص٢٧٢-٢٧٤.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٤٥.

(٣) الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٢٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق.

وخلص زيد القراله إلى أن التنوين صورة خطية ثانية للنون، وهي الأصل والتنوين فرع عليها استدعته طبيعة الخطّ. وأن ثبات التنوين نوناً في الخط قد يوقع في اللبس بما يشير أنه من بناء الكلمة وأنه حرف إعراب وهذا ما جعلهم يغايرون في رسمه من النون إلى التنوين[١]، ولا يظهر بصورة النون إلا في الكتابة العروضية والصوتية فقط.

حقيقة تنوين التنكير:

مما سبق، يبدو للباحثة أن التنوين قسم واحد يلحق الأسماء علامة على أصالتها في الاسمية وهو تنوين التمكن، وما عدّ من أنواع ما هي إلا معانٍ تتصل مع التنوين الأصل في الدلالة.

وأما تنوين التنكير، فقد التبس فيه الأمر، نحو قول الرضي الأستراباذيّ: والتنوين في (رب أحمدٍ) لا يتمخض للتنكير، بل هو للتمكين أيضاً لأن الاسم ينصرف، ولم ير مانعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً[٢]، وتبدو إشكالية في كيفية أن يكون التنكير قسيم التمكين ومعه في آن واحد!

وقد رأى ابن يعيش أن تنوين التنكير لا يكون في معرفة ألبتة، ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب[٣].

وتبدو إشكالية أخرى، في أن يكون تنوين التنكير تابعاً لحركات البناء وتنوين التمكن تابعاً لحركات الإعراب؛ ذلك أن الإعراب أصل في الأسماء والبناء فرع عليها، وفيما سبق جمع بين الأصل والفرع ومساواة بينهما في العلامة، وهذا يتعارض مع مقولة الأصل والفرع.

---

(١) ينظر: القراله، زيد، حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، حولية مجمع اللغة العربية، ليبيا، مجلد (٩)، عدد(٩)، ج(٢)، ٢٠١٢م، ص٥٥، ٥٦.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٤٥.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص٢٩.

وليس من الدقة اتخاذ (التنوين) علامة النكرة؛ فهي كـ (أل) تنعكس كلية ولا تطرد والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، وهما على الخلاف، فليس كل معرفة تقترن بـ (أل) ولا كل ما لا يقترن فيها ليس بمعرفة، ولا يلحق (التنوين) كل نكرة، ولا كل ما لا يلحقه ليس بنكرة.

وقد أصاب ابن عصفور بقوله: "إن الألف واللام يعاقبان التنوين"[1].

ويبدو للباحثة أن العلامتين تلحقان الاسم دليلاً على كماله في الاسمية، ولا يجتمعان لاجتماعهما في الدلالة، وهما علامتان لفظيتان شكليتان تلحقان الكلمة ذاتها دون فاصل فلم يستسغ الجمع بينهما كتابةً أو نطقاً مع إيفاء الواحدة منهما بالدلالة، وكأن العلاقة بينهما تبادلية.

وتتفق الباحثة مع حسن الملخ بأن (أل) و(التنوين) علامتا تصنيف للاسم من حيث أقسام الكلمة الثلاثة.

ولا يشترط أن تكونا دائمتي الظهور معه، ويحظر دخولهما بنفس الدلالة على غير الاسم؛ ولهذا استثمر جمهور النحاة هذا التلازم بتعليم الاسم، ومن ثم تقسيمه إلى معرفة ونكرة[2].

وبدا ذلك مجدياً إلى حد ما في النحو التعليمي، ومشكلاً في النحو العلمي.

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٧٦.

(2) ينظر: الملخ، المحظورات النحوية، المحظورات اللغوية، ص٤٤-٤٥.

المبحث الثالث إشكالية التأويل

بدا التأويل وسيلة اتبعها النحاة لتفسير حلول المعرفة في مواقع خصصت للنكرة وفق تصنيفهم، في محاولة لاحتواء هذا التباين، ولا سيما وروده وقبوله عند العرب المحتج بكلامهم؛ لتفضي إلى سلامة التقنين النحوي واستقامته، وذلك في: الخبر، والحال، والتمييز، واسم لا النافية للجنس، واسم لا المشبهة بليس، ونعت النكرة بالمعرفة، وتوكيد النكرة بالتوكيد المعنوي.

ويتراءى للباحثة قصور مشروعية أن يكون الأصل فيها التنكير، وأن يكون ضمن ماهية الحد، أو تعالقه والمعنى النحوي لكل منهما، على وفق النحو الآتي:

- الخبر:

هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ ويصير به كلاماً تاماً[١].

وبدا المعنى النحوي الذي يؤديه الخبر هو الفائدة الإخبارية (إسناد الفائدة)، بنسبة أصل المعنى إلى المبتدأ[٢].

وعلل ابن مالك تنكير الخبر؛ لئلا يتوهم أنه نعت المبتدأ المعرفة، كما أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله والفعل يلزمه التنكير فرُجِّح تنكير الخبر على تعريفه[٣].

ويبدو للباحثة عدم سداد تعليله؛ إذ إن النعت فضلة تابع لمعنى المبتدأ؛ والخبر عمدة وهو معتمد الفائدة، فالمبتدأ يستغني عن النعت؛ أما الخبر فلا يتم إلا به، والتنكير من خصائص الاسم لا الفعل، الأمر الذي يُبدد الترجيح.

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٩. وابن هشام، شذور الذهب، ص٢٠٠.

(٢) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٥. والملخ، حسن خميس، تقنيات الإعراب، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م، ص٢٨٢.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٨٩-٢٩٠.

واتفق الجمهور على أن الأصل تنكير الخبر[1]؛ "لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر" [2].

ويكون المبتدأ والخبر معرفتين بضرب من التأويل[3]، إذ لا يصلح في الظاهر أن يكونا معرفتين؛ لأن الإخبار عما يعرف بما يعرف لا يفيد، وإنما الإفادة في الإخبار عما يعرف بما لا يعرف[4].

وإنما جاز ذلك لحصول الفائدة؛ إذ هما معلومان من جهة تصور كل واحد على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة، فإذا تم الإسناد بينهما حصلت فائدة لم تكن[5].

أشكال مجيء الخبر معرفة:

- الخبر المفرد، ويكون هو المبتدأ في المعنى، نحو:

(زيد أخي، عمرو غلامك، زيد المنطلق) ولما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر؛ دلّ على أنه هو هو.

والمعنى المستفاد: أخوة النسب، والإخبار بنوع العلاقة، وبأن المنطلق هو زيد لا غيره.

ونحو: (الله ربنا، ومحمد نبينا).

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٥. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٥. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٩٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٧. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٧١١.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٥.

(3) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٢٧.

(4) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٠٧.

(5) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٦. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٥٥.

ويذكر على سبيل الإقرار تعبداً وتقرباً أو رداً على المخالف أو الجاحد[1]، والمعنى إخلاص الربوبية لله تعالى، والتصديق بالرسالة المحمدية.

ولما كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان المخاطب يعرفهما مجتمعين، فلا فائدة في الإخبار[2].

- الخبر المنزل منزلة المبتدأ والمغاير له الدال على التساوي في معنى الحكم، نحو:

(أبو يوسف أبو حنيفة فقهاً)، وأبو يوسف ليس أبا حنيفة، والمعنى أنه سد مسده في العلم وأغنى إغناءه[3].

وقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[4]، والمعنى مساواة أزواج النبي لأمهات المؤمنين في حرمة الزواج بهن واحترامهن، فلما تنزلن منزلة الأمهات في ذلك صرن كأنهن أمهاتهم، وليس بحقيقة[5].

ونحو: (جرير زهير شعراً)، (زيد زهير شعراً)، (عبد الله حاتم جوداً).

فجرير وزيد ليسا زهير، وإنما المعنى ساوياه في جودة الشعر، وساوى عبد الله حاتماً في الجود[6].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٧، ٩٨. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٠٦-٣٠٧. وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٢، ٦٥-٦٦. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٤. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٤. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٣٦.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٨.

(٣) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٤. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١١١. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٧.

(٤) سورة الأحزاب، من آية: ٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١١١. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٤. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٦٠٩. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٦٤.

(٦) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٤. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٤٦.

وفي (خالد أسد)، أنزل (أسد) منزلة خالد في الشجاعة، قاله شارح ألفية ابن معط، وفي شرح الأزهري، هو مؤول بمشتق (شجاع) [١].

- الخبر الذي يتحد بالمبتدأ لفظاً ويذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغيير، نحو: قول الشاعر:

خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولاً فظن خليلاً[٢]

والمعنى: خليلي هو الخليل المصافي الذي لا يتغير، ولدلالته على هذه الزيادة صح أن يقع خبراً[٣].

- تكون الجملة خبر للمبتدأ وهي نائبة عن الخبر المفرد، إذ هو أصل والجملة فرع عليه في هذا الموضع ويشترط في خبر الجملة أن يقدر فيه ضمير يعود إلى المبتدأ، حتى يصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ وإلا كانت جملة مستقلة بذاتها[٤]، ويبدو في هذا الشرط دلالة على فرعيتها في أداء الخبر فانحطت به عن الخبر المفرد.

وذلك في الجملة الاسمية، في نحو: (زيد أبوه قائم).

(قائم) خبر المبتدأ الثاني، وهو مفرد؛ لذا لم يحتج إلى تقدير ضمير.

ويخبر عن المبتدأ الأول (زيد) بالجملة (أبوه قائم) والهاء عائدة إلى المبتدأ ليصح الخبر[٥].

ونحو:

---

(١) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٠.

(٢) نُسب الشاهد لرجل من طيئ، في ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٠٤. وبلا نسبة في المرادي، شرح التسهيل، ص٢٦٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٠٤.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٨٩.

قَومي (ذرا المَجْدِ بانوها) وقَدْ بِكُنْهِ ذلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطانُ[1]

(بانوها) خبر المبتدأ الثاني (ذرا المجد) والهاء عائدة عليه، والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها لأن (بانوها) في المعنى لقومي لأنهم البانون، والذرا مبنية لا بانية، فهو معلوم فاستغنى عنه[2]، أو بتقدير ضمير (هم) أي بانوها هم[3].

والجملة الفعلية، نحو: (زيد قام أبوه).

(قام) في موضع الخبر مقدر فيه ضمير يعود على زيد ليربطهما سوياً[4].

والجملة الشرطية، نحو: (زيد إن يقم أقم).

وقام حرف الشرط بربط جملة الشرط بالجزاء حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ أو الخبر، ولهذه الصيرورة جاز أن يعود إلى المبتـدأ منها عائد واحد، ففي (يقم) يقدر ضمير من زيد[5].

- إذا كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى؛ فلا يحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[6].

---

(1) الشاهد بلا نسبة في الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٢.

(2) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٢.

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٢.

(4) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٤. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٩.

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٩.

(6) سورة الإخلاص، من آية: ١.

(هو) المبتدأ، و(الله أحد) جملة خبره وهي عينة في المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر ومثله (نطقي الله حسبي) لأن المراد بالنطق المنطوق فيه[1].

وقد يحل مكان الضمير في الخبر تكرار لمبتدأ بلفظه ومعناه، وأكثر ما يكون ذلك في التعظيم والتهويل، نحو: قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾[2]، و(الحاقة) في جملة الخبر حل محل الضمير.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[3].

ونحو (زيدٌ قام زيدٌ) [4].

- وقوع الظرف المعرفة خبراً عن المبتدأ، نحو: (زيد أمامك).

وتأويله أن الظرف ليس بالخبر على الحقيقة بل نائب عنه، بتقدير اسم فاعل(كائن) أو فعل (استقر) وهو الخبر[5].

وفي (اليومُ الأحد) بتأويل اليوم بالآن، فمعنى اليوم الأحد أي (الآن) الأحد، و(الآن) أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه[6].

وفي قول أبو تمام:

---

(1) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٢-١٦٤.

(2) سورة الحاقة، آية: ١-٢.

(3) سورة الواقعة، آية: ٢٧.

(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١١٦. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٤١. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٦١-٥٦٢.

(5) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٢١. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٠.

(6) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٤.

فلا تَحْسَبا هِنْداً لها الغَدْرُ وَحْدَها سَجِيَّةَ نَفْسٍ كُلُّ غانِيَةٍ هِندُ[1]

أُوِّلَ (هند) الخبر المعرفة، على تقدير حذف مضاف (مثل هند)، و(مثل) النكرة هي الخبـر[2].

وتتفق الباحثة مع ابن معط في مساواته بين التعريف والتنكير في الخبر، وبين الشارح أنه يريد صحة الإخبار بهما وإن كان الأصل التنكير[3].

فأصل الكلام موضوع للفائدة، ولو قيل: النار حارّة، والثلج بارد، لكان كلاماً دون فائدة مع مجيء الخبر فيها نكرة؛ لأن ذلك معلوم[4].

وتبدو صفوة الأمر في قول ابن يعيش: "وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة"[5].

وبدا للباحثة أن تمام الفائدة في الخبر هو الحكم الذي يقف خلف مجيئه وفق أي صيغة كانت.

- الحال:

الحال هو الوصف الفضلة المسوق لبيان هيئة صاحبه وصفته في وقت وقوع الفعل المنسوب إليها، وهو جملة ما اتفق عليه جمهور النحاة[6].

---

(١) الشاهد لأبي تمام، حبيب بن أوس، في ديوانه، ط٥، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج٢، ص٨١.

(٢) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٨.

(٣) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٨.

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٦. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٠٧.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٦.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٥٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٥٥. والفاكهي، شرح الحدود، ص١٦٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧. وابن هشام، شذور الذهب، ص٢٦٤.

وبدا من مفهوم الحال أنه لبيان الهيئة وهو المعنى النحوي الذي يؤديه.

واشترط النحاة أن تكون الحال نكرة وعللوا لذلك بالآتي:

١. **لتضمنها معنى الإخبار، والأصل في الخبر التنكير.**
٢. **لوقوعها جواب (كيف) الاستفهامية، وهي سؤال عن نكرة.**
٣. **لئلا يتوهم أنها نعتٌ عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها.**
٤. **لمشابهتها التمييز في الباب فكانت نكرة مثله.**
٥. **لأن المقصود منها بيان ما انبهم من الهيئات وتقييد الحدث المذكور، وهذا حاصل من لفظ التنكير فلا جدوى من التعريف.**
٦. **أن الحال صفة الفعل في المعنى، والفعل نكرة وصفته نكرة[١].**

وتبدو للباحثة أنها علل غير مانعة؛ إذ تضمنها معنى الإخبار لا يلزم أن تكون نكرة، كما أن الخبر يرد معرفة في حالات، ولا يتعذر عن معنى الإخبار، والخبر عمدة والحال فضلة، وإن بدا نوعاً من الخبر إلا أنه يأتي بعد تمام فائدة الإخبار فهو قيد في المعنى وتفصيل في الفكرة.

كما لا يلزم أن يكون جواب كيف نكرة، فالمقصود من الجواب أن يفي بالسؤال، كقولنا: كيف جئت؟ والجواب: وحدي، أو وحيداً، وفيهما إجابة وافية وفي كليهما معنى هيئة الحال.

ولا يبدو في معرفتها لبس مع الصفة إذا حُكِّم المعنى، فنحو قولنا: رأيت محمداً الماشي.

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٥. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٥١٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٢. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص١٠٨٣. والسيوطي، همه الهوامع، ج٤، ص١٧-١٨. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٨٤.

(الماشي) حال، والمعنى فيه يفضي إلى بيان هيئة (محمد) في وقت رؤياه، لا أنها صفة من صفات محمد.

وأما الاتكاء على شبهها للتمييز، فليس بالعلة الموجبة، فإذا أشبهها في شيء لا يلزم أن يشبهها في كل شيء، هذا مع رؤية الدراسة بوهن مشروعية أن يكون التمييز نكرة أيضاً.

والمقصود من الحال بيان الهيئة وهو المعنى والوظيفة التعبيرية التي يؤديها، فإذا عبر عنها؛ تم المراد بغض الطرف عن الصيغة التي تشكل فيها.

ويبدو قول العكبري غير دقيق؛ فالفعل لا يوصف؛ إذ الصفة وكذلك التنكير من خصائص الأسماء لا الأفعال. وإنما هو بيان لهيئة الفعل، وقد عدّه ابن يعيش فاعلاً في المعنى وليس غيـره[1].

ووردت أحوال معرفة بأل، نحو قول لبيد العامري:

فأوردها (العِراكَ) ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَص الدِّخال[2]

وجوّز السيرافي ذلك؛ لأنه مصدر، ولو كان اسم فاعل لما جاز مستنداً للسماع وقد وضعت بعض المصادر المعارف موضع الحال.

ووافقه ابن يعيش وخالد الأزهري بأنه مصدر في موضع الحال لفظة معرفة وهو في تأويل النكرة (معتركةً) [3].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٥٥.

(٢) الشاهد للعامري، لبيد بن ربيعة، في ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٩٢م، ص٨٦. وذكر في سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٢ بلفظ (فأرسلها) وكذلك الأمر في الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٧.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣.

وفصل ابن يعيش والعكبري ذلك، بأن التحقيق أنها نائب عن الحال وليس بها، وإنما التقدير (أرسلها معتركة)؛ إذ جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، يقال: أورد إبله العراك، إذا أوردها جميعاً الماء، من قولهم اعترك القوم أي ازدحموا في المعترك[١].

في حين رأى ابن القواس أن (العراك) وإن كان بلفظ المعرفة إلا أنه اسم جنس تعريفه كتنكيره[٢].

ومثله:

بَنَّتْ عَلَيْه (المُلْكَ) أَطْنابَها كَأس رَنَوْناةٌ وطِرْفٌ طِمِرّ[٣]

ومعنى البيت: أنه وصف ملكاً دائم الشرب، فقال: مدّت عليه يعني، على الملك كأسٌ، ونوناه أطنابها في معنى المِلكُ مُملكاً الملك، فجعل (المُلْكَ) في معنى الحال، وتقديره: مُملكاً[٤].

وفي نحو:

دمت الحميدَ فما تنفكُ منتصرًا على العِدى في سبيل المجد والكرم[٥]

(الحميد) حال معرفة تأويله: حميدًا[٦].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٢-٦٣. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٢) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٥٦٩.

(٣) الشاهد للباهلي، عمرو بن أحمر، في ديوانه، تحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت، وفي السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق، محمد عوني عبد الرؤوف، ٢٠٠٧م، ج٥، ص١٤٨ بلفظ (مَدّت).

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص١٤٨.

(٥) الشاهد بلا نسبة في الدرر اللوامع، ج١، ص١٣٨، والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٣٧.

(٦) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٦٩.

ومنه ما يُجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه (أل)، نحو:

- (مررت بهم الجماء الغفير).

ورأى السيرافي أنه إذا كانت الحال اسماً غير مصدر لم يكن فيه (أل) فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا (الجماء الغفير) في موضع المصدر (كالعراك)، كأنك قلت: مررت بهم (الجموم الغَفْر) على معنى: مررت بهم جامين غافرين الأرض[١].

ووافقه ابن يعيش[٢]، وفي شرح الأزهري مؤولة بـ (جميعاً) بمعنى الجماعة الكثيرة السائرة لوجه الأرض بكثرتها[٣].

وفي شرح الرضي الأستراباذي، مؤولة بزيادة (أل)، مررت بهم جماءً غفيراً[٤].

ونحو: (ادخلوا الأول فالأول).

نُسب إلى اللقاني، أن قصد المتكلم به الإشارة إلى الأول في علم المتخاطبين، ثم الأول بعده في علمهما فـ (أل) فيها للعهد الذهني لا زائدة، ثم لما كان ذلك حالاً والحال واجبة التنكير، أوَّلوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهي (مرتبين) [٥].

وفي شرح الأزهري، "الأول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والأول الثاني معطوف بالفاء، وهما بلفظ المعرف بأل، فيؤولان بنكرة، أي مرتبين واحداً فواحداً"[٦].

---

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص١٥١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٣.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٠-٢١.

(٥) ينظر: العليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٢.

(٦) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣.

وهو مؤول بزيادة (أل) عند الرضي الأستراباذي مستشهداً بالحديث النبوي: "يذهب الصالحون أسلافاً: الأول فالأول" أي مرتبين و(أل) زائدة، وقال السيوطي بزيادتها، أي: أولاً فأولاً[1].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ [2] وفق قراءة بعضهم (ليَخرُجن) بفتح الياء وضم الراء، وذلك لأن (الأذلَّ) على هذه القراءة حال، ورأى ابن هشام أن (أل) زائدة لا معرِّفة، والتقدير: ليخرجن الأعزُّ منها ذليلاً، وأجاز أن يُقدَّر أن الأصل خروج الأذلّ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذٍ فلا يحتاج لدعوى الزيادة[3].

وفي شرح الشلوبين، أي مرتبين الترتيب المعروف لكم، و(الأول) هو وصف الترتيب المحذوف والترتيب مصدر واقع موقع الحال، وهو ليس بحال في الحقيقة بل ناب عنه وهو نكرة (مرتبين).

وبهذا فسر معنى أن تكون معرفة في حكم النكرة، وحق لما ناب منابه وأغنى عنه أن يكون نكرة مثله، ولم يرَ وجوداً لتعريف الحال إلا على هذا الوجه[4].

ورأى ابن هشام في شذوره أن (أل) في كل ما سبق زائدة[5].

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢١. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٢٧٧.

(٢) سورة المنافقون، من آية: ٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص١٦٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص١٨-١٩.

(٤) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٧٢٧-٧٢٨.

(٥) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص٢٧٠.

ومذهب الأخفش والمبرد، أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، فبعض هؤلاء قدر تلك العوامل أفعالاً، ومذهب الفارسي ووافقه عبد القاهر الجرجاني بأن الأفعال هي الأحوال وهذه الألفاظ دالة عليها، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال فيكون التقدير، في نحو: (أرسلها العراك) تعترك أو معتركة.

وذهب ابن طاهر وابن خروف وجماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها[١].

- ووردت أحوال معرفة بالإضافة، نحو:

(تفرقوا أيادي سبأ) فأول بتقدير (مثل) أو (تبدُّدا لا بقاء معه)، و(طلبته جهدي وطاقتي ووحدي) فأول بتقدير جاهداً، ومطيقاً، ومنفرداً، و(رجع عودهُ على بدئه) أي عائداً[٢].

وفصل العكبري الأمر كما في المعرف بأل، في نحو: (رجع عودُه على بدئه) أي: عائداً ثم يعود ثم عوده. ووافقه ابن يعيش في نحو: (فعلته جهدي)، أي: مجتهداً، ثم يجتهد ثم جهدك[٣].

وفي شرح الأزهري (عوده) "حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه أي: عائداً، أو راجعاً، وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله"[٤].

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٦٣-١٥٦٤. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٦٧٦-٦٧٧.

(٢) ينظر: السيوطي، همه الهوامع، ج٤، ص١٩. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٦٥.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٨٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٣.

(٤) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣.

- وما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف إلى معرفة.

منه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة، مضافاً إلى ضمير ما تقدم، نحو: (مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم، أو عشرتهم)، وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال، أي: مثلثاً أو مخمساً.

وتأويله عند الرضي الأستراباذي، في (رأيت الرجال ثلاثتهم)، أي: مجتمعين في المجيء[1].

وفي قول الشمّاخ:

وجاءت سُلَيْمٌ قضّها (بِقَضيضِها) تُمَسِّحُ حولي بالبَقيعِ سِبالَها[2]

وأوَّلها سيبويه بـ (انقضاضاً)، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجهول في موضع الحال.

ونحو (جاؤوا قضهم بقضيضهم)، أي: جميعاً، ولما كان معناه التنكير جاز أن تقع حالاً، قاله ابن يعيش وابن هشام.

وذكر الرضي أنها جملة في أصلها، ولما فهم منها معنى المفرد، أي: كافة، قامت مقام المفرد وأدّت مؤداه[3].

ومثله (كلمته فاه إلى فيّ)، وهو منصوب على الحال، لأنه واقع موقع (مشافهاً)، وزعم الفارسي أنه حال نائب مناب جاعلاً ثم حذف.

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص١٩. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٦٨. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٣.

(٢) الشاهد للذبياني، الشماخ بن ضرار، في ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م، ص٢٩٠. وذكر في سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٤ بلفظ (أتتني سليم).

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٤-٣٧٥. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص١٤٩-١٥٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٣. وابن هشام، شذور الذهب، ص٢٧٠. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٨.

ورأى الرضي أنها أدت معنى المفرد ومؤداه (مشافهاً).

وذهب السيرافي إلى أنه اسم وضع موضع المصدر (مشافهة) الموضوع موضع الحال (مشافهاً) [١].

وفي (وحده) مذاهب، قال سيبويه والخليل اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، أي (إيحاداً) وهو موضع (موحداً) في المتعدي ومتوحداً في اللازم.

وقيل هو مصدر لم يلفظ له بفعل، وقيل مصدر بلا حذف.

ونُسب ليونس: في (مررت به وحده) أن معناه على حياله وهي في موضع الظرف، وإذا كان الظرف صفة أو حالاً قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول.

وفي شرح الأزهري يؤول بنكرة من لفظه أو معناه، أي متوحداً أو منفرداً، وجاء في شرح العليمي على قول (أن العرب قالوا جاء وحده) إن أراد أن الحال تلك النكرة فممنوع ولا وجه إلا لنصبها على الحال، وإن أراد أن الحال هي المعرفة فتأويلها بالنكرة لا يخرجها من كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة، فأين لزومها النكرة، فكان الظاهر أن يقول، وتكون الحال نكرة غالباً ومعرفة مؤولة بنكرة[٢].

وما جاء من المعارف أحوالاً نحو ما تقدم، هي عند ابن أبي الربيع مصادر موضوعة موضع الأفعال التي هي أحوال وتوجد معرفة بأل، وبالإضافة[٣].

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص١٠-١١. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٨. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٥٩.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢٠. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٦٦-١٥٦٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣. والعليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٣.

(٣) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥١٨.

وقال الأخفش والمبرد هي مصادر على حذف مضاف يقدر من لفظ الفعل فيما جاء معرفة مما تقدم ذكره، إرسال العراك، وطلب جهدك، ورجوعَ عَوْدِهِ ومرور إيحادي له، ومجيء الجمّاء ودخول الأول فالأول، وكلام فيه إلى فيّ، فتنتصب هذه المعارف انتصاب المصادر على تقدير ذلك الحذف على ما يسوّغ في المصادر من مجيئها معرفة ونكرة، وقال ابن هشام وهذا تقدير حسن سهل[١].

ووردت الحال معرفة بالعلمية:

نحو: قول العرب: (جاءت الخيل بداد)، و(بداد) في الأصل علم جنس التَبَدُّدْ، وقع حالاً فأوِّل بنكرة، أي متبدِّدة[٢].

وفي قول الشاعر:

فما بالنا أمس أُسَدَ العرين وما بالنا اليوم شاءَ النجف[٣]

وقول المتنبي:

بدت قمراً ومالت حَوْطَ بانٍ وفاحت عنبراً ورنت غزالاً[٤]

وفي تأويل مثله وجهان[٥]:

١. أن يقدر مضافاً قبله، أي: أمثال أسد العرين، ومثل قمر.

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٧١.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٦٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢٠. وابن هشام، شذور الذهب، ص٢٦٤.

(٣) نسب الشاهد لبعض أصحاب علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٣.

(٤) الشاهد للمتنبي، أحمد بن الحسين، في ديوانه، دار بيروت، ١٩٨٣م، ص١٤٠.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٣. وابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٥٧٠.

٢. أن يؤول بما يصح أن يكون هيئة، أي: ما بالنا أمس شجعانا، واليوم ضعافا، وبدت منيرة.

وفي (كرَّ زيدٌ أسداً)، (أسداً)، حال معرفة تأويله: شجاع[١].

وترى الباحثة عدم الدقة في اصطلاح بابعير (نيابة المعرفة عن النكرة في موضع الحال)[٢]. ويبدو أنه تبع أقوال بعض النحاة القدماء في ذلك.

وقد رجَّح بابعير تأويل الحال المعرفة بـ (أل) والإضافة بالنكرة مطلقاً لإجراء الباب على سنن واحد[٣].

ولا تُرجِّح الباحثة ما رجّح؛ إذ ترى عدم صواب النيابة في الحال المعرفة؛ فالنيابة تقتضي نيابة موقع إعرابي عن آخر وأخذ الحكم الأصلي للموقع المنوب عنه كما في نيابة المفعول به عن الفاعل[٤].

أما هنا فلا نيابة؛ إذ كيف ينوب الحال عن الحال، وليس هناك تحول إعرابي!

فترى الباحثة أن ما جاء من أحوال معرفة، هي أحوال على الحقيقة؛ إذ يصدق عليها حد الحال؛ فهي وصف فضلة منصوبة دلت على هيئة.

وهو الضابط للحال وأن القول بالنيابة تكلّف محض وليس فيها وضع ولا حذف ولا تقدير.

---

(١) ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٦٩.

(٢) ينظر: بابعير، عبد الله صالح، ظاهرة النيابة في العربية، ط١، دار حضرموت، اليمن، ٢٠١٠م، ص٢٦٩.

(٣) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٦٤.

(٤) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص١٠.

والأدق هو تناوب أو تعاقب المعرفة والنكرة في موضع الحال، وتبدو دقة هذا المصطلح وصوابه أيضاً في قول بابعير: "لا يمكن أن يكون العقيب نائباً، ولا النائب عقيباً؛ لأن النيابة ظاهرة غير ظاهرة التعاقب"[١]، وأن التعاقب دليلٌ على سعة العربية في مجال التعبير[٢].

فيبدو للباحثة أن الحال المعرفة من التعاقب بين صيغتي التعريف والتنكير في نفس الموقع (الحال).

- التمييز:

اسم نكرة فضلة، ويسمى التبيين، والتفسير يرفع إبهام ما ذكر قبله[٣].

ويبدو من مفهوم التمييز، أن المعنى النحوي الذي يؤديه هو إزالة الإبهام ببيان المقصود.

واشترط جمهور النحاة فيه التنكير، وفق الآتي:

ذكر ابن يعيش أنه نكرة يقدر بـ (من) لأنها لبيان الجنس وحذفت تخفيفاً وهي مرادة، وكان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع، ولشبهه بالحال؛ ذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ودفع الإبهام[٤].

---

(١) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص١٦٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص١٦٠.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٦٢١. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٦٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٠. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٩٤. والفاكهي، شرح الحدود، ص١٧١-١٧٢. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٩٦.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٠.

وبيّن العكبري أن الأصل أن يؤتى بـ (من) والجمع المعرف بأل، وأن من هنا تجمع إلى الجنس التبعيض و(أل) للاستغراق، وحذفتا واقتصر على واحد منكور من الجنس لحصول الغرض[١].

وأورد يس العليمي أن التمييز بمعنى (من) غير جامع؛ إذ منه ما ليس بمعناها، نحو: طاب زيداً نفساً[٢].

ورأى الأزهري المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بـ (من) المبنية للجنس لا أنها مقدرة[٣].

وأرجع عبد القاهر الجرجاني عدم تعريفه بـ (أل) وتنكيره؛ لأن الغرض فيه الدلالة على الجنس والنكرة كافية في ذلك[٤].

ورأى الرضي أن المقصود رفع الإبهام ويحصل بالنكرة وهي أصل فلا جدوى من التعريف ووافقه ابن أبي الربيع[٥].

ويبدو من أقوال النحاة مجيء الحكم بالتنكير على التمييز من جراء ربطه بـ (من) الجنسية باقتصار دلالته على الجنس، ويبدو الصواب فيما ذكر يس العليمي؛ إذ قد تكون دلالته على غير معناها.

---

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٢) ينظر: العليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٣٩٤.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٩٥.

(٤) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٦٩٣.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٧٢. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص١٠٨٣.

وذكر عبد القاهر الجرجاني، أن جملة التمييز أن يحتمل وجوهاً فتبينه بأحدها[1].

ووفقاً لذلك، لا تقتصر دلالة التمييز على بيان الجنس، بل قد يكون بيان أي مبهم من وجوه محتملة، ويتراءى للدراسة أن العلل الواردة ليست بالمانعة؛ إذ لا يقتصر أداء المعنى النحوي للتمييز على صيغة النكرة، ويبدو ذلك فيما ذكر العكبري في تمييز المجرور المضاف إليه العدد – من ثلاثة إلى عشرة – يكون نكرة ومعرفة، نحو: ثلاثة أبواب، وثلاثة الأبواب[2].

وفي (أثواب، والأثواب) بيان لماهية المقصود بالعدد ثلاثة.

وفي (مررت برجل حسن الوجه) أجاز أبو علي ومن وافقه نصب (الوجه) على التمييز وإن كان فيه الألف واللام؛ وذلك أنه لا فرق بين دخول أل وعدمها، لأن فائدته فائدة النكرة.

وعلق ابن يعيش على قوله "وهو وجه حسن لولا شناعته في اللفظ"[3].

وكذلك إن أضيف لمعرفة (وجهه)؛ إذ لم يعتد بتعريفه لأنه قد عُلم أنهم لا يعنون من الوجوه إلا الوجه المذكور[4].

وقد ورد التمييز معرفاً بأل، في نحو:

قول راشد بن شهاب اليشكري:

رأَيْتُك لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ (النَّفْسَ) يا قَيْسُ عَنْ

---

(1) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٦٩١.

(2) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٩٦.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص٨٥.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص٨٨.

(5) نسب الشاهد لرشيد اليشكري، في الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٩٤. والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج١، ص١٣٨.

وقول الآخر:

علامَ مُلِئْتَ (الرَّعْبَ) والحَرْبُ لَمْ لظاها ولم تستعمل البيضُ والسُّمْرُ[1]

وتأول البصريون ذلك على زيادة (أل) الداخلة على (النفس، والرعب) أي: نفساً، ورعباً[2].

وقال السيرافي في قول اليشكري، وربما أظهر الشاعر فأدخل (أل) في هذا الباب وهو يريد طرحها، فأراد (وطبت نفساً) غير أنه أدخل عليها (أل) لما علم أنه يريد نفساً بعينها هي نفس المخاطب[3]. ويبدو من قوله أنه يراها للتعريف لا زائدة.

وورد التمييز معرفة بالإضافة، في نحو:

قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[4]، وقوله: ﴿إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[5].

وقول العرب: (غَبُنَ رأيه)، (وجع ظهره)، (رَشُدَ أمره)، (ألم رأسه).

وأوِّل ذلك بالحكم بنية انفصال الإضافة واعتقاد التنكير، أو بتأويله بلفظ نكرة، عيشةً، نفساً، رأياً، ظهراً، أمراً، رأساً[6].

---

(1) الشاهد بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٨٦ بلفظ (على مه). وذكر الصدر بلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٢ بلفظ (علام).

(2) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٦٣٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٩٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٢.

(3) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد هاشم عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨م، ج٤، ص١٤٣.

(4) سورة القصص، من آية: ٥٨.

(5) سورة البقرة، من آية: ١٣٠.

(6) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٦٣٣. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٧٢. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص١٤٢. والمرادي، شرح التسهيل، ص٥٩١.

أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه، كأنه قيل سواء رأيه وشكا ظهره ورأسه أو على إسقاط حرف جر، أي: في نفسه، وفي رأسه، وفي معيشتها، أو ينتصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز[1].

ويبدو للباحثة أن المضاف للمعرفة (الضمير) أتم في المعنى إذ رفع الإبهام عن المراد بالتخصيص المقصود في الحكم كما في قوله تعالى، أو تمييز واحد بعينه دون سواه كما في قول العرب.

وبدا للباحثة أن إزالة الإبهام وبيان الوجه المقصود يتأتى من الصيغتين، فلا علة موجبة لعدم التعريف إذا ما تم به أداء الوظيفة التعبيرية للتمييز.

- اسم لا النافية للجنس:

هي لتوكيد النفي، كما أن (إن) لتوكيد الإثبات، فألحقت بها في العمل لمشابهتها لها في التوكيد، وعملت بالقياس عليها قياس نقيض، إذ تناقضها في المعنى وتشابهها في توكيده[2].

وعملها مع هذه المشابهة ضعيف؛ لأن (إن) تعمل لمشابهتها الفعل لا بالأصالة فهي مشبهة بالمشبهة[3].

---

(1) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٥٩١، ٥٩٢. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٦٣٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٢.

(2) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٩٠، ج٢، ص١٦٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٤. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٢٣٥. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٧٩٩.

(3) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٠.

ولما كانت (لا) فرعاً في العمل عن (إن) انحطت درجتها عنها في أمور منها: أن لا يكون اسمها إلا نكرة واسم (إن) يكون معرفة ونكرة[١].

وهو انحطاط بالضعف تمثل في عملها الجزئي بشرط التنكير لتعويض هذا الضعف وتمكين الفرع من العمل، ويزداد الفرع ضعفاً، وتترسخ هذه الخصيصة فيه كلما ابتعد عن الأصل، وهو صورة من صور انحطاط الفرع عن الأصل[٢].

وذكر سيبويه أنها لا تعمل إلا في نكرة من قبيل أنها جواب فيما زعم الخليل في قول: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، وهو لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة[٣].

وبيّن السيرافي أن الذي يوجب عموم المسألة دخول (من) لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف.

وسبيل الاستفهام سبيل النفي، وعليه (لا رجل في الدار) جواب (هل من رجل في الدار)[٤]؟

والجمهور على أن يكون اسمها نكرة لتضمنه معنى حرف (من) الاستغراقية، وهي مختصة بالنكرات، إذ المراد العموم واستغراق الجنس[٥].

---

(١) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٢٦٢-٢٦٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٣٥.

(٢) ينظر: علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص١٦٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٧٥.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٨، ص١٠٦.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠١. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٣٦. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٢٨.

وقيل: "أن المتضمن معنى (من) هو (لا) لا الاسم، ونقل عن سيبويه تضمنه معنى اللام الاستغراقية وردّ بأن لو كان كذلك لوصف بالمعرفة"[١].

وذكر أبو حيان أن القصد من (لا) خلوص النفي العام، ووافقه السيوطي وخصه بالنكـرات[٢].

وترى الباحثة أن المعنى النحوي الذي تؤديه، هو توكيد عموم النفي.

وتأكيد المعنى هو الفائدة المعنوية التي تؤديها من الاستغراقية[٣].

ويتراءى للباحثة أن (لا) تشابه (من) من جهة التوكيد، لا معنى الجنس، إذ لا يلزم أن تشابهها في كل شيء، وإن تضمنت معناها لا يلزم أن تجري مجراها في كل شيء، وقد حملت على إن مع مناقضتها إياها بالمعنى.

والجمهور على أن يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين؛ لأن عموم النفي لا يتصور فيها[٤].

وقد ورد إعمالها في المعرفة، نحو: الحديث البنوي: "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده".

وقول عبد الله بن الزبير:

أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْن، ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ[٥]

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٩٥. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٣-١٩٤.

(٣) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٢١١.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٤.

(٥) الشاهد للأسدي، عبد الله بن الزبير، في ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٤م، ص١٦. وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٩٦. وابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص١٧٥. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٦.

وقول آخر:

لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ للمَطِيِّ ولا فتى مثل ابن خيبري[1]

وهذا ونحوه عند البصريين مؤول بالنكرة باعتبار وجهين:

- **اعتقاد تنكيره، بأن جعل الاسم واقعاً على مسماه، وعلى كل ما أشبهه فصار نكرة لعمومه.**
- **أن يكون على حذف مضاف، وذلك المضاف نكرة ولا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، وتقديره: ولا (مثل) هيثم، وكذلك سائر هذه الأسماء.**

والمراد بالنفي هذا العموم والتنكير، لا نفي هؤلاء المعرفين، وإنما نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء.

فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التنكير[2].

وجوز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين من الضمير واسم الإشارة أيضاً، نحو: لا إياه هنا لا هذا، وهو بعيد غير مسموع[3].

---

(1) الشاهد لبعض بني دبير، في الشنقيطي، درر اللوامع، ج٢، ص٣١٢-٣١٣. وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٩٦. وابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص١٧٥. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٦.

(2) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٣٠٧-١٣٠٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٦. وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٨٢-٣٨٣. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٨، ص١٣٩-١٤٠. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٥-١٦٧. وابن هشام، شذور الذهب، ص٢٣١. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٣-١٠٤.

(3) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٧.

وكذلك الأمر في (لا سيما زيد) فالسي: المثل، فكأنه لا مثل زيد، فهو نكرة من جهة المعنى[١].

في حين رأى إبراهيم بركات، أن التأويل بتقدير الصفة، نحو: (لا أمية) التأويل: لا كريم، بتقدير الصفة التي يشتهر بها هذا العلم، وفي (لا هيثم) مؤول بتقدير لا حدّاء الليلة، أي حاد[٢].

وأوَّل ابن يعيش قول مسكين الدرامي:

وقد ماتَ شَمّاخٌ ومات مُزْرِدٌ وأيُّ كريمٍ لا أباك يُخَلَّد[٣]

(لا أباك) على أن النية في هذه الإضافة التنوين والانفصال ولا يتعرف المنفي بالإضافة، كما كان كذلك في قول (لا مثل زيد عندك) [٤].

وقولهم (لا نولك أن تفعل) أولت بلا ينبغي لك، وبذلك دخلت على الفعل وهو في معنى النكرة ونولك من التنويل والنوال وهو العطية، فجاز من غير تكرير حملاً على المعنى[٥].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٤.

(٢) ينظر: بركات، إبراهيم إبراهيم، النحو العربي، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٧م، ج١، ص٢٧٥.

(٣) الشاهد لمسكين الدارمي، ربيعة بن عامر، في ديوانه، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٣٧. بلفظ (أبالك) باللام، وذكره ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٥، دونها وهو محل الاستشهاد.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٥-١٠٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٣٠٩-١٣١٠. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٣٨. وابن يعيش، شرح المفضل، ج٢، ص١١٢. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٤٠.

ومثله (ولا بك السوء) معناه: لا يسوءك الله، أو لا أصابك سوء[١]، والمعنى الدعاء.

ويبدو للباحثة عدم التوفيق بتأويل دخولها على الفعل، فهي تختص بالأسماء دون الأفعال.

وأما قولهم (لا أبالك، ولا أخالك، ولا يدي لك، وما شابه)، فأول على وجهين:

- **أن (اللام) زائدة لا يعتد بها، والاسم مضاف إلى (الكاف) ولم يعرّف لأن المعنى: لا مثل أبيك فلم يقصد أب، أو أخ معين، وزيدت تحسيناً للفظ.**
- **أن (اللام) أصل، وأفادت لفظ التنكير؛ لفصلها بين المضاف والمضاف إليه، فهي مزيلة لصورة الإضافة[٢].**

وانتهى أحمد عفيفي إلى أن المقصود من (لا) النافية للجنس هو الجنس المعرّف المعين لا العموم المنكر، واسم (لا) بهذا المفهوم يتساوى في عموم المعنى مع الاسم المعرّف بـ (أل) الجنسية[٣].

ورأى عبد الرحمن أيوب أن لا فرق بين (لا) النافية للجنس و(أل) التي للجنس؛ فإذا اعتُبِرت إحداهما أداة للتنكير أو للتعريف وجب أن يكون للأخرى نفس الاعتبار[٤]، وتساوي مدخولهما مع اختلاف في نفي هذه وإثبات تلك[٥].

ويظهر من تردد (أل) الجنسية بين التعريف والتنكير مسوغ لدخول (لا) على المعرفة.

- اسم لا المشبهة بليس:

---

(١) ينظر: أبو حيانن ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٣١٠. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٦٣.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٤٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٦. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٤١-٢٤٣.

(٣) ينظر: عفيفي، أحمد، التعريف والتنكير في النحو العربي، مكتبة زهراء الشرق، د.ت، ص١٦٥.

(٤) ينظر: أيوب، عبد الرحمن محمد، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت، هامش١٢١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص١٢٢.

حملت (لا) على ليس وهو قوي في القياس؛ لأنها نافية مثلها وعملت بالقياس عليها قياس نظير[١].

و(لا) إذا أعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس، لأن النكرة في سياق النفي تعم والقرينة تعين أحدهما، نحو الآتي:

لا رجلُ قائماً، أفادت نفي الجنس، إذ لم تلحق بشيء، وإذا أريد نفي الواحد ميِّز بإلحاقه (بل رجلان) [٢].

واشترط أن تدخل على النكرات[٣]، وذلك لضعف شبهها بليس؛ فأُعملت في النكرات دون المعارف لأن النكرة أضعف من المعرفة، واستعمال لا بمعنى ليس قليل[٤].

و(لا) ضعيفة عن العمل لفرعيتها على (ليس)، والانحطاط بالضعف خصيصة للفروع دون الأصول[٥].

وقد ورد إعمالها في معرفة، نحو، قول النابغة الجعدي:

وحَلَّت سوادَ القَلْبِ لا (أنا) باغِياً سِواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا[٦]

وتأوله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغيا، فحذف الفعل وانفصل الضمير، وباغيا حال[٧]. وتأويلها عند اللقاني محتمل أن يكون على حذف مضاف، أي: (لا مثلي باغياً)، فمدخول لا نكرة لأن مثلاً لا تتعرف بالإضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[٨].

---

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٣٨.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٣٧.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٩٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٢٠.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٠٨-١٠٩.

(٥) ينظر: علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص١٩٣.

(٦) الشاهد للنابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، في ديوانه، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٨٦.

(٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٢٠.

(٨) ينظر: العليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٩٩.

وتأول الأزهري (ما زيد ذاهباً ولا أخوه قاعداً) على أن لا عمل لـ (لا) بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما[١].

ويبدو – مما سبق- اشتراك (لا) الجنسية، و(لا) الملحقة بليس بالنفي، وهو المعنى الذي تؤديانه مع اختلافهما بالعمل، ولما كان الإثبات (الإيجاب) أصلاً والنفي فرعاً عليه، احتاج إلى علامة ينماز بها[٢]، تمثلت بالضعف وشرط التنكير.

كما تتأتى فرعيتها، من أن (لا) من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال، والأصل أن لا تعمل في أحدهما، ولما عملت بالأسماء اختصت بالنكرات[٣]، علامة للفرعية فاجتمعت فيهما فرعية المعنى والعمل، وذكر سيبويه أن لا وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد[٤]، وبيّن السيرافي أنه في موضع ابتداء[٥]، والأصل أن يكون المبتدأ معرفة، كما أن التركيب فرع المفرد، فكأن (لا واسمها) في تأويل المبتدأ المعرفة المفرد من قبيل رد الفرع إلى الأصل.

- النعـت:

النعت: تابعٌ مكمِّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه، أو في متعلق به[٦]، ومن المعاني المستفـادة منه: الإيضاح وإزالة الاشتراك في المعرفة، والتخصيص في النكرة، وقد ينتج عن هذين الأصلين معنى المدح، أو الذّم، والتوكيد، والتعميم، والمقابلة... [٧].

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٩٩.

(٢) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٩٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج٦، ص٦١. والملخ، نظرية الأصل والفرع، ص٨٩-٩٠.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٠.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٧٤.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٨، ص١٥٠.

(٦) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٠٣. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٨٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٠٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٧١..

(٧) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٠٤. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٦، ٤٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٨٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٧١.

واتفق جمهور النحاة على أن النعت يتبع المنعوت في أمور عدّة، منها: التعريف والتنكير فينبغي أن يكون النعت وفق منعوته في التعريف أو التنكير[١].

ورأى ابن الوراق أن الأصل في المعارف ألا تنعت، والنعت للنكرة؛ لأن الغرض منه تخصيص المنعوت؛ فصارت نعوتُ المعارف دواخلَ عليها إذا أشبهت النكرة من هذا الوجه[٢]، ويلمح من قوله جواز نعت النكرات بالنكرات أو المعارف؛ لأن أصل النعت للنكرات مقتصراً معناه على التخصيص.

وقد وردت نكرات نعتت بالمعارف فتأولها النحاة، نحو ما ذكره سيبويه مما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى المعرفة، كقول امرئ القيس:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْد الأوابد لاحَهُ طِرادُ الهوادي كلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ[٣]

(قيد) نعت معرفة بالإضافة لمنعوت نكرة (منجرد)، وتأول السيرافي (قيد)، أي: مقيد الوحوش[٤].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩٠٠. والسهيلي، نتائج الفكر، ص٢١٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥٤، ٥٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٧٢.

(٢) ينظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ص٣٨٠.

(٣) نُسب الشاهد لعلقمة بن عبدة التميمي، في ديوان امرئ القيس، حُندج بن حجر، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٤٠.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤م، ج٦، ص٥٣.

وذكر ابن يعيش في قول آخر لامرئ القيس:

وقَدْ أَغْتَدي والطَّيْرُ في وُكناتِها بِمُنجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هيكلِ[1]

أن كلمة (قيد) مصدر في معنى اسم الفاعل وتأويله، أي: (مقيد الأوابد)، لذا لم يتعرف بالإضافة[2].

وقيل في قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[3].

(ممطرنا) نعت معرفة بالإضافة لمنعوت نكرة (عارض).

وتأول النعت أنه مأخوذ من معنى الفعل (اسم فاعل) والمعنى على الانفصال وإرادة التنوين: أي ممطرٌ لنا، وعده ابن يعيش من قبيل الإضافة اللفظية.

والمعنى، نعت السحاب بالممطر، وتمّت به الدلالة على هذا المعنى في متبوعه.

ومثله: (مررت برجل ضاربك).

ذلك أن النعت (اسم الفاعل) بمعنى المستقبل أو الحال، وهو في حال الإضافة وانفصالها سواء في التنكير[4].

- وثمة أسماء أشكلت على النحاة في وقوعها نعوتاً، مثل: (مثل وشبه وغير). قال سيبويه: "فإن قلت: (مثلك) وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز، وصار بمعرفة أخيك"[5].

---

(١) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه، ص١١٨.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥١.

(٣) سورة الأحقاف، من آية: ٢٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١١٩، ١٢٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٤.

وقال ابن السراج: "فإن أردت بـ (مثلك) و(شبهك) المعروف بشبهك فهو معرفة"[١].

وذكر السيرافي: "إن لـ (غير) وجهاً يتعرف فيه وذلك أنها قد تستعمل في معنى المخـالف"[٢].

وذكر ابن يعيش أن النكرة المضافة تكتسب من المضاف إليه تعريفه إذا كان معرفة[٣]. و(غير، وشبه، ومثل) لمّا انحصرت مُغايرتها ومماثلتها صارت معارف بالإضافة، ذلك إذا عرف المضاف بمغايرة المضاف إليه أو مماثلته، وهي من قبيل الإضافة المعنوية اللازمة[٤]،نحو:

(مررت برجل غيرك) أي صورته مشبهة بصورتك.

و(مررت برجل غيرك) أي ليس بك، فـ (غيرك) نعت يفصل به بين من نعته بغير ومن أضفتها إليه حتى لا يكون مثله أو يكون مر باثنين[٥].

فلا تتفـق الباحثة مع عبد الله بابعير في توجيهه لقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾[٦] وقـد عدّ (مثله) نعتاً بالنيابة عن نعت تقديره مماثل[٧].

وأرى أن (مثله) سيصبح في هذا التقدير نعتاً ثانياً، فالتوجيه لم يحلّ المشكلة، وهو نعت معرفة بالإضافة لمنعوت نكرة (سورة) ودل على معنى المماثلة لسور القرآن، وهي معروفة محصورة.

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٥٣.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٦، ص٥٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٢١.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٢٦.

(٦) سورة يونس، آية: ٣٨.

(٧) ينظر: بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٤٨.

وتوافق الباحثة عبد الله بابعير في أن النعت بـ (غير) سائغ لأن فيها معنى المخالفة وتفارقه في تقديره، أنها نائبة عن (مخالف) أو (مغاير) في الأصل، وقد تأول: (مررت برجل غيرك)، أي: مررت برجل مخالفك أو مغايرك[1].

إذ أرى أن كلاً من (غيرك، مخالفك، مغايرك) نعت معرفة بالإضافة، دل على معنى المخالفة في المنعوت، والقول بالنيابة تكلف في غير موضعه بتقدير ما كان المتكلم يسعه أن يقوله لو أراد.

وبدا للباحثة أن تلك الألفاظ المعرفة بالإضافة في حال كانت نعتاً تدل على معنى المقابلة الذي يشمل المماثلة والمخالفة.

وذكر سيبويه أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفاً أو صفة أو خبراً بمنزلة النكرة المفردة، مستدلاً بقول جرير:

ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرور كأَنّنا لدى فَرسٍ مُسْتَقْبلِ الرِّيحِ صائمِ[2]

كأنه قال: لدى فرس مستقبل صائم.

يريد أن (مستقبل الريح) بمنزلة النكرة (مستقبل) لأنها لم تكتسب من الإضافة تعريفاً[3].

وفي شرح السيرافي أنه جعل (صائماً) نعتاً لمستقبل الريح وأجاز السيرافي أن يكون (صائماً) نعتاً للفرس، كأنه قال: (فرس صائم مستقبل الريح) [4].

---

(١) ينظر: : بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٤٩.

(٢) الشاهد لجرير، أبو حزوة جرير بن عطية، في ديوانه، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص٩٩٤.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٥ والهامش.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٦، ص٥٤.

ويبدو للباحثة أن (مستقبل الريح) نعت معرفة بالإضافة لمنعوت نكرة (فرس) ومعنى النعت في المنعوت الثبات بوصف الفرس أنه قائم بوجه الريح مدحاً.

وهذا المعنى لا يتأتّى من لفظ النكرة (مستقبل).

ونقل سيبويه عن يونس والخليل قولهما: "إن هذه الصفات المضافة إلى معرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة"، وأقرّهما سيبويه بأن ذلك معروف في كلام العرب بدلالة المعرفة في (ضاربك) في نحو: (مررت بعبد الله ضارِبك) (ضاربك) بمنزلة صاحبك[١].

وأرجع السيرافي معرفة الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره نحو (ضاربك) إلى قصد المتكلم، فإن أوردها قاصداً من يعرفه المخاطب فهو معرفة[٢].

وأتفق مع محمود عراك أن مذهب يونس والخليل هو الأقرب إلى واقع اللغة[٣].

ونحوه ما ذكر سيبويه من قول ابن ميّادة:

ونظرن من خلل الحجالِ بِأَعْيُنٍ مرضى مخالطُها السَّقامُ صِحاحِ[٤]

(مخالطها) نعت معرفة تأول على نية التنوين وإغفال الإضافة[٥].

(مخالطها) نعت معرفة بالإضافة لمنعوت نكرة (أعين) دل على معنى في المنعوت وهو فتور العين لغير علة.

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٨.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٦، ص٥٦، ٥٨.

(٣) ينظر: عراك، محمود حمود، التغاير بين المنعوت والنعت الحقيقي في ضوء آراء النحاة، مجلة كلية التربية، العدد الخامس عشر، جامعة واسط، العراق، آذار، ٢٠١٤م، ص١٣٩.

(٤) الشاهد لابن ميادة، الرمّاح بن أبرد، في ديوانه، ط٣، تحقيق: حنا جميل حداد، ط٣، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢م، ص١٠٠. وذكر في سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٠ (خلل الخدور).

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٠، والهامش.

ومثله في قول الأخطل:

حَمَيْنَ العراقيبَ العَصا فَتَرَكْنَهُ بِه نَفَسٌ عالٍ مخالطَهُ بُهْرُ[1]

(مخالطه) نعت معرفة دل على معنى في المنعوت النكرة (نفس) وهو وصف نفس الحادي باللهاث والانقطاع من التعب والإعياء لشدة الجري وراء الإبل[2].

وأشار سيبويه إلى أن أناساً من العرب ينصبون (مخالطها)، ونحوه في (به داء مخالطه) وهو نعت للأول[3].

ومثله في الدعاء المشهور: "... وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدتَه"[4].

(الذي) نعت معرفة لمنعوت نكرة (مقاماً) ودل على نعته بالموعود مدحاً.

وتأول بتقدير (هو) أي: (مقاماً محموداً هو الذي وعدته).

أو لتخصصها بـ (محمود) أو بالقطع[5]، ولا موجب للتأويل.

ويبدو للباحثة أن النعوت المعارف في الأمثلة السابقة أفادت تخصيص النكرات دون قيد المطابقة، وهو المعنى المراد من نعتها، ولذا حَسُن النعت به فإذا جبر المعنى مبنى التنكير جاز وصفه بالمعرفة.

- التوكيد:

---

(١) الشاهد للأخطل، غياث بن غوث، في ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ص١٢٧.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢١، والهامش.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٢١.

(٤) الرواية صحت بتنكير (مقام)، ينظر: موقع إدارة الإفتاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، http://site.islam.gov.kw الشابكة.

(٥) ينظر: إرشيف منتدى الفصيح، http://www.alfaseeh.com.٢ ٢٠١٠م.

تابع يقرر أمرَ المتبوع في النسبة والشمول وتمكين المعنى في النفس متضمناً حقيقته رافعاً عنه المجاز[1].

بدا المعنى الذي يؤديه التوكيد: تقوية معنى المؤكد وإثبات حقيقته.

والتوكيد المعنوي له ألفاظ محصورة فاستغنى عن الحد، وهي: النفس، والعين، وكلّ، وكلا، وكلتا بشرط الإضافة إلى ضمير، وجميع، وعامة، وأجمعون، وأجمع، وجمعاء، وجمع[2].

واتفق جمهور النحاة على أن النكرات لا تؤكد بالتوكيد المعنوي، إذ أنها لا يثبت لها في النفس حقيقة والتوكيد المعنوي لتمكين المعنى في النفس وتقرير حقيقته لذا أعيد المعنى في غير اللفظ.

والنكرات لا تحتمل الحقيقة والمجاز، فيفرق بالتوكيد بينها بخلاف المعرفة، لذا أسقط التوكيد المعنوي عنها[3].

---

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٤. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٠. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٦١. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٥٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٩٧.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٠ والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٢٠، ١٢٢، والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٩٧.

(٣) ينظر: ابن الوراق، علل النحو، ص٢٨٧. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٤.

وقد ورد توكيد النكرات بألفاظ التوكيد المعنوي في كلام العرب، وتأوله النحاة، نحو قول الشاعر:

لكنه ساقه أن قيل ذا رجبٌ يا ليت عِدَّة حَوْلٍ كلِّه رجبا[1]

تأوله الأنباري، بأن الرواية الصحيحة بالإضافة أي (حولي) وهو معرفة لا نكرة[2]، ووافقه ابن يعيش[3].

ونحوه:

إذا القَعود كَرَّ فيها حَفَدا يوماً جديداً كلَّه مطَرَّدا[4]

تأوله النحاة برفع (كل) على تأكيد المضمر في (جديد) والمضمرات كلها معارف وهذا أولى؛ لأنه أقرب إليه من "يوم"[5].

كما ورد في شواهد الخلاف:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرةُ يوماً أجمعا[6]

---

(1) الشاهد للهذلي، عبد الله بن مسلم بن جندب، في شرح أشعار الهذليين، للسكري، أبي سعيد الحسن بن الحسين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت، ج٣، ص٩١٠. وبلا نسبة في: الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، تحقيق: جود مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٦٣٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح ج٢، ص١٢٥. لفظ (شاقه).

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٤.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٥.

(4) الشاهد بلا نسبة في: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٢-٣٦٣. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٥.

(5) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٤. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٥.

(6) الشاهد بلا نسبة في الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٥. وفي الشنقيطي، الدرر اللوامع، ذكر تتمته (العجز) حتى الضياء بالدجى تَقَنَّعاً، ج٢، ص٣٨٦. وأورد أن يكون (صدره) إنا إذا خطافنا تَقَعْقَعا، ورُدّ عليه بأن هذا لا يصلح للارتباط بالشاهد، ج٢، ص٣٨٨.

نسب لابن جني أن (أجمع) هذه ليست التي تستعمل للتوكيد التي مؤنثها جمعاء وهي بمعنى (بأجمعه) أي بكليته، أي (يوماً بأجمعه) ثم حذف حرف الجر ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعا.

وذكر العيني أن الرواية الصحيحة على أن يوماً من غير تنوين وأصله (يومي) فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، فأجمع توكيد للمعرفة[١].

وقيل في:

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ وهي ثلاث أذرع وإصبع[٢]

- (فرعٌ) نكرة أكد بـ (أجمع) معرفة).

وذكر العكبري أن الجواب عنه من وجهين[٣]:

١. أن التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة، فقوله (أجمع) توكيد لـ (هي) ولكنه اضطر ففصل بالخبر بين المؤكد والتوكيد كما في النعت.

٢. أن في (فرع) ضمير والتوكيد له، وهذا بعيد.

ويبدو بُعد الوجه الأول كما الثاني؛ إذ لا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد[٤].

والفرع: القوس، ويبدو أنه أراد رمي القوس بكاملها وقد أفاد التوكيد الإحاطة والشمول.

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، هامش ص٤٤، ٤٥.

(٢) الشاهد بلا نسبة في العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٦. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٢٦٨.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٥٤.

وفي توجيه السيوطي لـ (صمت شهراً كله)، ذكر أنه قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد[١].

و(كل) من فائدته رفع توهم المخصوص بما قلبه ويضاف إلى مفرد[٢].

وهذا يتلاقى مع جواز توكيد النكرة المؤقتة عند الكوفيين، وهي حل راجع على أساس المعنى في المؤكد إذا كان في معنى المعرفة لتحديد مسماه.

وقد تمت الفائدة المقصودة من التوكيد المعنوي (كله) للمؤكد النكرة (شهراً)؛ ليبدو للدراسة إذا تحصلت الفائدة من توكيد النكرات بالتوكيد المعنوي جاز توكيدها.

ولما كان التأويل خصيصة من خصائص الفرع دون الأصل[٣]، جاء تأويل ما ورد من المعارف في المواقع النحوية السابقة بردها إلى النكرة الأصل بمذاهب مختلفة تدور في فلك المعنى، ذلك أنه (إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى لأن المعنى أعظم حرمة إذ اللفظ خدم المعنى وإنما أتي باللفظ من أجله) [٤].

وكان للتأويل المعنوي دورٌ واسعٌ في تفسير هذا الحلول (فبالتأويل استطاع النحو العربي، بوصفه صناعة أن ينأى عن كل ما من شأنه أن يخدش نظامه) [٥].

ويبدو مدى فاعليته في توجيه الانحراف اللغوي في بعض النصوص المتمثل في حلول المعارف محل النكرات.

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج٥، ١٩٧٩م، ص١٩٧.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٤٩.

(٣) ينظر: علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص١٦٥.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٤٩.

(٥) علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص٢١٠.

المبحث الرابع أمن اللبس

قامت المنظومة النحوية وفق بناء مقنن بتخصيص الأبواب النحوية بِسمة التعريف أو التنكير، في سعيها إلى انسجام البناء النحوي، وهي مرتبطة بالموقع النحوي لكل منها؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر.

وبدت القرينة المعنوية المرجع الأوسع في أمن اللبس بين الأبواب في حال تخلّف بعضها عما خصصت به من تنكير بمعرفتها، وذلك مع سلامة العبارة بصحة معناها دون التقيد بقيد التنكير، ومن الأبواب التي يلتبس بينها: الخبر بالمبتدأ، والخبر بالنعت، والخبر بالتوكيد، والخبر بالبدل، والحال بالنعت، والتمييز بالتوكيد والمبتدأ باسم لا النافية للجنس، والمشبهة بليس، وذلك على النحو الآتي:

- التباس الخبر بالمبتدأ:

الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير، بيد أن هناك حالات يتساويان فيها بلفظ التعريف مما يجعل الأمر ملبساً، فيحكم على المتأخر بالخبر؛ إذ حقه التأخير[1]. هذا مع حصول الفائدة من اجتماعهما: نحو: (ربي الله).

(الله) الخبر، وهو معرفة، والمعنى: ربي الذي أتخذه ربّاً هو الله لا غير، وفائدته: نفي الشرك[2]. وقد أمن اللبس بتمام الفائدة الإخبارية.

وذلك في غياب قرينة تميز بينهما، فإن كانت هناك قرينة أخرى جاز التقديم والتأخير، وهو منوط بالمعنى، كالآتي:

---

(1) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٠٣. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٦.

(2) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٨٢٦.

قرينة معنى التشبيه:

إذ أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله هو الخبر، فالمشبه المبتدأ والمشبه به الخبر: نحو: قول أبي تمام:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ وأَرْيُ الجَنى اشتارتْهُ أَيْدٍ عواسِلُ[1]

(لعاب الأفاعي) الخبر، والمعنى تشبيه لعابه بلعاب الأفاعي.

أو نحو: زيد، زهير، (زهير) الخبر، لأنه المشبه به، والمعنى تشبيه زيد بزهير.

ومثله: ذكاة الجنين ذكاة أمه، وعمر حاتم[2]**.**

قرينة علم المخاطب:

فالمجهول عند المخاطب هو الخبر والمعلوم المبتدأ[3]**، نحو:**

زيد صاحبي، (صاحبي) الخبر، والمعنى: تعريف المخاطب عن نوع العلاقة بزيد، وهي المجهولة.

صاحبي زيد، (زيد) الخبر، والمعنى: تعيين صديق من الأصدقاء، وهو المجهول[4]**.**

(والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبراً) [5]**، إذ يختلف باختلاف القصد منه.**

---

(1) الشاهد لأبي تمام في ديوانه، ج٣، ص١٢٣.

(2) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٧. والعليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧١-١٧٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٣. وابن أبي الربيع، البسيط، ج١، ص٥٩٠.

(3) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٩٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٨.

(4) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٢. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٧١٥.

(5) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٧٥٠.

معنى الوصف:

فالوصف متعين للخبر والاسم متعين للابتداء، نحو: القائم زيد[١].

(القائم)، الخبر لتضمنه معنى الوصف.

إذا كان للنكرة مسوغ جاز الإخبار عنها بالمعرفة:

كتقدُّم المبتدأ نفي أو استفهام، وذلك لاعتماد النكرة على حرف نفي أو استفهام[٢]، نحو:

ما قائم أخوك، أحسنٌ أخوك؟

وقيد ابن أبي الربيع هذا بكون المبتدأ صفة، وعلل الأزهري التسويغ لحصول الفائدة عن معنى النفي والاستفهام؛ أن النكرة في سياق النفي تعم فتدل على جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية.

والاستفهام سؤال عن غير معين يُطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم الخاص[٣]. إذ لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظاً وإنما معنى[٤].

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٨.

(٢) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٧٤٤. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٣١.

(٣) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ج١، ص٥٤٠-٥٤١. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٨-١٦٩.

(٤) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٧٤١.

المبتدأ نكرة متضمنة استفهاماً:

نحو: كم مالك؟ من عندك؟ من أبوك؟[١]

لأن معنى الاستفهام كالتعريف فهما كالمعرفتين والمقدم هو المبتدأ[٢].

المبتدأ نكرة مختصة:

إذا كان المبتدأ نكرة فيها تخصيص ما لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء، لا يكون إلا بعد معرفته[٣]، فقاربت المعرفة في الاختصاص، نحو[٤]:

سواء عليّ قيامك وقعودك.

أخبر بالمعرفة عن النكرة، لأن النكرة (سواء) فيها تخصيص بـ (عليّ)، قياساً على ما مثل به سيبويه (إن خيراً منك زيد).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾[٥].

وقد خصصت النكرة (شرّ)، إذ أفعل التي للتفضيل إضافتها تكون غير محضة.

ونحو قول عمر بن شييم القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضياعا ولا يك (موقفٌ منك) (الودعا)[٦]

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٠٣. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٦. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٧.

(٢) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٢٥٨.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٣٠.

(٤) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٣٦-٥٤٠-٥٦٩.

(٥) سورة الأنفال، من آية: ٢٢.

(٦) الشاهد للقطامي، عمير بن شييم التغلبي، في ديوانه، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١م، ص٢٥٨.

جعل (موقف) وهو نكرة اسم (يك)، والوداع وهو معرفة خبر (يك).

وفي توجيه ابن عصفور، أنه من قبيل القلب بجعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً والعكس، وذلك بالنظر إلى اللفظ وأما المعنى فعلى النكرة[1].

- التباس الخبر بالنعت:

يلتبس الخبر بالنعت لما فيه من معنى الوصف، غير أن النعت يذكر حالاً من أحوال المنعوت لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة، ويأتي للتوضيح في المعارف، أو إزالة اشتراك عارض، والخبر يؤتى به لمن يجهله فيكون محل الفائدة[2].

ويؤمن اللبس بتحكيم المعنى، نحو:

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[3].

(الصمد) خبر، والمعنى المستفاد: الإخبار بأنه سبحانه هو المقصود في قضاء الحاجات لا سواه. ولما تقرر أن المبتدأ به يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منها عن صاحبه والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره[4]. أمن اللبس وذلك أن الخبر عمدة وتمت به فائدة الخبر، والصفة فضلة زائـدة يجوز تركها.

---

(1) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٥٥.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ٤٦-٤٧-٥٨.

(3) سورة الإخلاص، آية: ٢.

(4) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٥٨.

والغرض من النعت الفصل بين المشتركين في الاسم[1]، و(الله) لفظ الجلالة لم ولن يسمى به أحد.

ونحو: الشعر زهير، النحو سيبويه[2].

(زهير، وسيبويه) أخبار وهي معارف، والمعنى: الإعلاء من شأن زهير بن أبي سلمى بالشعر، وسيبويه في النحو، وقد تم بهما حصول الفائدة، وأمن اللبس.

وهي أعلام، والأعلام لا ينعت بها[3]، والشعر والنحو معارف لا تحتمل الشركة.

وقوله تعالى: ﴿أَأَنَاْ يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾[4].

(يوسف) الخبر، والمعنى: الإخبار عن شخصه – عليه السلام- لأخوته وهم يجهلونه وتمت به الفائدة. والمبتدأ، ضمير والضمير لا ينعت؛ لوضوح معناه ومعرفة المخاطب المقصود منه فاستغنى عن النعت[5]، والخبر علم ولا يوصف به.

(أخي) الخبر، و(هذا) المبتدأ، وهو مبهم فلا ينعت إلا باسم جنس معرف بأل؛ لأن الغرض من نعته بيان نوع المشار إليه، لا فصل المشار إليه من مشارك له بحال من أحواله[6]. وليس المعنى كذلك فهو يتصل بالمعنى السابق، والخبر معرفة بالإضافة ومثله قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾[7].

---

(1) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٦١٥. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٠٤.

(2) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٢٨٥.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥٦-٥٧.

(4) سورة يوسف، من آية: ٩٠.

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٣١.

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصلن ج٣، ص٥٧. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩١١. والشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٦٥٧.

(7) سورة يوسف، من آية: ١.

(آيات) خبر معرف بالإضافة، والمعنى: تعظيم آيات القرآن، وتم به المعنى، وقد نعت الخبر بـ (المبين). ونحو: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾[1]، وفي ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[2]، (الفوز) الخبر، والمعنى: الإخبار بأن الخلود في الجنان هو الفوز، وفي الخبر، تمام الفائدة الإخبارية، وقد نعت بـ (العظيم) (والنعت يفيد أمراً زائداً على ما أفاده الأول) [3]، وقد أفاد زيادة تعظيم الفوز.

تقدم الخبر على المبتدأ:

نحو: إنما عندك زيد، (عندك) الخبر، والمعنى: ما عندي إلا زيد، وزيد المبتدأ محصور فيه[4]، والمراد التأكيد على وجود زيد وتم به المعنى.

ونحو: (القائم) زيد، والمعنى: الإخبار عن زيد أنه القائم، و(القائم) متضمن معنى الوصف والوصف متعين للخبر[5].

وعندي مال، (عندي) الخبر، لأجل حصول الاختصاص، والمعنى: الإخبار بملكية المال، وتمت به الفائدة الإخبارية، و(مال) المبتدأ يخبر عنه لا به. فأمن اللبس، ولا يتقدم النعت على منعوته[6].

---

(1) سورة مريم، من آية: ٣٤.

(2) سورة المائدة، من آية: ١١٩.

(3) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٧١.

(4) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٤.

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٨.

(6) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٠٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٨٥.

أن تكون النكرة موصوفة:

فلما وصفت النكرة قربت من المعرفة فحصل بالإخبار عنها فائدة[١]، نحو: قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ﴾.

(أجل) نكرة موصوفة بـ (مسمى)، و(عنده) خبر معرفة.

والمعنى: تعظيم شأن الساعة[٢].

والنعت يتبع المنعوت في التعريف[٣]، و(عنده) الخبر سُبق بنعت نكرة للمبتدأ النكرة فأمن اللبس.

تعدد الخبر:

وإذا تعدد الخبر التبس بالنعت، نحو:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٤].

ورأى ابن يعيش؛ إن تعدد الخبر من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لأن المراد أنه جامع لهذه الأخبار والمعنى يعود من مجموعهما إلى المبتدأ[٥]، فيقوم المتعدد فيه مقام خبر واحد وأن مجموعه بمنزلة مفرد[٦]. في حين رأى الرضي، تقدير ضمير في كل خبر يرجع للمبتدأ[٧].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٦.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٥. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٦.

(٣) ينظر: الجرجاني، عبد القادر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩٠٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥٤.

(٤) سورة البروج، الآيات: ١٤، ١٥، ١٦.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٩.

(٦) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٢٧٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٥٣.

(٧) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٦٣.

والمعنى: يدور في فلك العظمة والقوة لله سبحانه.

والنعت يؤتى به للفصل بين المعارف المشتركة[1]، و(هو) واحد لا شريك له.

وفي مجيء ضمير الفصل لأمن اللبس سواء كان الخبر واحداً أو متعدداً:

وسمّي فصلاً؛ لأنه يفصل الخبر من النعت فيتعين ما بعده للإخبار لا النعت ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة[2].

نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[3].

والمعنى: الإخبار بعاقبة الفلاح لأولئك المتقين، بنسبة الفلاح إليهم، وبـ (المفلحون) تمت الفائدة الإخبارية، وبالضمير تأكيد للخبر (إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح) [4].

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[5].

والمعنى: الإخبار عن الله سبحانه أنه الغني عن خلقه غنًى مطلق، والمحمود على نعمه المستحق الحمد المطلق، وهي إخبار عن الله تعالى لا يشاركه فيها أحد.

- التباس الخبر بالتوكيد:

وقد يلتبس الخبر بالتوكيد اللفظي؛ وهو اللفظ المكرر لما قبله لتمكينه في ذهن المخاطب وسمعه فاللفظ هو المقصود بالتوكيد اللفظي[6].

وذلك في نحو: (أنت أنت).

---

(1) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص٢٨٧-٢٨٨.

(2) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص٤٩٦.

(3) سورة البقرة، من آية: ٥.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص١١١.

(5) سورة فاطر، من آية: ١٥.

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص٤٤. والفاكهي، شرح الحدود، ص١٨١.

(أنت) خبر؛ لأن المعنى المراد من التكرير، أي: أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معي، وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول وليس المخبر عنه والمخبر شيئاً واحداً.

ومثله (زيدٌ زيدٌ)، (زيدٌ) خبر، والمعنى زيد على ما عرفته[1].

وبالمعنى أمن اللبس؛ فالتوكيد والمؤكد كالشيء الواحد لأن التوكيد لا يفيد معنى زائداً على ما أفاده الأول وإنما يفيد تحقيقه[2].

- التباس الخبر بالبدل:

والبدل: التابع لما قبله المقصود أي المستقل قصداً بالحكم المنسوب إلى ما قبله، لأن المقصود من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول[3].

وقد يلبس في نحو: قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾[4].

(رسولُ) خبر معرفة بالإضافة، وباجتماعه مع المبتدأ تتم فائدة الخبر، والمعنى: أن محمد هو رسول الله المقصود بالآية، إذ لو حذف أحدهما لا فائدة في المعنى لتعدد الاحتمالات.

وليس كذلك البدل؛ إذ لو حذف الأول واقتصر على الثاني لأغنى منه، فعبرة البدل ما صلُح لحذف الأول، وإقامة الثاني مقامه[5].

وقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[6].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٨. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٠٧-٣٠٨.

(2) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ج١، ص٣٧١.

(3) ينظر: الفاكهي، شرح الحدود، ص١٨٥. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٧٩.

(4) سورة الفتح، من آية: ٢٩.

(5) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ، ص٤١٠. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٨٧.

(6) سورة الحشر، من آية: ٢٠.

(الفائزون) الخبر؛ لأن المعنى الإخبار بأن الفائزين يوم القيامة هم أصحاب الجنة، ويتم المعنى بنسبة (الفائزون) الخبر إلى المبتدأ (أصحاب الجنة).

والغرض من البدل الإيضاح والبيان ورفع اللبس[١]، والمعنى هذا إخبار، وإن تضمن إيضاح وبيان والتحقيق في البدل أن يكون الأول في حكم الساقط معنى[٢]، فهو مستقل بنفسه وليس من تتمة الأول[٣]. وبمجيء ضمير الفصل (هم) توكيد للخبر، وتعيين أن ما بعده خبر لا بدل[٤].

وقوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾[٥].

(ربكم) خبر، والمعنى: الإخبار عن إدعاء فرعون الكاذب، وتأتّى المعنى من اجتماع المبتدأ والخبر معاً وليس المعنى نفسه على البدل، إذ لا يكون في (ربكم) فقط.

والمبتدأ (أنا) ضمير، ولا يكون بدل من ضمير المتكلم؛ لأن الغرض من البدل البيان وضمير المتكلم في غاية الوضوح[٦]، فلا معنى للبدل هنا.

- التباس الحال بالنعت:

واشترط تنكير الحال وتعريف صاحبه حتى لا يلتبس الحال بالنعت، لا سيما مع مجيء المنعوت منصوباً؛ إذ يتبع النعت المنعوت في التعريف والإعراب[٧].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦٦.

(٢) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩٣٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص١١٠.

(٥) سورة النازعات، من آية: ٢٤.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٦٥. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤١٠. والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩٣٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٧٠.

(٧) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٠٣. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٩٦، ١٩٧.

وإذا أمن اللبس بإحدى القرائن؛ زال الشرط وحسن مجيء الحال معرفة، وفق الآتي:

(رجعت القهقرى)، (القهقرى) حال، وفيه بيان لهيئة الفعل لا هيئة صاحبه[1].

والمعنى: بيان هيئة الرجوع، وبقرينة المعنى أمن لبس الحال بالنعت؛ إذ التنكير والتعريف ليسا من خواص الفعل.

ونحو: (دخل التلاميذ الأول فالأول).

(الأول) حال، إذ فيه بيان لهيئة التلاميذ عند الدخول، والحال متغيرة لا ثابتة كالنعت، وبقرينة المعنى أمن اللبس، مع تعريف الحال وصاحبه.

وفي نحو: (السهرانَ سامرته).

(السهران) حال، وفيه بيان لهيئة صاحبه وقت السمر، لا نعت له، وبهذا المعنى أمن اللبس بالنعت، مع تقدمه على صاحبه؛ إذ النعت لا يتقدم على المنعوت[2]، كما أن صاحب الحال معرفة (ضمير)، والضمير لا ينعت لأن تفسيره يغنيه عن النعت[3].

كما يبدو أنّه بتنكير صاحب الحال يحسن مجيء الحال معرفة، ذلك أنه لا يلتبس بالنعت لمخالفته صاحبه وهذا رهن أدائه لمعناه النحوي.

وقد أجيز تنكير صاحب الحال في حالات، منها: إذا تقدم الحال عليه أو تخصص بوصف أو إضافة، أو سبق بنفي[4]. ويؤتى بالنعت للتخصيص في النكرات[5]، فلما تخصصت استغنت عن النعت، وفق الآتي:

---

(1) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٨.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٣-٦٤. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٥.

(3) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٦٥٧.

(4) ينظر:الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٥-٣٧٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٣.

(5) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٦٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٦.

- الضاحكَ رأيتُ طفلاً.

(الضاحك)، حال، وقد تقدم على صاحبه النكرة (طفلاً).

- رأيت طفلاً جميلاً الضاحك.

(الضاحك)، حال وصاحبه نكرة (طفلاً)، وقد وصف بالجميل.

- رأيت طفلَ حيٍّ الضاحك.

(الضاحك) حال، وصاحب الحال نكرة (طفلَ) وقد تخصص بالإضافة.

- ما جاءت فتاةٌ وحدها.

(وحدها) حال، وصاحب الحال نكرة (فتاةٌ) سبق بنفي.

- التباس التمييز بالتوكيد:

وقد يلتبس التمييز بالتوكيد المعنوي، في نحو:

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1].

المعنى: من خالف ملة إبراهيم ظلم نفسه وأهلكها بعدم اتباعه، و(نفسه) تمييز؛ لأن فيه رفع الإبهام بتفسير وتبيين المقصود بالخسران والهلاك وهي النفس، ونسب ذلك الظلم لصاحبها وفي هذا تعميق للخسارة.

ومثله، قول العرب: (سفه زيد نفسه) [2]، وبالتمييز بان الوجه المقصود من الوجوه المحتملة. فأمن اللبس من التوكيد المعني؛ إذ هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ولذلك يكرر المعنى دون لفظه[3].

---

(1) سورة البقرة، من آية: ١٣٠.

(2) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص١٤١. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٢.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٤. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٤.

وليس في التمييز تكرير لمعنى، وإنما رفع إبهام عما يسبقه ببيان المقصود منه.

- التباس المبتدأ باسم لا النافية للجنس والمشبهة بليس:

قد يلتبس بين المبتدأ المنفي واسم لا النافية للجنس والمشبهة بليس؛ لاشتراكه بالنفي كما في الجمل الآتية:

- لا طالبَ مهملٌ.
- لا طالبٌ مهملاً.
- لا الطالبُ مهملٌ.

قال إبراهيم بركات: "إن طالباً في المثال الأول تتضمن كل جزء من أجزاء مدلول الطالبية، وبذلك فإن جميع الطلبة بلا استثناء مهملين.

أما المثال الثاني فإن كلمة (طالب) تعني طالباً واحداً، فيفهم منه أن أكثر من طالب يقعون في حكم الخبر ومضمونه"[1].

وقال حسن الملخ: "والجملة الثالثة لا تختلف عن الجملة الثانية في المعنى، لكن التعريف في كلمة (الطالب) يوحي بعدم التعميم، فلا تكون (أل التعريف) للجنس بل للعهد والذكرى، بمعنى ذاك الطالب الذي نتحدث عنه.

وبما أن معنى النفي للجنس يختلف عن معنى النفي للتشبيه بـ (ليس) ونفي الجملة ذات المبتدأ المعرفة، فقد حصلت المخالفة في الإعراب والتأثير والإهمال منعاً للبس بين هذه التراكيب المتقاربة"[2].

---

[1] بركات، إبراهيم، النحو العربي، ج١، ص٢٧٠.

[2] الملخ، تقنيات الإعراب، ص٧٩.

وترى الباحثة أن التنكير في اسمي لا النافية للجنس والمشبهة بليس من صور المخالفة والفرق لأمن اللبس مع المبتدأ المنفي؛ إذ الأصل فيه التعريف، ويبدو للدراسة جواز حلول المعرفة إذا ما بان المعنى.

وتظهر سيادة المعنى في أمن اللبس، وقد اتخذ مسوغاً في حلول المعارف، وذلك أنه "إن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى في ظل غياب قرائن أخرى تحول دون اللبس"[1].

ومما سبق بدا أنّ ما أشار إليه العلماء لا يشكل الضوابط الحدية، بل هي مسوغات قد تقبل وفق المعنى، وقد تنقض بالأدلة.

وكان بتقاطع المعنى مع العلامة والتأويل وأمن اللبس دوراً في حلول المعارف محل النكرات.

---

[1] ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٥٧.

الفصل الثاني
دور السياق في حلول الاسم المعرفة محل النكرة

المبحث الأول: السياق وعناصره غير اللغوية

المبحث الثاني: السياق والسداد:

- **السداد عن الخبر**
- **السداد بمعمول الوصف**
- **السداد بالظرف**
- **السداد بالحال**
- **السداد بالمفعول به**
- **السداد بالمفعول المطلق**
- **السداد بالحكاية**

المبحث الثالث: السياق ورتبة الكلام:

- **نوعا الرتبة:**
  1. **الرتبة المحفوظة**
  2. **الرتبة غير المحفوظة**
- **رتبة الخبر غير محفوظة**
- **رتبة الحال غير محفوظة**

- رتبة التمييز غير محفوظة
- رتبة اسم لا النافية للجنس محفوظة
- رتبة اسم لا المشبهة بليس محفوظة
- رتبة النعت محفوظة
- رتبة التوكيد المعنوي محفوظة

الفصل الثاني
دور السياق في حلول الاسم المعرفة محل النكرة

تتجلى دلالة المفردة اللغوية على التعريف أو التنكير في مسرح السياق الواردة فيه، فالعلاقة بينهما تفاعلية تفضي إلى الوجه المقصود.

يتكون السياق من سياق نص (مقال) وسياق حال (مقام) [١]*، فاللغة ظاهرة اجتماعية دعت إلى اعتبار السياق اللغوي عنصراً من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي وينقصه أن يستعين بسياق الحال في إطار الثقافة الاجتماعية[٢].

---

(١) ينظر: العوادي، أسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه، ط١، دار الحامد، عمان، ٢٠١٠م، ص١٩. وحسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م، ص٢٠-٢١.

* (سياق الحال) مصطلح لغوي حديث، يرادفه مصطلحات في التراث النحوي: الحال، والأحوال، والمشاهدة، والمشاهد، والدليل، والقرينة، والمقام، والموقف. ينظر: العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص٢٣.

(٢) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٨.

المبحث الأول السياق وعناصره غير اللغويّة

عدّ تمام حسّان سياق الحال (المقام) أكبر القرائن في الدلالة بما يضم من قرائن حالية غير لغوية إلى ما في السياق من قرائن لغوية، وبهذا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي[١].

وسياق الحال "هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية الذي يعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم، وفهم الكلام لدى المخاطب وكل ما يتصل بذلك"[٢]، من الظروف والعلاقات والأحداث الاجتماعية الواردة في الماضي، والحاضر، والتراث، والعادات، والمعتقدات وما تحدثه من أثر في عناصر العملية الخطابية نحو الإقناع، أو الفرح، أو الألم... [٣].

ورأى عبد الرحمن أيوب أن "القرينة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة لتحديد دلالة اسم المعرفة فيجب أن تكون دراسة التعريف أو التنكير هي دراسة القرائن التي تكسب الاسم التعريف"[٤].

ولسياق الحال دور في تفسير بعض الظواهر اللغوية، وبدا ذلك في التراث النحوي على مستوى التطبيق أكثر من التنظير؛ إذ عمد سيبويه إلى تخيّل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب لاسترجاع حضور المخاطب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك عملية التحاور أو التواصل؛ فقد وعى أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها،

---

(١) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٩-٤١.

(٢) العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص٢٤.

(٣) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٥٢، وعبد الله، محمود فؤاد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق الدلالي، ص٩١.

(٤) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١١٨.

فجنح يحوّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حواريّة يتخيّل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى المحيط الذي ولدت فيه[١].

يُلمس عند سيبويه قبوله لحلول المعارف في غير المواقع المخصصة لها، إذ يقول: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[٢].

يقول السهيلي: "المخاطب مشارك للمتكلم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود من الكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر؛ ... لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظاً، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائماً بنفسه"[٣].

وبدت عناصر السياق غير اللغوية موجهة لحلول المعارف محل النكرات، على النحو الآتي:

- حلول المعارف في موقع الخبر:

يُرى عند سيبويه اعتماده سياق الحال في تفسير هذا الحلول فيما ذكر من جمل ونصوص ومن ذلك (هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين... والمعنى: أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ولا تريد أن تُعرِّفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت: "انظر إليه منطلقاً، فـ (منطلقاً) حال قد صار فيها عبد الله")[٤].

---

(١) ينظر: العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص٥٩-٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥١.

(٣) السهيلي، نتائج الفكر، ص٢١٩-٢٢١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٧٨.

فيبدو اعتماده المتكلم والمخاطب مراعياً قصد الأول وإفادة الثاني وما يفضي إليه الكلام من حال التنبيه.

وحلَّ (عبدالله) العلم المعرفة في موقع الخبر، وهو معروف لكليهما، ومراد المتكلم تنبيه المخاطب لانطلاقه وذلك بالإشارة إليه، و"تعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر" [١]، مما يوحي إلى حضور المتكلم والمخاطب، و(عبدالله)؛ إذ الإشارة تكون لحاضر، فعبدالله على مرأى منهما وانطلاقه كان المسوغ للحدث لكلامي، وسياق الحال أفاد أن المنطلق (عبدالله) لا غيره.

والتوجيه نفسه في حلول الخبر المعرف بالإضافة (قومك) في جملة (هؤلاء قومُك منطلقين).

وفي سياق آخر (أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: "من أنت"؟ فقال: "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك"، كان حسناً) [٢].

يبدو تخيل سيبويه للظرف المكاني وطبيعة الخطاب الاستفهامي، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب التي بموجبها حكم بصوابية الجملة* وحَسُن إخبار المسؤول عن نفسه باسمه (عبدالله) عن جوابه ليعرفه السائل وقد جهله لما حال الحائط دونهما، ولما أخبر عن اسمه وأنه في حاجته عرفه، وبسياق الحال تمت الإفادة من الخطاب بحلول (عبدالله) في موقع الخبر.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٢٦.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨١.

* وقد حكم سيبويه بالخطأ على الجملة نفسها من مجيء (عبدالله) خبراً، تبعاً لسياق آخر مع صحتها نحوياً، ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٠-٨١.

وحلّ الاسم المعرف بالأداة في موقع الخبر، في قوله: "هذا الرجلُ منطلقاً، جعلت الرجل مبنياً على هذا... وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك"[١].

بدا من قول سيبويه أن التعريف تعريف عهد، و"لا بد في تعريف العهد من ثلاثة: المذكور والمتكلم والمخاطب"[٢]، وهذه عناصر سياقية غير لغوية بدت في تفسير سيبويه لسياق الحال الذي قيلت وفقه الجملة.

وأشار الرضي الأستراباذي لهذا بقوله: "كل لام تعريف، لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجي"[٣].

ويتضح بما ذكر أحمد عفيفي؛ أن الشيء يصبح معلوماً ومعروفاً عند دخول (أل) عليه بتأثير عوامل ثلاثة: الذكر والقصد والحضور أو الوجود وتتكاثف هذه العوامل الثلاثة لتحويل الشيء من النكرة إلى المعرفة، وما الأداة إلا وسيلة لتضييق المفهوم المجرَّد دون أن يفيد تحديداً قاطعاً، وكذلك (أل) الجنسية إذ تفيد صنفاً كاملاً من الأشياء وفي هذا تحديد من جهة أخرى وتضييق للمعنى[٤].

وفي توجيه حلول ضمير المخاطب (أنت) في محل الخبر، نقل سيبويه عن يونس: "أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يُعرفه نفسه كأنه يريد أن يُعلمه أنه ليس غيره، هذا محال ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت"[٥]. بدا من قوله أن تعريف الضمير (أنت) تَأَتّى من قصد

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٦-٨٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٨٦.

(٣) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٣٩.

(٤) ينظر: عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي، ص١٣٥، ١٣٦، ١٣٨

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٥٥.

المتكلم وعلم المخاطب وسياق حال التنبيه الذي قيلت فيه الجملة.

كما وجّه ابن السراج حلول الاسم المعرف بالإضافة في موقع الخبر في ضوء سياق الحال، إذ قال في (زيدٌ أخوك): "وأنت تريد أخوة من النسب، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخاً، ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول أنت له: (زيد أخوك)، أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب"[1].

وحلّ الظرف المعرفة في موقع الخبر، في قولهم: (الليلةَ الهلالُ).

وأُرجِع جواز الإخبار به - عند بعضهم - لدلالة قرينة الحال عليه؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ولا تقول: الشمس اليوم أو القمر اليوم؛ لأنه غير متوقع[2].

- حلول المعارف في موقع الحال:

حلّ الاسم المعرفة في موقع الحال، وبدا لعناصر السياق غير اللغوية دورٌ في ذلك وفق النحو الآتي:

في حديث ابن مسعود: "أقرأنيها رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - فاه إلى في".

(فاه إلى في) حال معرفة حلّ في موقع الحال، وسياق الحديث عقدي ينبئ عن كيفية نقل القراءات القرآنية، وبدت في حديث ابن مسعود متواترة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ومبدأ الإقراء عن فمه عليه السلام مشافهة، وتمثلت عناصر السياق الموجهة للحلول في جو الحجاج بمسألة فقهية دينية، وما يرمي إليه ابن مسعود (المتكلم) من إثبات حجته للسامعين (المخاطب).

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٥، ٦٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٠. وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٣.

وفي نحو: "سعى الطلبة إلى النجاح جهدَهم".

أن تكون عبارة من أستاذ بعدما اطلع على نتائج طلبته وكانت جيدة، وقالها مبتسماً في حضور السامعين و(جهدَهم) حال معرفة بالإضافة، دل عليه سياق الحال، الذي تمثل بالسياق التعليمي، وما أحدثه في نفس الأستاذ (المتكلم) من شعور الفرح الذي بدا في ملامحه؛ لنتائج الطلبة وتقديره لجهدهم، ورضاه عن أدائه.

- حلول المعارف في موقع التمييز:

حلّ الاسم المعرفة في موقع التمييز بتوجيه من عناصر السياق غير اللغوية وفق الآتي:

نحو: "علام ملئت الرعب"؟!

أن تكون عبارة من أم (المتكلم) لطفلها (المخاطب) وهي تمسح على رأسه، وقد رأته يرتجف ووجهه شاحب، في طريقهما إلى المدرسة؛ ليؤدي الطفل امتحاناً، متسائلة عن سبب ملامح الرعب التي بدت على ابنها دون غيرها من الأحوال متعجبة، فيرد الطفل: "لم أدرسه جيداً يا أماه".

و(الرعب) تمييز معرفة بـ (أل) دل عليه الحدث الاجتماعي الذي احتوى العملية الخطابية، وما أفضى إليه من مشاعر التعجب عند الأم (المتكلم) ومشاعر القلق والتوتر عند (المخاطب).

وبه بان المقصود المسؤول عنه من قبل الأم (المتكلم) ساعة النطق بالعبارة.

فـ "على الرغم من أن مقولة التعريف والتنكير يختص بها الاسم كقسم من أقسام الكلم، فإن جوهرها يمكن كشفه بشكل كامل أكثر في نطاق الجملة لا في نطاق الكلمة المفردة"[1].

---

[1] غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص٢٩.

- حلول المعارف في موقع اسم لا النافية للجنس:

نحو (قضية ولا أبا حسن لها).

وهي عبارة نُسبت لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في حق علي بن أبي طالب رضي الله عنه-، وبدا للباحثة أن سياق الحال هو المسوغ لحلول (العلم) المعرفة في موقع اسم لا دون تأويل*؛ إذ قصد عمر بن الخطاب بعبارته (عليّاً) لا سواه، والمعنى أنه لا يستطيع الفصل فيها غير علي المعروف بفقهه وعلمه الواسع وقد كان فيصلاً في الخصومات، وقاضيا في المدينة في خلافة عمر وهو معروف عند السامعين[١].

وهذا يتفق مع رؤية ابن الوراق بأن المراد من (لا) نفي واحد من جنس معين عندك ولا أكثر منه[٢]، وهو علي من بين قضاة عصره.

فسياق الحال هو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء الكلام[٣].

فدلالة (أبا حسن) في سياقها الأول معرفة إذ المقصود علي بن أبي طالب، وبعد ذلك بحسب السياق الذي ترد فيه، إذ كأنها اتخذت مثلاً يضرب لكل من تصدق عليه العبارة في سياق حال مشابه[٤].

---

* وقد تأوله جمهور النحاة بالنكرة في ضوء سياق حال ارتضوه، ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٩٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٤.

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٦، ١٦٧.

(٢) ينظر: ابن الوراق، علل النحو، ص٤٠٧.

(٣) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٣٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٤.

- حلول المعارف في موقع اسم لا المشبهة بليس:

نحو:

"ما زيدٌ ذاهباً ولا أخوه قاعداً".

أن تكون جواباً من أحدهم عن سؤال جاره (المتكلم): "لماذا يذهب زيدٌ للسوق دائماً وأخوه قاعد في البيت"؟

وقد اعتاد زيد ابن الرجل (المخاطب) الذهاب إلى السوق، وأخوه يقعد في البيت يرعى والده المريض، وفي وقت السؤال كان الأمر على غير العادة؛ فزيد كان في فناء البيت، وأخوه ذاهب للسوق.

و(أخوه) اسم لا معرفة بالإضافة، دل عليه الحدث الاجتماعي المتمثل بين الرجلين عنصري الحدث الكلامي، ومعرفة كليهما بالشخص المقصود (أخوه)، وتغير الحال الذي اعتادوا عليه، والذي أفضى إلى نفي قعود أخو زيد في البيت بـ (لا) النافية المشبهة بليس.

فلما كانت الأحداث الكلامية لا تجري إلا داخل سياقات متباينة؛ وجب على اللغوي أن يوجه النظر إلى السياق للوقوف على ما يتصل به من ظروف وأحوال ملابسة، واستشراف أثر الكلام الفعلي والأشياء المتصلة بالكلام والموقف وتعيين بيئة الحدث الكلامي دون أن يغفل الطرف عن المستويات البنيوية[1].

- حلول المعارف في موقع نعت النكرة:

كما في دعاء: "... وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته".

---

[1] ينظر: عبد الله، وليد حسين، دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م، ص٢١٧.

وتظهر صحة التركيب من سياق الحال؛ فـ (مقاماً) نكرة غير معلوم عند الداعي إذ هو في علم الغيب، ونعت بـ (الذي) الاسم الموصول المعرفة وقد تعرف بجملته ونعته بأنه حق معلوم بوعد الله.

فهو مقام نكرة عند الخلق معرفة في علم الخالق، وصح هذا في الدعاء من سياق الحال المتمثل بالإيمان بالغيب وتصديق وعد الله.

"فإن الكلمة بحد ذاتها لا توصف بتعريف أو تنكير حتى تستعمل"[1].

- حلول المعارف في موقع توكيد النكرة:

نحو ما ورد عن عائشة – رضي الله عنها-: "ما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم- صام شهراً كله إلا رمضان".

(شهراً) نكرة أكد بالتوكيد المعنوي (كله)، وصح هذا لسياق الحال الذي تمثل بمعتقد ديني، فالمقصود شهر رمضان وصيامه كله فرض، فلا يصح صوم أيام منه – دون عذر – والتوكيد بـ (كله) أفاد إحاطة وشمول الشهر بالصيام.

فكأن التعريف والتنكير في وجه من وجوههما قضية عرفية اجتماعية، قنّن النحو بعض علاماتها، واكتفى بالسياق جابراً لما لم يقننه[2].

---

(1) الصرايرة، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، ص٧٠.

(2) الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٤١.

المبحث الثاني السياق والسداد

يبدو السداد تقنية نحوية تفسيرية قوامها الساد والمسدود عنه، وهي مقترنة بالإعراب إذ يتم بموجبها سداد موقع إعرابي عن موقع إعرابي آخر.

والساد يستصحب إعرابه الأصلي من غير التحول إلى حكم إعراب المسدود عنه ليسد ما ظاهره خلاف مقتضيه ولا يخرج الكلام عن صفة الصواب[١].

يقول حسن الملخ: "السداد النحوي حلول حكم نحوي لموقع إعرابي محل موقع محذوف؛ بمعنى عدم اجتماعهما معاً، أو في حكم المحذوف؛ بمعنى تحول المسدود عنه إلى ساد بتحول حكمه الإعرابي أو حلول تركيب لغوي محل موقع إعرابي أو موقعين اثنين حلولاً مفيداً يحسن السكوت عليه مع ما بين الموقعين من مغايرة"* [٢].

ومقصد الدراسة تبيُّن دور السداد في حلول المعارف محل النكرات في المواقع الإعرابية وقد بدت حالات في التراث النحوي تمثلت بالسداد عن الخبر.

- السداد عن الخبر:

ارتبطت وظيفة الخبر عند جمهور النحاة بالإفادة وهي من نواميس استعمال اللغة[٣]، ورأى إبراهيم إبراهيم بركات أن صفة الإخبار عن المبتدأ أفضل من صفة الإسناد إليه؛ لأن المبتدأ قد يكون مسنداً لا مسنداً إليه الحكم، نحو: (أفاهمٌ الطالبان)؟

---

(١) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص١١.

* للتوسع في السداد، ينظر: المرجع السابق. وقد أفرد حسن الملخ بحثاً خاصاً في السداد (نظرية السداد الإعرابي الممارسة والآفاق) بيّن فيه رؤى النحاة الموروثة ورؤاه التوسعية في الاستعمالات اللغوية الحديثة والمستقبلية، وقد عدّها نظرية ذات آفاق.

(٢) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص١٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص١٣.

فاهم؛ مبتدأ بالضرورة مرفوع وهو يتضمن الحكم (المسند).

أما الطالبان؛ فهو فاعل مرفوع سد مسد الخبر وهو (المسند إليه) [١].

وهذا الإعراب يجمع بين أمرين[٢]**:**

١. **إعمال الظاهر وإجراء الكلام على مقتضى ما يطلبه لفظ الكلام، فكلمة (فاهمٌ) اسم فاعل منون عامل؛ لهذا تطلب فاعلاً لها.**

٢. **إيفاء الموقع حقه، فكلمة (فاهم) في موقع المبتدأ، وهذا الموقع يطلب عادة الخبر.**

ولما كان اللفظ والموقع يطلبان شيئاً واحداً من غير تنازع لجأ النحاة في جمهورهم إلى التفسير بالحلول والسداد، فأجروا الإعراب على اللفظ والسداد على الموقع.

- السداد بمعمول الوصف:

الوصف العامل الرافع لمكتفي به، وهو المبتدأ الذي لا خبر له لكن له مرفوع يسد عن الخبر، ويشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، والاسم المنسوب، واسم التفضيل[٣]**.**

ولم يكن لهذا الوصف خبراً؛ لأنه في معنى الفعل وقصد به ما قصد بالفعل، والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه[٤]**.**

- اسم الفاعل، نحو:

---

(١) ينظر: بركات، إبراهيم، النحو العربي، ج١، ص٣٩.

(٢) ينظر: الملخ، التفكير العلمي، ص٢٠٧.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٦. وابن هشام، شذور الذهب، ص١٩٦. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٥. والملخ، تقنيات الإعراب، ص٢٤.

(٤) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٧. والفاكهي، شرح الحدود، ص١٤٩-١٥٠.

قوله تعالى:﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1].

(أنت) معرفة (ضمير المخاطب) معمول، فاعل لاسم الفاعل (راغب) سد مسد الخبر.

- أقائم هذان؟

(هذان) معرفة (اسم إشارة) معمول، فاعل لاسم الفاعل (قائم) سد مسد الخبر.

وفي مثل:

غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِح اللَّهـ وَ ولا تَغْتَرَرْ بِعارضِ سِلمْ[2]

(غير) مبتدأ لا خبر له لأنه محمول على ما، كأنه قيل (ما لاهٍ عداك)، و(عداك) معرفة بالإضافة معمول، فاعل سد مسد الخبر[3].

والسداد في هذا الضرب في حالة تقارض مع المسدود عنه، فيمكن أن نقول إن الفاعل سد مسد الخبر، أو أن الخبر سد مسد الفاعل، وفي الحالتين إقرار بتمام الجملة وإفادتها من جهة المعنى، والسداد تخريج لاستحالة تقدير محذوف، وهو تخريج علمي يجمع بين ظاهر الشكل وباطن المعنى، الأمر الذي يؤكد أن العمل قد يحصل بإشراب الاسم معنى الفعل [4].

- اسم المفعول، في نحو:

- أمسرورٌ عمّارٌ؟

(عمّار) معرفة (علم) معمول، نائب فاعل لاسم المفعول (مسرور) سد مسد الخبر.

- ما مشروحٌ الموضوعُ.

---

(1) سورة مريم، من آية: ٤٦.

(2) ينظر: الشاهد بلا نسبة في السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٦.

(3) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٦.

(4) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص٢٦.

(الموضوع) معرفة بـ (أل) معمول، نائب فاعل اسم المفعول (مشروح) سد مسد الخبر.

- صيغة المبالغة، في نحو:

- بَسَّام أستاذي.

(أستاذي) معرفة بالإضافة معمول، فاعل لصيغة المبالغة (بسّام) سد مسد الخبر.

- الاسم المنسوب، في نحو:

- أعربيٌّ صديقُك؟

(صديقك) معرفة (بالإضافة) معمول، فاعل للاسم المنسوب (عربيّ) سد مسد الخبر.

- ما علميٌّ الحوارُ.

(الحوار) معرفة بـ (أل) معمول، فاعل للاسم المنسوب (علميّ) سد مسد الخبر.

"فالأمثلة السابقة مكتفية معنوياً ويحسن السكوت على كل جملة منها، وهذا يجعلها بمنزلة الجملة التامة غير المفتقرة إلى تقدير محذوف ولهذا حسن السداد"[1].

أما نحو: "أقائمٌ أبواه"؟

(أبواه) مرفوع بالوصف غير مكتفي به؛ إذ يحتاج إلى ذكر كلمة مطلوبة تتم المعنى وهي التي تمثل الخبر، كأن تقول (محمد) أو (الحاضر) وعند جمهور النحاة يكون (قائم) خبراً مقدماً وأبواه فاعله ويكون (محمد) مبتدأ مؤخر[2].

---

(١) الملخ، التفكير العلمي، ص٢٠٧.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٧. والفاكهي، شرح الحدود، ص١٤٩. وبركات، إبراهيم، النحو العربي، ج١، ص١٥١.

وفي اشتراط تقدم الوصف (نفي أو استفهام) خلاف، وحَكَّم الأزهري عمله في المرفوع بعده؛ إذ إن العمل من جملة المسوغات بالابتداء بالنكرة دون اعتماده على شيء يتقدمه وجوز الأخفش والكوفيون رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد[١].

- السداد بالظرف:

من توجيه الخبر عندما يكون ظرفاً، أن الظرف هو نفسه الخبر حقيقة لتمام الفائدة به وهو قول الفارسي وابن جني، فلا حذف ولا تقدير وإنما سداد بالظرف مسد الخبر لاكتمال الكلام به؛ إذ ما قدر لم ينطق به ولم يسمعه المخاطب وإنما استفاده من ذكر الظرف[٢].

و(لا تقدير إلا في ضرورة ملجئة ولا ضرورة في الخبر الواقع ظرفاً، كما أنه ينسجم مع المسموع عن العرب، ويجد له في نظرية السداد عن أصل الخبر موقعاً علمياً، ذلك أن السداد يصبح تفسيراً لصواب التركيب مع خلوه من الخبر المرفوع صراحة) [٣].

أجاز النحاة أن يُخبر بظرف المكان والزمان عن المبتدأ إذا كان اسم معنى، نحو: الخيرُ أمامُك والصومُ اليومَ.

وبظرف المكان إذا كان اسم عين، نحو: (أحمد خلفك)، واختلف في جواز الإخبار عنه بظرف الزمان وقُيِّد بالإفادة، وذكر السيوطي أن صحة الإخبار عنه إذا كان معرفة باتفاق[٤].

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٥٧، ١٥٨. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٢٦. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص١٥٣.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٢. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٤٨. والملخ، تقنيات الإعراب، ص١٥.

(٣) الملخ، تقنيات الإعراب، ص١٨.

(٤) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٦٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٣، ٢٥.

ونُسب لابن طراوة أن لا فرق، فمتى وقعت الإفادة جاز أيّاً كان الظرف ومتى لم تقع لم يكن خبراً، مستدلاً بالإخبار عن عين بظرف مكان في نحو: (زيدٌ مكاناً)؛ إذ لم يفد لأن زيداً لا يخلو من مكان[١].

ويقع الظرف المعرفة خبراً عن المبتدأ بالسداد، في نحو:

- الليلةَ/ الليلةُ السفرُ.

(الليلة) ظرف زمان معرفة بـ (أل) سد مسد الخبر.

وتردد الظرف بين النصب والرفع من السعة في الكلام[٢].

- السداد بالحال:

مع اتفاق النحاة على سداد الحال مسد خبر المبتدأ، إلا أنهم تفاوتوا في ضبط شروطها واختلفوا في توجيهها وتعليلها[٣]، ومنها: أن الحال نفسها هي الخبر وهو قول الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان[٤].

وقال ابن الحاجب: "يحذف الخبر وجوباً فيما التزم في موضعه غيره"[٥].

وشرحه الرضي بقوله: "... التزم العرب ذكر الخبر المقدر في موضعه فيحذف وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر"، ومنها سداد الحال عنه[٦].

---

(١) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٦٠١، ٦٠٢.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، تحقيق: فهمي أبو الفضل، ط١، دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م، ج٣، ص١٠٩، ١١٠، ج٤، ص٢٠٠.

(٣) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص١٩.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٤٥. والأزهرين شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨١.

(٥) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٢٧٤.

ووفق هذا التوجيه يكون السداد عن الخبر بالحال، في نحو:

- قراءتي اليونانية التهجي.

- محمدٌ وحدَه.

(التّهجي، وحدَه) حالان سدّا مسد الخبر؛ لعدم إمكانية اجتماعهما معاً بوجوب حذفه.

و(الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد مسده لفظ) [1]، وقد تمت بهما فائدة الخبر بقرينة السياق وهي الإخبار عن حال القراءة المقروءة وحال محمد.

ويبدو أن معنى حذف الخبر وجوباً، هو عدم وجوده أصلاً لتمام الإسناد والإخبار بالحال وبهذا تعين أنه سداد.

وقد أشار الرضي إلى أن المعنى المتفق عليه في سداد اللفظ عن الخبر هو الحصر[2]، وهو ملموح هنا بمعنى، ما قراءتي اليونانية إلا التهجي، وإنما محمدٌ وحدَه.

وفي توجيه حسن الملخ تكون الحال السادة مسد الخبر تحويلاً في اتجاهين[3]:

١. تحول مقتضى الحال من فعل إلى مبتدأ.

٢. تحول الخبر المرفوع إلى حال منصوب.

ووفق الاتجاه الأول: الحال (التهجي) تحول مقتضيه من الفعل (قرأت) إلى المصدر (قراءة) وهذا التحول اقتضى من الحال أن يسد عن الخبر بسبب تحول مقتضى الحال (الفعل) إلى (مصدر) شاغل لموقع المبتدأ.

---

(١) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٨.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٨.

(٣) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص٢٣.

وفق الاتجاه الثاني: الحال (وحدَه) وهو تحويل في العلامة الإعرابية يقصد منه كما قال سيبويه "التنبيه والتعريف"[١]، فلا حذف وقد تم الإخبار به عن محمد.

وذكر ابن مالك أن مما يغني عن الخبر: "(إنما العامريّ عِمَّتَهُ)، أي تعميمه أقام الهيئة مقام المصدر فأغنت عنه، والأصل يتعمم تعميمه".

وذكر أنه من الكثير المطرد[٢]، وبمثله قال أبو حيان وذكر أنه من كلام العرب[٣].

و(عِمّتَه) معرفة بالإضافة منصوب دلّ على هيئة ما قبله، فيبدو للدراسة أنه حال سد مسد الخبر، فقد رأى ابن مالك وأبو حيان أنه قام مقام المصدر (تعميمه) ويبدو أنه حال معرفة أيضاً سد مسد الخبر؛ فكلاهما قام مقام الخبر وقد حَسُن بهما الإخبار، والجملة تامة المعنى.

وقد قال ابن الحاجب: "كل ما دل على هيئة صحّ أن يقع حالاً[٤]، وعلق الرضي على قوله: "لأن الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال"[٥].

وأشار أبو حيان إلى أن هذا خبر حذف واكتفي بالحال عنه[٦]. ويبدو في قوله إشارة صريحة بالسداد فلا حاجة لتقدير خبر (يتعمم)؛ إذ (العامري) المبتدأ (اسم منسوب). وهو من الصفات.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٧.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٢٥.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٥.

(٤) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٦.

وقال الرضيّ: "إن المبتدأ الصفة لم يكن له أصلاً خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت؛ إذ هو في المعنى فعل والفعل لا خبر له" والصفات كلها مبتدأت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل[1]، والصفات تعمل في الحال ويكون معمولاً لها[2].

فـ (عِمّتَه) لفظ سد مسد الخبر وتعين أنه حال لدلالته على الهيئة مع نصبه، والمعنى المبالغة في الإخبار والتعريف عن (العامري) بهيئته (عِمَّتَه)، واتضح معنى الحصر من السياق بدلالة وجود أداته (إنما)، وكأن المعنى؛ أن العامريّ شديد الاهتمام بعِمّتَه حتى عرف بها.

وجنح النحاة في تعليل سداد الحال مسد الخبر لمشابهتها الظرف، كما بدا في قول سيبويه: "فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها، وصار فيها كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً"[3].

وقول الرضي: "أقيم الحال مقام الظرف لأن في الحال معنى الظرفية... فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائماً مقام الخبر"[4].

- السداد بالمفعول به:

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٥٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٧.

(٤) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٩.

ذكر ابن مالك أن مما يغني عن الخبر المفعول به، في نحو: (إنما العامريّ عمامتَه) كأنه قال: "يتعهد عمامَته"[١]، ووافقه أبو حيان وذكر أنه من كلام العرب[٢].

ووافقهما السيوطي في الإغناء، بيد أنه فارقهما في التقدير، أي: "متعهد عمامَته"[٣].

ويبدو للدراسة جنوحهم عن الصواب بعدما أشاروا إليه بتقديرهم أخباراً قبل المفعول به الأمر الذي يجنح به عن السداد.

فلا يصح تقدير الخبر في الجملة، وهو في تقدير السيوطي اسم فاعل، وجملة فعلية عند صاحبيه.

وتباين تقدير الخبر يوحي بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره[٤].

وترى الباحثة عدم وجود خبر أصلاً حتى يضمر، وبدا ذلك في قول ابن مالك: "لا خبر للوصف المذكور لأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه وذلك حاصل في الوصف المذكور ومرفوعه فلم يحتج إلى خبر لا في لفظ ولا في تقدير"[٥].

وإن كان قول ابن مالك في المعمول المرفوع، ترى الباحثة بصوابه أيضاً في المعمول المنصوب.

وقد خطَّأ ابن مالك من يعد هذا مع المبتدأت المحذوفة؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه وهذا خلاف ذلك[٦]

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٢٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٥، ١١٣٦.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٧.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٤.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٧٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٢٧٤.

.وقد أشار أبو حيان إلى أن الخبر حذف واكتفي بالمفعول به عنه[١].

ويتراءى للباحثة أن (العامريّ) اسم منصوب من بني عامر، وصف لا خبر له وهو العامل فيما بعده وفق التوجيه الآتي:

قال سيبويه في باب (ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل): "وكذلك: أقرشيٌّ قومك؟ وأقرشيٌّ أبواك؟ إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم"[٢].

وعلقت على قوله ملاذ زليخة: "أي يعمل عمل الصفة المشبهة ويأخذ حكمها، لأن (حسن وكريم) صفتان مشبهتان"[٣].

وذكر سيبويه في موضع لاحق ما يدل على معاملة الاسم المنسوب (قرشيّ) معاملة الصفة المشبهة[٤].

وكذلك ذكر السيوطي حمل الاسم المنسوب على الصفة المشبهة بالعمل[٥].

فمعنى الاسم المنسوب هو الصفة المشبهة لا غير ويجري مجراها ويأخذ حكمها[٦]، والصفة المشبهة تدل على الثبوت[٧]، ودلالة الاسم المنسوب الثبوت والثبوت يعني الحمل على الصفة المشبهة بل حتى رأت ملاذ زليخة أن الاسم المنسوب هو صفة مشبهة[٨].

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٦.

(٣) زليخة، ملاذ، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، مجلة جامعة دمشق، المجلد٢٧، العدد الثالث والرابع، ٢٠١١م، ص٢٦١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٤١.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٦، ص١٥٤.

(٦) ينظر: زليخة، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، ص١٦١.

(٧) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٦٥.

(٨) ينظر: زليخة، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، ص٢٦٥، ٢٦٦.

وقال الأزهري: "يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أي ينتصب به أي بالوصف على المفعولية" [١]. وهذا يصدق على (العامريُّ عمامَتَه).

كما أن اسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فنصب ما بعده على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة[٢]، وكذلك اسم المفعول[٣].

وقياساً على ذلك الأولى أن يعمل هذا الاسم المنسوب؛ إذ أنه محمول على الصفة المشبهة ودلالته الثبوت[٤]. الأمر ا لذي يسوغ نصبه لما بعده على المفعول به[٥].

وأصل الصفة المشبهة أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله[٦]، ومن حالات إعمالها النصب على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ومن حالات معمولها الإضافة إلى ضمير[٧].

والاسم المنسوب المؤول بالصفة المشبهة (العامري) معرف بأل فله مطلق العمل.

ووفق هذا التوجيه يكون (عمامَته) معرفة بالإضافة معمول، مفعول به للاسم المنسوب (العامريّ) سد مسد الخبر.

والقول بالسداد يبدو تفسيراً لقولهم نصب على التشبيه بالمفعول به.

وبدا المعنى بالمفعول به أبلغ فقد قصر وقوع اهتمام العامريّ على عمامَته، فأخبر بهذا عنه معرِّفاً به، وتمت به الفائدة الإخبارية عن العامريّ.

---

(١) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٦٩.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٧٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٧١، ٧٢.

(٤) ينظر: زليخة، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٥) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٧٠.

(٦) ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٨٠.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٨٤.

ومعنى الحصر يفيد الدوام والثبات، فلا يتأتّى تقدير خبر (يتعمم)؛ إذ يدل على التجدد والحدوث والمعنى المراد الثبات وهو يتلاقى مع دلالة الاسم المنسوب ومعموله المنصوب ويتنافى مع دلالة الفعل.

كما لا يتأتّى تقدير اسم فاعل (متعهد)؛ لقيام الاسم المنسوب مقامه.

والقول بتقدير خبر عامل محذوف يبطل القول بالسداد؛ إذ لا يجتمع الساد والمسدود عنه في موقع واحد، فهو في حكم المحذوف بالمعنى الذي ارتآه حسن الملخ وتقدم ذكره.

وقد خلصت ملاذ زليخة إلى أن معمول الاسم المنسوب يجوز فيه وجهان[1]:

1. **أن يكون فاعلاً للاسم المؤول بالصفة المشبهة، وبدا وفقه صواب نصب معموله على المفعولية.**
2. **أن يكون خبراً مؤخراً والاسم المنسوب مبتدأ مقدم.**

ووفق الوجه الثاني، يكون توجيه (عمامَته) آكد أنه مفعول به سد مسد خبر المبتدأ الاسم المنسوب (العامريّ).

ويبدو للباحثة مما يعتري الاسم المنسوب من تغيير لفظي ومعنوي وحكمي[2]، مسوغاً لصواب ما تقدم وأنه يتبع التغيير الحكمي (والتغيير يأنس بالتغيير) [3].

كما تبدو صحة هذا التعبير بصواب الاستعمال وترى باستمراره بدلالته، نحو: إنما العربيّ لُغته.

---

(1) ينظر: زليخة، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، ص٢٧٠.

(2) ينظر: زليخة، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، ص٢٥٨، ٢٦١.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص١٣٦.

ومن كلام العرب: "حسبت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، وقالوا فإذا هو إياها" بإضمار الفعل (إذ يساويها في اللسع) فلما حذف الفعل انتصب ضمير النصب. قاله ابن مالك وأبو حيان[١].

وذكر أبو حيان أن (هو هي) مبتدأ وخبر، على حد زيد زهير[٢]، يريد التشبيه والمشبه به هو الخبر فتعين أنه (هي).

وفي القول الثاني (هو يساويها) الخبر جملة فعلية، وهذه مسألة تباينت فيها الآراء بالتقدير[٣]؛ ليبدو للدراسة أن لا سبيل للإضمار بعدم التعيين، وبحلول المنصوب (المفعول به) في موقع الخبر كأن الضمير (إياها) سد مسد الخبر لتساويهما في الدلالة على المعنى المقصود وهو أبلغ في التشبيه بين اللسعتين.

- السداد بالمفعول المطلق:

ذكر الرضي الأستراباذي وجوب حذف عامل المفعول المطلق قياساً ويكون ناصبه خبراً عن شيء مجازاً؛ لأنه صاحب ذلك الخبر يعني أن زيداً في مثل (زيدٌ سيراً) هو صاحب السير وليس السير نفسه.

وأن يكون المصدر مكرراً أو بعد إلا أو معناها، نحو: ما زيد إلا سيراً، وما الدهر إلا تقلّباً وإنما أنت سيراً، وزيد سيراً سيراً[٤].

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٢٥. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٦.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٩٧ وما بعدها.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣١٥، والهامش.

وأرجع وجوب الحذف للسياق؛ لأن المقصود في مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على التجدد والحدوث، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لدلالته على المغايرة[١].

يبدو في توجيه الرضي التلميح إلى الصواب؛ إذ لما وجب حذف (الفعل) عامل المصدر (الخبر) بمعنى عدم اجتماعهما معاً، واحتفاظ المصدر بحكمه الإعرابي ووقوعه في موقع الخبر. وقد تم به معنى الجملة وحَسُن السكوت عليها؛ تعين أنه مفعول مطلق سد مسد الخبر ويبدو هذا تفسيراً لقوله (مجازاً).

وقوله (إن العامل لم يستعمل أصلاً) يوحي بعدم وجوده أصلاً، فالسياق يستقيم دون ذكره لفظاً أو معنى ولا حاجة لتقديره.

كما أن الفعل لا ينصب الخبر، والمبتدأ لا ينصب المفعول المطلق، فبدا التفسير بالسداد تفسيراً علمياً سليماً وإن لم يذكره الرضي صراحة ويبدو ذلك من إشكاليه تقدير العامل[٢].

وأضاف الرضي أن هذه المصادر في السياقات السابقة تأتي نكرة ومعرفة إما بالإضافة وأما بأل، نحو: زيدٌ السيرَ، ما زيدٌ إلا السيرَ، ما الدهر إلا التقلُّب، وإنما أنت السيرَ، وزيد السيرَ السيرَ[٣].

وذكر أبو حيان أنّه يغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكرراً أو محصوراً[٤]، ووافقه السيوطي في الإغناء[٥].

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣١٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص٣١٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٥.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٧.

ورأى أبو حيان أن الخبر في هذه الصورة لا يجوز إظهاره، و(السيرَ) يتصل بزمان الإخبار لم ينقطع فإذا أردت أنه سار ثم انقطع أو أنه يسير في المستقبل أظهرت فيه الفعل فقلت: "ما أنت إلا تسير سيراً"[١].

ويبدو الصواب في توجيهه؛ بعدم تجويزه ظهور الخبر في هذه السياقات وقد احتكم للسياق في هذا المنع، ويستدل من المنع أن المصدر المؤكد (المفعول المطلق) للمبتدأ المغني عن الخبر – على حد قوله- سد مسد الخبر وقام مقامه في السياق.

كما وافق أبو حيان الرضيّ الأستراباذي في تعريف هذه المصادر[٢].

وفسر عبد الله بابعير (حذف العامل وجوباً لقيام تكرير المصدر مقامه)، أن الكلام قد طال في التكرار فكان مسوغاً لحذف العامل لا أن المصدر الثاني المكرر قد ناب عن الفعل المحذوف أي حلّ محله مكتسباً شيئاً من خصائصه وأحكامه[٣].

ولا تتفق الدراسة مع تفسيره؛ إذ رأى السيرافي أن المصدر في هذا هو مصدر متمكن بمعنى أنه بدلٌ من اللفظ بالفعل وفيه توكيد لنفسه[٤]. وهو بدلٌ من الفعل في العمل أيضاً.

ورأى الرضي الأستراباذي، أن المصدر الظاهر يؤكد نفسه عند وجوب حذف عامله[٥]، بل حتى أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه[٦].

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٥.

(٣) ينظر: بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص٤٩٢.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص١٥٨.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٢٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ص٣٢٥.

ولما كان الإعراب على اللفظ وإعمال الظاهر؛ بدا العامل هو المصدر نفسه بسياقاته المتباينة؛ إذ فيه معنى الفعل ويقوم مقامه، وقد وقع المصدر في موقع الخبر فسد مسده.

ويبد أن السياق لا يحتاج إلى فعل حتى يعوض عنه شيء، وتتفق الباحثة مع الحقيقة التي توصل إليها على أبو المكارم و"هي أنه في حالات وجوب الحذف لا معنى لتقدير المحذوف؛ إذ إنه ما دام لم يرد ولا يجوز أن يرد فتقديره عبث في اللغة.

وليس له من وظيفة إلا أنه يحقق متطلبات القواعد النحوية، وعلى وجه التحديد هو يعالج قصور القواعد النحوية عن ملاحظة الواقع اللغوي مع أنه كان ينبغي أن يحدث نقيض ذلك؛ تطبيقاً للمنهج العلمي في البحث اللغوي، وهو تعديل القواعد بحيث توضح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللغوي من ظاهرة[1].

ولا يشترط في الحلول والسداد أن تكون الكلمة على لفظها وحلولها ذات حكم إعرابي واحد، فيمكن أن يسد المرفوع مكان المرفوع، نحو: سداد الفاعل، ونائب الفاعل مسد الخبر، ويسد المنصوب مسد المرفوع، نحو: سداد اسم المفعول، والحال، والمفعول به، والمفعول المطلق مسد الخبر.

وفيما سبق تساوت العمدة والفضلة في السداد عن العمدة (الخبر) وتأرجحت المواقع المسدود عنها بين موقع محذوف وما في حكم المحذوف.

- السداد بالحكاية:

ذهب العكبري إلى القول بسداد الحكاية عما يجب أن يكون، فقال: "فإذا قال: رأيت زيداً، قلت: من زيداً؟ فـ (من) مبتدأ، و(زيداً) مفعول به سد مسد الخبر، وكذلك في الجر"[2].

---

(1) أبو المكارم، علي محمد، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢٤٦.

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص١٣٦.

وعليه (زيداً) معرفة (علم) سد مسد الخبر.

ورأى حسن الملخ من قوله أن الحكاية تعرب على ظاهر اللفظ، ثم يشار إلى السداد عما ينبغي بمانع الحكاية.

كما رأى أن إعراب الحكاية حسب موقعها من الجملة، ثم يشار إلى أن السداد بعلامة الإعراب فقط فيقال في إعراب (من زيداً)؟

زيداً: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها سداد علامة النصب مسدها على سبيل الحكاية[1].

ويبدو من قوله السداد بالعلامة الإعرابية، وهو توجيه سليم في ظل تباين الخطاب الكلامي الاجتماعي بين البيئات المختلفة.

---

[1] ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص٢٧، ٢٨.

المبحث الثالث
السياق ورتبة الكلام

تنتظم المفردات اللغوية في سياق لغوي ما وفق علاقات غير مطردة، بيد أنها منسجمة فيما بينها.

وهذا الانسجام هو الرتبة بين المباني، وعملية نظمها ليست اعتباطية وإنما هي تابعة لقصد المتكلم[١] لتصب في حصول الفائدة من الحدث الكلامي.

ترتبط الرتبة النحوية والظواهر الموقعية بصلة وثيقة، إذ أن الرتبة تحفظ الموقع، والظاهرة الموقعية هي تحقق مطالب الموقع بقرينة لفظية سياقية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه[٢].

فليس الرتبة للكلمة مفردة أو منعزلة عن غيرها من عناصر بناء الجملة وإنما بالنظر إلى غيرها من العناصر أو التركيب، فإن كانت رتبة كلمة معينة هي التقدم فهي حاصلة من رتبة التأخر لكلمة أخرى، وكذلك رتبة الكلمة المتأخرة حاصلة من رتبة التقدم لكلمة أخرى وتكونان معاً في سياق واحد[٣].

- نوعا الرتبة:

الرتبة المحفوظة: تتمثل بالتزام الباب النحوي موقعه حقيقة في كل الأحوال، وهي رتبة في النظام والاستعمال، ولا رخصة فيها إلا بشروط أهمها أمن اللبس.

---

(١) ينظر: شريدة، عزام محمد، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ط١، دار الفرقان، الأردن، ٢٠٠٤م، ص٢٢.

(٢) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢.

(٣) ينظر: حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي – دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٩١.

الرتبة غير المحفوظة: تتمثل بالتزام الباب النحوي موقعه حكماً أي بحسب الأصل إذ يمكن أن يتخلف بحسب الدواعي الأسلوبية؛ فللمتكلم أن يقدم أو يؤخر بحسب مقاصده في المعاني، فهي رتبة في النظام فقط وقد يحكم الاستعمال بحفظها[١].

وفي عدم حفظها إتاحة (للمرسل) في اختيار صياغة مفردات السياق اللغوي مكتوباً كان أم مقروءاً، كما تكشف عن قدراته الإبداعية والذوقية.

والسياق يحدد لكل لفظ بابه الإعرابي الذي يدخل فيه[٢]، (فالكلمة المفردة ليس لها معنى نحوي إلا من خلال وضعها في سياق معين) [٣]، وتبدو الرتبة قانون تأليف الجمل أصلاً وعدولاً[٤].

رأى تمام حسان أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر من تجاذبها مع الإعراب وخاصة الأدوات والظروف أكثر من غيرها، وقد اتخذ من الرتبة عوضاً عن العلامة الإعرابية لعدم وجودها[٥].

ورأى حسين رفعت أن المقصود بقوله الرتبة: المحفوظة، أما الرتبة غير المحفوظة فتتجاذب مع الإعراب أكثر من تجاذبها مع البناء خاصة المعربات بالإعراب الظاهر أكثر من غيرها[٦].

---

(١) ينظر: حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٨٣، ٨٦.

(٢) ينظر: حسين، رفعت، الموقعية في النحو العربي، ص١٣٥.

(٣) شريدة، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ص٢١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص١٠٠.

(٥) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٩.

(٦) ينظر: حسين، رفعت، الموقعية في النحو العربية، ص١١١، ١٣٧.

تترتب الكلمات في الجملة وفق ضوابط معينة تتحكم في ترتيبها وحركة عناصرها وأول هذه الضوابط هو ضابط المعنى، وثانيها ضابط اللفظ، ويتحكمان في الكلام المتراتب نحوياً ومعنوياً أصلاً وعدولاً[١].

وتؤدي الرتبة دورها في التقديم والتأخير اعتماداً على الموانع الآتية: مانع معنوي، ومانع موقعي، ومانع العمل[٢].

ومسعى الدراسة إلى الوصول لدور الرتبة في حلول المعارف محل النكرات؛ لذا ستجنح إلى تبين ذلك في الأبواب المعنية في الدراسة وفق النحو الآتي*:

- رتبة الخبر غير محفوظة ومن صورها:

تقديم رتبة الخبر:

قال سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٣].

إن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزئين المرتبين بها، ويكون ذلك أيضاً إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر عكسها[٤]، ويبدو كالآتي:

١- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ووجدت قرينة تدل عليه:

نحو: (صاحبي زيد).

---

(١) ينظر: شريدة، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ص٦٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص١٩٩.

* الصور الواردة في الدراسة على سبيل التمثيل لا الحصر.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤.

(٤) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٩.

فكلاهما صالح لأنه يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف القصد من الخبر، فإذا كان الإخبار عن زيد بأنه (الصاحب)، ولا يعرف ذلك المخاطب تعيّن الخبر برتبة التقديم، وإذا كان الإخبار عن اسم الصاحب، فـ (زيد) الخبر[١].

ووفق التوجيه الأول: (صاحبي)، خبر معرفة (بالإضافة) تعيّن برتبة التقديم بضابط المعنى وقصد المتكلم.

وهو أعم من المبتدأ والأعم هو الخبر[٢]، والإخبار في الجملة من العام إلى الخاص وهذا خلاف أصل القاعدة، فما أن يبدأ المتكلم بالخاص أو العام حتى نجد المباني تترتب تلقائياً وبحسب العلاقة المعنوية[٣].

- ونحو: سيبويه أستاذي نحواً.

(سيبويه)، خبر معرفة (علم) تعيّن برتبة التقديم بضابط المعنى، وهو التشبيه؛ فالمشبه به هو الخبر[٤].

- إذا كان يفهم من تقديمه معنى لا يفهم بتأخيره[٥]، نحو (الناجحةُ أنا).

(الناجحة) خبر معرفة بـ (أل) تعيّن برتبة التقديم بضابط المعنى، وهو التفاخر بالنجاح بإسناد النجاح لضمير المتكلم.

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧١، ١٧٢، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٧١٥.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٨.

(٣) ينظر: شريدة، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ص١٠٩.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٦. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٨٨.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٦٣.

وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين، فمنهم من أجاز التقديم مطلقاً ولم يلتفت إلى إبهام الانعكاس لحصول الفائدة للمخاطب سواء تقدم الخبر أم تأخر، ومنهم من قيد التقديم بوجود قرينة لفظية أو معنوية، ومن منع التقديم مطلقاً[١].

٢- إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً[٢]:

ويتعين للخبرية بانتصابه لفظاً أو محلاً[٣]. ولا يجوز أن يكون في موضع المبتدأ، لأن الظرف لا بد له من فعل أو معنى فعل يتعلق به ويعمل فيه ولا يكون المبتدأ إلا معرّى من العوامل والاختيار في (عندك) إذا كان خبراً أن يقدم ويجوز تأخيره عن الاسم جوازاً حسناً[٤].

نحو: (أمامك سيارة، انتبه) (اليومُ لقاءٌ).

(أمامك، اليوم) ظرفان معرفان تعيّنا برتبة التقديم؛ بضابط اللفظ ومانع العمل.

- أن يكون الظرف اسم إشارة لمكان[٥]:

لأن الخبر يتضمن ظرفاً واسم الإشارة معاً، واسم الإشارة له الصدارة في هذه الحالة[٦].

نحو: (هنا جامعةٌ) (هناك شجرةٌ) (ثمَّ خالدٌ).

(هنا، هناك، ثم) أخبار معارف (أسماء إشارة) تعينت برتبة التقديم بضابط اللفظ والمانع الموقعي.

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٨. والمرادي، شرح التسهيل، ص٢٥٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٣٢-٣٣.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٦٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٥.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٦١.

(٤) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٦٨٥، ٦٨٧.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٣٥.

(٦) ينظر: بركات، إبراهيم، النحو العربي، ج١، ص١٢٨.

٣- إذا حصر الخبر بالمبتدأ[١]:

نحو: (إنما المعطاءُ مَنْ يشعر بلذة العطايا) (ما حبُّ الخير إلا السعادةُ).

(المعطاء، حب الخير) خبران معرفان تعينا برتبة التقديم بضابط المعنى.

- وجوب حفظ رتبة الخبر بالتأخير:

١- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ولا قرينة[٢]، نحو:

(زيدٌ أخوك).

(أخوك) خبر معرفة بالإضافة، تعين برتبة التأخير؛ لأمن اللبس.

٢- إذا كان المبتدأ من ألفاظ الصدارة[٣]:

(من كاتبُ الدرسِ؟)

(كاتبُ) خبر معرفة بالإضافة، تعين برتبة التأخير بضابط اللفظ والمانع الموقعي.

- إذا كان المبتدأ مقترناً بلام الابتداء[٤]:

نحو: (لجميلُ في الناس تأديةُ الأمانة).

(تأدية) خبر معرفة بالإضافة، تعين برتبة التأخير بضابط اللفظ والمانع الموقعي.

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٦٣. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٨٨. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٠٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٣٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٠-١٧١.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٦. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٣٢.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٥٠. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٤.

٣- إذا كان المبتدأ محصوراً في الخبر[١]:

نحو: (ما الدنيا إلا متاع الغرور) (إنما أنت الشاعر).

(متاعُ، الشاعر) خبران معرفان تعينا برتبة التأخير بضابط المعنى.

٤- إذا فصل بين المبتدأ والخبر ضمير فصل.

نحو قوله:﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[٢].

(العليا) خبر معرفة تعين برتبة التأخير بضابط اللفظ والمانع الموقعي؛ إذ يتعين أن ما بعد ضمير الفصل خبر[٣].

إذن، يتحرك الخبر حركة حرة يمين موقعه ويساره ما لم يمنع مانع[٤].

- رتبة الحال غير محفوظة، ومن صورها:

١. جواز تقديم الحال وتأخيرها عن عاملها وصاحبها:

نحو: (جاء زيد الراكب) (الراكب جاء زيد).

- إذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً[٥].

ونحو: (قام حسام وحدَه، قام وحدَه حسام، وحدَه قام حسام)، فكل ذلك جائز لتصرف الفعل.

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٥٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٣.

(٢) سورة التوبة، من آية: ٤٠.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٤٥٦. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٩٦.

(٤) ينظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص٢٥، ٣٨.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٥٧. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٨١.

٢. وجوب تقديم الحال عن عاملها.

- في سياق التفضيل، إذا كان اسم التفضيل عاملاً في حالين لاسمين مختلفين في المعنى وإحداهما منفصلة عن الأخرى، نحو: "أمين وحدَه أنفع من مأمون مُعاناً".

(وحدَه) حال من الضمير المستتر في أنفع الراجع إلى أمين، و(معانا) حال عن مأمون، والعامل في الحالتين (أنفع).

(وحدَه) حال معرفة (بالإضافة) تعين برتبة التقديم بضابط المعنى، للفرق ين المفضل والمفضل عليه بتعيين الحال الفاضلة (وحدَه).

كما كان التقديم لمانع موقعي؛ إذ أن التأخير يؤدي إلى فصل (أفعل) من (من ومجرورها).

وهما كالموصول والصلة تابعان ولا ينفصلان[١].

٣- وجوب حفظ رتبة الحال بالتأخير عن عاملها:

- أن يكون العامل فعلاً غير متصرف، جامد[٢]، نحو:

(ما أحسنه الهندامَ).

(الهندام) حال معرفة بـ (أل)، تعين برتبة التأخير لمانع العمل؛ إذ أن العامل لا يتصرف في نفسه فعلاً فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.

- اسم تفضيل[٣] في نحو:

---

(١) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٨٣، ٣٨٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٣٠، ٣٢.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٨٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢٨.

(٣) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٨٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢٩.

(هذا أصعب المباحث ترتيبَه).

(ترتيبه) حال معرفة بالإضافة، تعين برتبة التأخير لمانع العمل بمشابهته الاسم الجامد.

- العامل متصل بلام الابتداء أو القسم[1]، نحو:

- لأصبرن محتسبَهم عند الله".

- لأَبذُلَنَّ جَهْدي.

(محتسبهم) حال من فاعل (أصبر) المستتر فيه و(جهدي) حال من فاعل (أبذل) المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدما على عاملهما، فإن ما في حيز لام الابتداء وما في حيز لام القسم لا يتقدم عليهما، لأنهما من ألفاظ الصدارة.

فتعين (الحالان المعرفان) برتبة التأخير بضابط اللفظ والمانع الموقعي.

٤- وجوب تقدم الحال عن صاحبها:

١- إذا كان صاحب الحال نكرة[2]، في نحو:

"وحده جاء رجل".

(وحدَه) حال معرفة بالإضافة، تعين برتبة التقديم لأمن اللبس.

- إذا كان صاحب الحال مقروناً بإلا[3]:

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٨٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٨٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٣٠.

(٢) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٢٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢١، ٢٢.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣١. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٢٤.

"ما بان زُهدَه إلا عليٌّ".

(زهده) حال معرفة بالإضافة، تعين برتبة التقديم بضابط المعنى.

٥- وجوب تأخر الحال عن صاحبها:

- إذا كانت الحال محصورة في صاحبها[١]، نحو:

"ما قدم الطلاب إلا طاقتهم".

(طاقتهم) حال معرفة بالإضافة، تعين برتبة التأخير بضابط المعنى.

- إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف الجر[٢]، نحو:

مررت به وحدَه.

(وحدَه) حال معرفة بالإضافة تعين برتبة التأخير لمانع موقعي.

- إذ كان صاحب الحال مجرور بالإضافة[٣]، نحو:

"سرّني تميزك الباهرَ".

(الباهر) حال معرفة بأل، تعين برتبة التأخير لمانع موقعي.

إذن، الحال عنصر حر في الحركة الموقعية التبادلية في إطار السياق الوارد فيه، ما لم يمنع مانع نحوي أو دلالي[٤].

- رتبة التمييز غير محفوظة، ومن صورها:

١- حفظ رتبة التمييز بالتأخير عن عامله:

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٥٧٩. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣١. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٥٧٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٧٨. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٢٩.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٠. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٨٠.

(٤) ينظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص٣٥.

إذا كان العامل فيه فعلاً جامداً[1]، نحو:

- "ما أحسنه الرجلَ".

(الرجلَ) تمييز معرفة بـ (أل)، تعين برتبة التأخير بضابط اللفظ ومانع العمل.

٢- جواز تقديم التمييز على عامله:

إذا كان فعلاً متصرفاً أو ما يعمل عمله[2]، نحو:

"النفس تطيب"، "تطيب النفس".

(النفس) تمييز معرفة بأل جاز وقوعه برتبة التقديم والتأخير، بضابط المعنى وحرية العمل.

ونحو: أهوى لها أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطْرِقٌ

ريشَ القوادمِ لم يُنْصَبْ له الشَّبكُ[3]

(ريشَ القوادم) منصوب على التمييز لاسم الفاعل (مطرقٌ).

إذن، التمييز عنصر حر في الموقعية التبادلية في إطار السياق الوارد فيه ما لم يمنع مانع نحوي أو دلالي[4].

- رتبة اسم لا النافية للجنس محفوظة:

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٣، ٧٤. وابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٢٢، ٢٢٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٤٠٠.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٤. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٦٣٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧١.

(٣) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص٨٠. وينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٥٨١.

(٤) ينظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص٣٥.

وهو ضمن تركيب (لا واسمها)، ولا يفصل بين لا واسمها المنفي[١].

نحو: أَشاءُ ما شِئْت حتى لا أزال لما لا أنتَ شائيه من شَأنِنا شأنى[٢]

(أنت) اسم لا معرفة (ضمير مخاطب) تعين برتبة التأخير عن لا؛ لمانع العمل.

ولا يتقدم المعمول على عامله؛ فـ (لا) عاملة فيما بعدها فتنصبه وبالتقديم يتم الفصل بينهما فيبطل عملها[٣].

إذن، اسم لا النافية للجنس ثابت مقيد الحركة[٤].

- رتبة اسم لا النافية المشبهة بليس محفوظة:

وهو ضمن تركيب (لا واسمها)، ولا يفصل بين لا ومرفوعها؛ لئلا يبطل عملها[٥].

نحو:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا[٦]

(الدار) اسم لا معرفة بـ (أل)، تعين برتبة التأخير عن لا لمانع العمل.

إذن، اسم لا المشبهة بليس ثابت مقيد الحركة.

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٨، ص١٠٥. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٩٥. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٠٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٣٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٧٤. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٦٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٠٦.

(٤) ينظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص٣٣.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٢٠. وابن الوراق، علل النحو، ص٤٠٨.

(٦) الشاهد بلا نسبة في ابن هشام، شذور الذهب، ص٢١٥.

- رتبة النعت محفوظة:

لا يتقدم النعت على المنعوت بالتبعية[1].

نحو قوله تعالى:﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[2].

(بالغَ) نعت معرفة (بالإضافة) لمنعوت نكرة (هدياً) تعين برتبة التأخير بمانع موقعي.

إذن، للنعت حركة حرّة يسار موقعه، وممتنعة يمينه[3].

- رتبة التوكيد المعنوي محفوظة:

فهو من التوابع، ولا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد[4]، نحو:

قول الشاعر:

أَوْفَتْ به حولاً وحولاً أجمعا حتى إذا الراجي لها تَوَقَّعا[5]

(أجمعا) توكيد معنوي معرفة لمؤكد نكرة (حولاً) تعين برتبة التأخير بضابط اللفظ والمانع الموقعي، فيبدو صحة توكيد الاسم النكرة بالتوكيد المعنوي المعرفة.

إذن، التوكيد المعنوي ثابت مقيد الحركة.

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٢٢٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٨٥.

(٢) سورة المائدة، من آية: ٩٥.

(٣) ينظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص٣٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٥٦. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٧٠. والأشباه والنظائر، ج١، ص٩٣.

(٥) الشاهد لابن العجاج، رؤبة بن عبد الله، في ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة، الكويت، د.ت، ص٩٢.

الفصل الثالث
دور اللفظة اللغوية في حلول الاسم المعرفة محل النكرة

المبحث الأول: اللفظ والطبيعة المعجمية

المبحث الثاني: اللفظ والصيغة الصرفية

- **المصدر**
- **اسم التفضيل**
- **كلمة شبيهك**

المبحث الثالث: اللفظ والتقدير

- **حدود الاتفاق والاختلاف بين النحاة**

الفصل الثالث

دور اللفظة اللغوية في حلول الاسم المعرفة محل النكرة

اللفظ هو الجانب الشكلي أو الخارجي للمفردة اللغوية منطوقاً كان أم متشكلاً من وجوه عدة، منها: المعجمي، والصرفي، وقد يحذف فيقدر غيره. وثمة دواعٍ تفضي إلى حلول المعارف محل النكرات وفق النحو الآتي:

المبحث الأول اللفظ والطبيعة المعجمية

لا تعدم أيّ وحدة لغوية عدا الحروف الانتماء لجذر معجمي تتشكّل منه وتصب في بوتقة معناه، وهي إما أن تكون متحققة الاستعمال، وإما أن تكون بانتظار معنى تصدق عليه[١].

نحو الجذر: (و ح د)، وينبثق عن هذا الجذر غير ما لفظ، منها في الأسماء غير الأعجمية المعارف، ومنها النكرات كما ورد في المعاجم القديمة، نحو: لسان العرب[٢]، والمعاجم المعاصرة، نحو: المعجم الوسيط[٣]، وربما المعاجم المستقبلية؛ إذ يمكن أن تصاغ من الجذر نفسه ألفاظ أخرى غير متداولة في الواقع اللغوي الاستعمالي، نحو: وَحْدان، وَحّادٌ، وَيْحَد، اليوحود، ووحادُ. "إذ إن صلة الاشتقاق إلى القياس كصلة النظرية إلى التطبيق، والمنطق إلى الواقع العملي فلا وجود للاشتقاق بلا قياس"[٤].

وللطبيعة المعجمية دور في حلول المعارف كما في نحو: (وحيداً، وحدَه) وهما لفظان يختلفان في اللفظ، فالأول نكرة والثاني معرفة، وكلا اللفظين ينتميان للجذر نفسه (وحد) ويشتركان في المعنى فـ "الواو والحاء والدال: أصل واحد يدل على الانفراد"[٥].

وهذا ما يسمى بالمعنى المحوري، و"هو المعنى الذي يتحقق تحققاً علميّاً في كل الاستعمالات المصوغة من هذا الجذر"[٦].

---

(١) ينظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص١١٠.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (وحد).

(٣) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٣، دار عمران، القاهرة، ١٩٨٥م.

(٤) ينظر: الياسري، عبد الكاظم، وعيدان، حيدر جبار، عناية أحمد بن فارس في (معجم مقاييس اللغة) في الدلالة المحورية، مجلة آداب الكوفة، عدد (٢)، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م، ص٢٢.

(٥) ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، ١٩٩١م، ج٦، ص٩٠.

(٦) الياسري، وعيدان، عناية أحمد بن فارس في (معجم مقايسس اللغة) في اللغة المحورية، ص١٥.

وينماز المعنى المحوري بالآتي[1]:

١. إمكانية استخراجه من كل استعمالات الجذر أو من أكثرها، استخراجاً يمكن أن يلمح صور هذا المعنى في سياقات الاستعمال لذلك الجذر، نحو الشكل الآتي:

الدلالة المحورية (الانفراد والتوحّد)	
	وَحْدَةُ النقد (في الاقتصاد السياسي): وزن ثابت من معدن معين المعيار، معرفة
	الوَحْدة (في النظام السياسي): اتحاد أمتين أو أكثر في الأمور السياسية، معرفة
	الوَحْدَة: الانفراد، معرفة ←
	مُتَوَحِّد، وحداً، وحوداً، منفرد، نكرة.
	وَحادة: انفراد، نكرة.
	وُحاد، موحَدَ: فرادى، نكرة.
	الوحدانيّ: المفارق للجماعة، معرفة.
	الأَوْحَدْ، الواحِدْ، ذو الوحدانيّة، المتَوَحِّد: صفات لله عز وجل، معارف.
	التوحيد: الإيمان بالله تعالى، معرفة.
	علم التوحيد: علم الكلام، معرفة.
	أَوْحَدْ: لا نظير له، نكرة. ←
	الواحِدْ: المتقدم في أمر ما ولا نظير له، معرفة.
	الواحِدْ: أول الأعداد الحسابية، معرفة.
	الواحِدْ: المنفرد، معرفة. ←
	الوحيدان: ماءان في بلاد قيس معروفان.
	الوحيد: حي من بني عامر، معرفة.
	الوحيد: بطن من العرب، معرفة.
	وحيد: علم اسم لرجل، معرفة.
	وحيد: منفرد، نكرة. ←

(١) البحث السابق، ص١٨.

٢. إن المعنى المحوري قد لا يكون مصرحاً به في المعجمات اللغوية كلها فهو من نسج اللغوي الفذ القادر على إيجاد تلك الصلة الجامعة بين المعاني، نحو: التَوَحّدُ: مرض يطلق على اضطراب في النمو العصبي يفضي إلى ضعف التفاعل الاجتماعي اللفظي وغير اللفظي.

وِحْدَةٌ: بمعنى الكلمة أو اللفظة المستقلة؛ إذ نقول: وِحْدَةٌ لفظية/ لغوية/ صرفية/ معجمية.

وَحْدةٌ: بمعنى مجموعة من المواضع المتعالقة فيما بينها تجتمع في جزء من كتاب.

٣. إن هذا المعنى يمكن أن نجده متحققاً بصورة مباشرة في الجذر اللغوي واستعمالاته وكذلك يمكن أن يلمح بصورة تحتاج إلى تأمل وإعمال فكر فيه في بعض الأحيان، نحو: الواحِدِيَّة (في الفلسفة): مذهب يردُّ الكون كله إلى مبدأ واحد.

تواحيد: جمع ميحاد وهي التلال المنفردة كل واحدة منها بائنة عن الأخرى.

الوُحْدانُ: رمال متقطعة.

الوَحَدُ (من الرجال): الذي لا يعرف نسبه ولا أصله.

المُوَحَّد: من حروف الهجاء، ما كان ذا نقطة واحدة من فوقه أو من تحته.

وقد استند غير واحد من اللغويين والمعجمين القدامى إلى نظريةٍ، مفادها أن كل جذر يحمل معنى أصلياً عاماً، واقترح أحمد بن فارس أن تسمى بالأصل، وهي بالتعبير المعاصر الدلالة المحورية للجذر اللغوي أو الاشتراك اللغوي، ومع تجلّي المعنى المحوري للجذر في كل لفظ من تلك الألفاظ المشتقة منه؛ فإن كل لفظ منها له معنى خاص به[1]، وقد يحمل اللفظ الواحد غير معنى كما تقدم.

ويبدو بتنوع الاشتقاق المعجمي الذي يتم بموجبه تحوّل الكلمة من شكل معجمي إلى آخر مع الثبات العام للمعنى ما يعدّ دليلاً على سعة العربية في التعبير[2]، ومسوغاً لحلول المعارف محل النكرات؛ إذ إن الطبيعة المعجمية والوظيفة التعبيرية للفظ تحتكم للموقع النحوي، وفق النحو الآتي:

- حلول المعرفة في موقع الخبر:

اللهُ الواحدُ.

الواحد: معرفة؛ بمعنى التَفَردُّ وهو من الجذر اللغوي (وحد) وفيه فائدة الخبر؛ إذ أسندت صفة الوحدانية لله عز وجل، وحلّ في موقع الخبر.

- حلول المعرفة في موقع الحال:

دخل الطلبة الوُحاد/ الواحد فالواحد.

الوُحاد: معرفة، بمعنى فرادى وهو من الجذر اللغوي (وحد) بيَّن هيئة دخول الطلبة وحلّ في موقع الحال.

وكذلك (الواحد): معرفة، بمعنى منفرد.

---

(1) الياسري، وعيدان، عناية أحمد بن فارس في (معجم مقاييس اللغة) في الدلالة المحورية، ص١٩.

(2) ينظر: الملخ، تقنيات الإعراب، ص٢٧٢-٢٧٣.

- حلول المعرفة في موقع التمييز:

نِعْمَ الدينُ التوحيد.

التوحيد: معرفة، بمعنى الإسلام وهو من الجذر اللغوي (وحد) وفسّر (الدين) المقصود بالمدح وحل في موقع التمييز.

- حلول المعرفة في موقع اسم (لا) النافية للجنس:

لا الوَحْدَةَ كالجماعة.

الوَحْدَةَ: معرفة، بمعنى الانفراد والعزلة وهو من الجذر اللغوي (وحد) ودل اتصاله بـ (لا) على نفي حكم المشابهة بين الوحدة والجماعة وحل في موقع اسم (لا) النافية للجنس فكأنه في معنى لا وحدةَ كالجماعة.

- حلول المعرفة في موقع اسم (لا) المشبهة بليس:

لا الأوحدُ هنا.

الأوحدُ: معرفة، بمعنى المتميز المتفرد عن غيره وهو من الجذر اللغوي (وحد) ودَلَّ مع اتصاله بـ (لا) على نفي وجوده في المكان وحل في موقع اسم (لا) المشبهة بليس.

لا الواحدُ كالاثنين.

الواحدُ: معرفة، بمعنى المنفرد، وهو من الجذر اللغوي (وحد) ودل مع اتصاله بـ (لا) على نفي حكم المشابهة بينه وبين الاثنين.

لا وحيدٌ موجود بل أخيه.

وحيدٌ: معرفة، علم اسم لرجل وهو من الجذر اللغوي (وحد) ودل مع اتصاله بـ (لا) على نفي وجود صاحب الاسم وحل في موقع اسم (لا) المشبهة بليس، ولا يشترط بالأعلام أن تتصل بالمعنى المحوري المعجمي للفظ، فهو من قبيل الاشتراك اللفظي فقط.

- حلول المعرفة في موقع نعت النكرة:

رأيت طفلةً وحدَها.

وحَدها: معرفة، بمعنى وحيدة وهو من الجذر اللغوي (وحد) وفيه نعت للطفلة المرئية وحل في موقع نعت النكرة (طفلةً)، ولا يلتبس هنا بالحال إذ المنعوت نكرة وصاحب الحال غالباً ما يكون معرفة.

- حلول المعرفة في موقع توكيد النكرة:

قرأت وَحْدَةً جمعاء.

وحدة: نكرة، بمعنى مجموعة من المواضيع في جزء من كتاب، وهو من الجذر اللغوي (وحد) وحل في موقع المؤكد وأكد بالتوكيد المعني جمعاء وتم فيه معنى الإحاطة.

المبحث الثاني اللفظ والصيغة الصرفية

للقالب الصرفي الذي تنتمي إليه اللفظة اللغوية دور في حلول المعارف كما في صيغتي المصدر، واسم التفضيل.

- المصدر:

فالمصادر تكون نكرة ومعرفة بـ (أل) والإضافة[١]، و(أل) في المصدر زائدة في أوله تنقله من التنكير إلى التعريف[٢].

وذكر ابن يعيش أن (أل) في المصدر تفيد التعريف لا غير[٣]، ووافقه أبو حيان وذكر أن لا خلاف في ذلك إلا ما ذهب إليه (صاحب الكافي) من أنها زائدة كما في (الذي والتي) ونحوهما؛ لأن التعريف فيها بغير (أل) ولا يجتمع على الاسم تعريفان وهو في حال التنوين معرفة لأنه في معناها، ولأنّ المضاف أيضاً معرفة والإضافة فيه للتخفيف[٤].

في حين ذكر السيوطي، أن الاختصاص في المصدر يكون بـ (أل) إما عهدية، نحو: (ضربت الضرب)، تريد معهوداً بينك وبين المخاطب؛ أي الضرب الذي تعلم، أو جنسية، نحو: (زيد يجلس الجلوس) مريداً الجنس والتنكير[٥].

ثم صرح أنه يُعني بالمصدر معرفاً، أن (أل) فيه للتعريف[٦].

وقال المبرد: "واعلم أن المصادر كسائر الأسماء، إلا أنها تدل على أفعالها فأما في الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام، فهي بمنزلة غيرها"[٧].

---

(١) ينظر: ابن الوراق، علل النحو، ص٣٦٤. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص١٠٢. والمبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٦٧.

(٢) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٥٠.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦، ص٦١.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٥، ص٢٢٦١، والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص٧٣.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٠١.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ج٥، ص٧٣.

(٧) المبرد، المقتضب، ج١، ص٢٦٧.

حلول المصدر خبراً:

ويخبر بالمصادر معرفة بـ (أل) وبالإضافة، نحو: هو الحقُ، هذا الباطلُ، ذاك وعدُ اللـهِ، هو دعوةُ الحق[١].

وقال أبو حيان: "إذا أخبرت عن ذات بمصدر ولا يلبس أن الخبر فاعل جاز باتفاق، نحو قولك: أَكَلَك اللحمُ، شَرِبَك السويق، أجاز ذلك البصريون وإن ألبس نحو: ضربك زيد، إكرامك أخوك، ولا يجيز ذلك الكوفيون"[٢].

وذكر أيضاً، إذا تخصص المصدر جاز الإخبار به، نحو: زيدٌ عدلٌ، يكون خبراً إذ كأنه هو[٣]. ولما جاز تعريف المصدر جاز القول (زيدٌ العدلُ).

وذكر السيوطي وجوب رفع المصدر خبراً عن اسم معنى[٤].

حلول المصدر حالاً:

نُقل عن ابن جعفر في شرحه لحد الحال عن الجزولي وتمثيله بـ (جاء زيد ماشياً) و(جاءني زيد مشياً)، أنه قال: "... جعل المشتق منها بياناً لهيئة الجائي وقت قيام المجيء به، لأن المشتق صفة للجائي في المعنى لا مجيئه، وجعل المصدر بياناً لهيئة المجيء وقت قيامه بالجائي؛ إذ المصدر وصف للمجيء لأنه حدث مثله وليس وصفاً للجائي؛ إذ الشخص لا يوصف بالحدث، فكأن الحال عنده تارة تكون هيئة للفاعل وتارة تكون هيئة لفعله"[٥].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٩-٣٨٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٢٤.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٢٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص١٣٧٣.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٣٧٤.

(٥) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٧٢٥ والحاشية.

فالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل، والحدث معنى قائمٌ بغيره سواء أصدرَ عنه كالضرب والمشي، أم لم يصدر كالطول والقصر[١].

وجاء الحال مصدراً معرفاً بـ (أل) والإضافة، نحو:

فأوردها التقريبَ الشدَّ منهلاً قطاهُ مُعيدٌ كرّةَ الوِرْدِ عاطِفُ[٢]

(التقريب، الشدَّ) مصدران حالان معرفان بـ (أل).

والمصدر المعرفة بالإضافة، نحو:

(جهدَك)، وذكر سيبويه أنه مصدر لا يستعمل إلا معرفة بالإضافة[٣]، وذكر الرضي الأستراباذي انتصابه على الحال في نحو: (فعلته جهدي) [٤].

ومن المصادر ما تلزمه الإضافة ويكون حالاً، نحو: (رجع فلانٌ عَوْدَه على بدئه) [٥].

ونحو: (وقع المصطرعان عِدلَيْ عير) [٦]، و(جاء محمد حسبَك من رجل).

(جهدك، عوده، عدلي، حسبك) أحوال مصادر معرفة بالإضافة.

وقد ورد الحال مصدراً بكثرة، وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره.

وشذ المبرد بجواز القياس، واختلف في النقل عنه؛ من أنه أجازه مطلقاً، أو فيما هو نوع الفعل، نحو: أتانا رجلة، وسرعة، وبطأ ونحو ذلك[٧].

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٣٩٩.

(٢) الشاهد للتميمي، أوس بن حجر، في ديوانه: تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٩٨٠م، ص٦٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٩.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٢٧.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩١.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٥٧.

(٧) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٧٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٠.

ورأى الرضي الأستراباذي جواز تعريفها وغيرها على أن انتصابها على الحال لا على حذف مضاف[1].

ويبدو للباحثة صحة القياس مطلقاً إن قبل الذوق الجملة؛ فالنحو قياس.

نحو: أرأيت طفلاً البكاءَ

بكى طفلٌ الإجهاش.

حلول المصدر تمييزاً:

يكون التمييز مصدراً، ويأتي مفرداً إذ لم يقصد اختلاف أنواعه، وإذا قصدوا اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعاً، نحو: (تخالف الناس أو تفاوتوا أذهاناً) [2].

وفي (أنت الرجلُ علماً) نُسب لأحمد بن يحيى أن المصدر في مثل (علماً) تمييز لأنه فاعل في المعنى، أي: أنت الكامل علماً، أي علمه[3] بمعنى كمال علمُه.

ولما جاء المصدر تمييزاً، بدا للدراسة جواز تعريف التمييز في الأمثلة السابقة، ولا سيما ما قد ورد مصدراً معرفة، نحو قول الشاعر:

علام ملئت الرعبَ والحرب لم تقد*.

حلول المصدر اسماً للا النافية للجنس:

نحو: لا بأس عليك.

ولما كان (بأس) مصدراً، جاز تعريفه، نحو: لا البأسَ عليك.

---

(1) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٩.

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٠.

(3) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٨.

* سبق الاستشهاد به، ص٥٨.

حلول المصدر اسماً للا المشبهة بليس:

نحو، قول المتنبي:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا[1]

حلول المصدر نعتاً للنكرة:

ورد النعت بالمصدر كثيراً، وله طريقان[2]:

1. **أن لا تريد المبالغة، على حذف مضاف، نحو: (مررت برجل عدل، فضل) تريد ذي عدل، وذي فضل.**
2. **أن تريد المبالغة، بجعل المنعوت هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه، تريد أن الرجل نفسه هو العدل، أو الفضل؛ لكثرة عدله وفضله جعلوه العدل والفضل. ولما جاز تعريف المصادر؛ يبدو للدراسة جواز تعريف ما نعت بها، فنقول: مررت برجل العدل/ الفضل، إن قبله الذوق اللغويّ.**

وينعت بالمصادر المضافة لمعرفة، نحو: (مررت برجلٍ حسبك من رجل) فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجل.

ومثله: كافيك، شرعِك، همِّك، هدِّك، نحوِك، فهذه كلها على معنى واحد[3].

---

(1) الشاهد للمتنبي في ديوانه، دار بيروت، ١٩٨٣م، ص٤٤٢.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٩، ٥٠. وابن عصفور، شرج جمل الزجاجي، ج١، ص١٩٨. والأزهرين شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١١٣.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥٠.

ورأى ابن يعيش، مع أنها مصادر مضافة إلى معارف وإضافة المصدر صحيحة تعرف، إلا أنها في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال والاستقبال؛ لذا لا تفيد التعريف[١]، ورأى الأزهري أن إضافتها غير معنوية مع دلالتها على لحظ معنى النعت[٢].

ويبدو للباحثة أن الصواب فيما نقل سيبويه عن يونس والخليل من أنها معارف نعتت بها النكرة وقد استدلا بكلام العرب، ووافقهما سيبويه[٣].

كما مثل سيبويه للمضاف إلى معرفة - في ذكره المعارف - بالمضاف إلى الضمير (الكاف) مبيناً أنه صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سار أمته، وقال في موضع لاحق: "لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة"[٤]. ولا خلاف أن الضمائر معارف.

وقد ساوى السيرافي بين لفظ النكرة والمعرفة في الأسماء المضافة مرجعاً الأمر لمراد المتكلم، ورأى أن الأصل في إضافة الاسم إلى المعرفة أن يتعرف؛ لأن اللفظ يوجب ذلك باختصاصه إلى ما أضيف إليه[٥].

وتتفق الباحثة مع حسن الملخ "بانتصاره للتفسير الشكلي الذي يعتمد الأمارة اللفظية؛ إذ إن النظر في المعنى يحتاج إلى إدراكه ولا يشترط في كل متعلمي العربية أن يتساووا في الإدراك؛ لهذا مع أن الأصل في التفسير الصرفي تضافر المبنى والمعنى إلا أن الغاية التعليمية ترجح جانب المبنى، فالشكل أقوى من مضمونه أحياناً"[٦].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥١.

(٢) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١١٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج٢، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٥، ٩٧.

(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٥٦، ٥٧.

(٦) ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٧٦.

وفي تفسيره لأصول الاسم بأسلوب فصل الشكل عن المعنى الذي يقصد به إعطاء الاسم حكمين: حكماً من جهة الشكل والآخر من جهة المعنى، وهذان الحكمان يخرجان من بنية واحدة على شكل خطين متوازيين فلا يتقاطعان، إذ ينتج عن تقاطعهما التناقض ممثلاً بالمصادر وأسماء الفاعلين، فهي شكل الأسماء ومعنى وتصرف الأفعال، وعدّه تناقضاً في الاستعداد لا في الذات مبيناً أن ليس من التناقض العلمي أن تكون الكلمة على جهتين متناقضتين، لكن التناقض أن تخرج الجهتان من سمة واحدة في الكلمة، فاسم الفاعل والمصدر لا يعملان بشكلهما بل بمعنى كل واحد منهما، وهي رؤية جمهور نحاة العرب.

وعدّ الملخ هذا الفصل أحد المعايير الثلاثة في بناء القواعد التي تقوم على عنصرين "الشكل والمعنى[1]، وفي ضوء رؤية النحاة ومعايير الملخ، يبدو للباحثة أن المصادر وأسماء الفاعلين المضافة للمعارف معارف بالشكل ولا تستبعد بالمعنى بيد أنه يرتبط بالسياق والواقع الاستعمالي اللغوي الواردة فيه.

حلول المصدر توكيداً معنوياً للنكرة:

رأى ابن عصفور أن التوكيد المعنوي ينقسم إلى قسمين، قسم يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه، ويكون بالنفس والعين وأخواتهما.

وقسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وهو التوكيد بالمصدر، نحو:

قولك: "مات زيد موتاً، قتلت عمراً قتلاً".

---

[1] ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٧٧، ١٧٨.

وذلك أن الإنسان قد يقول: "مات فلان" مجازاً وإن كان لم يمت أي كاد يموت وكذلك "قتلت زيداً" قد يقوله ولم يقتله؛ أي بلغتُ به القتلَ، فإذا قال: "مات عمرو موتاً" و"قتلت زيداً قتلاً"، كان الموت والقتل حقيقيين[1].

ووافقه السيوطي في قسمته إلا أنه ذكر أن التوكيد بالمصدر لإزالة الشك ورفع توهم المجاز عن الحدث لا الحديث، ونسبه إلى الآمدي وغيره[2].

ولما جاز توكيد المعارف بمصدر نكرة، بدا للباحثة جواز توكيد النكرة بالمصدر نكرة كان أم معرفة، وعليه نقول: "مات رجلٌ الموتَ" "قتلتُ رجلاً القتل"؛ إذ المقصود من التوكيد إزالة الشك عن الحديث أو الحدث بغض النظر عن المحدث عنه سواء كان معرفة أو نكرة.

- اسم التفضل:

ومن حالاته أن يكون معرفاً بـ (أل)، ومضافاً إلى معرفة[3]، ولا تكون (أل) في أفعل التفضيل في موضع من المواضع إلا للعهد[4].

ويجيء اسم التفضيل في موقع النكرات مسوغاً لحلول المعارف، وذلك تبعاً لصيغته الصرفية، وفق النحو الآتي:

---

(1) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ٢٦٣.

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٩٦.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٤٥٢. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٥، ص٢٣٢٠، ٢٣٢٤. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٠٣، ١٠٥. والسيوطي، همع الهوامع، ص١١٢.

(4) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي الأستراباذي، ج٣، ص٤٥٣.

حلول اسم التفضيل خبراً:

يقع اسم التفضيل خبراً[1] معرفاً بـ (أل) التعريف، نحو:

قوله تعالى: ﴿هو الأولُ والآخرُ﴾[2].

ويعرف بالإضافة إلى معرفة، نحو قول الشاعر:

وميةُ أحْسَنُ الثقلين جِيداً وسالفةً وأحسَنهُ قذالا[3]

و"قال البصريون هو معرفة بالإضافة على كل حال إلا أن يضاف إلى نكرة"[4].

وفي "المسجد الأقصى أولى القبلتين".

(أحسنُ، أولى) أسماء تفضيل معرفان بالإضافة للمعرفة، وقعا في موقع الخبر.

حلول اسم التفضيل حالاً:

وقد أشار سيبويه إلى ذلك تحت باب "ما ينتصب من الأسماء لأنها أحوال تقع فيها الأمور"، نحو: "البر أرخص ما يكون قفيراً"، "عبد الله أحسنَ ما يكون قائماً"[5].

ولما و قع (اسم التفضل) حالاً، بدا للدراسة صحة تعريفه بـ (أل) أو بالإضافة، نحو: البرُّ أرخصه/ الأرخص...، عبد الله أحسنه/ الأحسن...

ولا سيما أنه ورد اسم التفضيل حالاً معرفة (الأول) نحو: دخل الطلبة الأول فالأول.

حلول اسم التفضيل تمييزاً:

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١١٤.

(٢) من آية (٣) سورة الحديد.

(٣) الشاهد لذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، في ديوانه، تحقيق: عبد القدوس صالح، ط١، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م، ص١٥٢١، وذكر أبو حيان الصدر في ارتشاف الضرب (فمية أحسن الثقلين جيدا)، ج٥، ص٢٣٢٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٠٠-٤٠٢.

يبدو للباحثة صحة حلول اسم التفضيل في موقع التمييز على كراهة في الاستعمال، نحو:

هذا هو الرأي الأوّل.

حلول اسم التفضيل اسما للا النافية للجنس:

يبدو للباحثة صحة حلول اسم التفضيل في موقع اسم لا النافية للجنس، نحو:

- لا الأولَ دوماً في المقدمة.

حلول اسم التفضيل اسما للا المشبهة بـ "ليس":

يبدو للباحثة صحة حلول اسم التفضيل في موقع اسم لا المشبهة بليس، نحو:

- لا الأولُ موجوداً بل الثاني.

حلول اسم التفضيل نعتاً للنكرة:

ومما ينعت به اسم التفضيل، وخص الأزهري المبني من فعل الفاعل، نحو: (أفضل) وفعل المفعول نحو: (أحسن) [1].

ويبدو صحة النعت به قياساً إن رضيه الذوق اللغوي الاستعماليّ في نحو: كتبت نصاً الأفضل، كتبت نصاً أحسنَ النصوص.

- كلمة (شبيهك):

اتفق النحاة على معرفة كلمة (شبيهك) المضافة إلى الضمير مرجعين ذلك إلى صيغتها الصرفية؛ فهي على وزن (فعيل) وهو موضوع للمبالغة، فصارت المبالغة فيه تغني عن شبه المعروف فلذلك تعرف[2].

---

(١) ينظر: الرملي، شرح الآجرومية، ص١٧٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١١١. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١١٥.

(٢) ينظر: ابن الوراق، ص٣٨٤. وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص١٥٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٢٦. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٧٢.

ويبدو للباحثة دور الصيغة الصرفية للفظة (شبيهك) في حلولها في غير ما موقع من مواقع النكرات، وفق النحو الآتي:

- في موقع الخبر، محمدٌ شبيهُك.
- في موقع الحال، رأيت الرجلَ شبيهَك.
- في موقع التمييز، سلمت على الرجل شبيهَك.
- في موقع اسم لا النافية للجنس، لا شبيهَك موجود.
- في موقع اسم لا المشبهة بليس، لا شبيهُك موجوداً بل سواه.
- في موقع نعت النكرة، مررت برجلٍ شبيهِك.

المبحث الثالث اللفظ والتقدير

التقدير ظاهرة نحوية لا تنفك عن ظاهرة الحذف اللغوي بل هي تابعة لها، و"بدا الحذف في العربية بكثرة؛ إذ إنها تميل بطبيعتها إلى التخفيف والإيجاز والاختصار"[١]، "فالتقدير يأتي بعد حذف اللفظ مع ترك دليل عليه"[٢].

والحذف إسقاط لصيغة لفظية أو أكثر داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، ويفترض وجوداً نحوياً لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد[٣].

والعلاقة بين الحذف والتقدير تلازمية؛ "إذ الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير ليس إلا حذف بعض أجزاء النص الكلامي في اعتبار النحاة[٤].

و(الحذف والتقدير) اصطلاح محدد المفهوم، يدل على المعنى الجديد الذي صار لهما باجتماعهما إذ صار الحذف والتقدير ظاهرة لغوية أو موقفاً نحويّاً وظاهرة لغوية معاً، وهذه الظاهرة تتناول الجملة وأجزائها داخل التركيب الكلامي، لا الصيغ والمفردات اللفظية قبل تركيبها[٥]. فاللفظ المحذوف غير موجود؛ بل لا سبيل إلى تقديره إلا بمراعاة المفسر المذكور، فالمذكور هو الأصل وغاية التقدير أن يجعل المحذوف لفظاً مماثلاً له مما يفضي إلى أن الأصل ليس اللفظ المحذوف المقدر بل النص اللغوي المذكور[٦].

---

(١) ينظر: عزوز، بسمة، ضوابط التقدير في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥–٢٠١٦م، ص١١.

(٢) ينظر: حسن الملخ، نظرة الأصل والفرع في النحو العربي، ص١١٥. وبسمة عزوز، ضوابط التقدير في النحو العربي، ص١٢.

(٣) ينظر: أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص٢٠٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص٢٠٩–٢١٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص٢٤٢.

وقسم النحاة المحذوف إلى قسمين:

1. **الحذف الجائز: ما يجوز ذكره كما يجوز عدم ذكره وهما سواء من حيث سلامة القاعدة النحوية.**
2. **الحذف الواجب: ما لا يجوز ذكره وإن كان يمتنع تقديره لسلامة القواعد النحوية[١].**

فالنحاة يلجؤون للتقدير لتسوية الصناعة اللفظية؛ أي إن وجود العامل يستدعي بضرورة وجود معمول والعكس كذلك، فإذا حذف أحدهما يلجا النحوي للتقدير حتى لو كان المعنى صحيحاً[٢].

واشترط النحاة في المحذوف[٣]:

1. **ضرورة العلم به.**
2. **وجود قرينة دالة عليه.**
3. **عدم فساد المعنى[٤].**

ولا بد من مراعاة المعنى عند تقدير المحذوف، فاللفظ المقدر يكون معلوماً لدى المتكلم والسامع معاً، إذ إن المتكلم يترك قرينة أو دليلاً على الجزء المحذوف في الكلام ليدركه السامع[٥].

---

(١) ينظر: أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص٢٤٥.

(٢) ينظر: عزوز، ضوابط التقدير في النحو العربي، ص٢٩.

(٣) ينظر: أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص٣٤٣-٣٤٤.

(٤) ينظر: عزوز، ضوابط التقدير في النحو العربي، ص١١.

(٥) ينظر: الرسالة السابقة، ص٢٨.

ويبدو للباحثة أن صحة اللفظ المقدر تتأتى من موافقته للمعنى بغض الطرف عن أنه معرفة أو نكرة؛ إذ إن للتقدير ضوابط تخلو من اشتراط إحدى الصيغتين[١].

و"تقدير المحذوف يعتمد على الاجتهاد الذاتي"[٢]، الأمر الذي يسوغ حلول المعارف محل النكرات بالتقدير، كما الآتي:

- تقدير الخبر المعرفة:

إن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها؛ فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلها، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما؛ فيحذف لدلالتها عليه ومجيء اللفظ للدلالة على المعنى، فإذا علم دونه جاز أن لا يؤتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً، فحذف المبتدأ مرة والخبر أخرى[٣].

ومما حذف فيه الخبر:

١- الجوابات، نحو قول القائل: "من عندك"؟ فتقول: "زيد".

والمعنى (زيد عندي)، وقد تُرك للعلم به؛ إذ السؤال كان عنه[٤].

ونحو القول في جواب السائل: "من القائم؟ فتجيب: زيد".

والمعنى (زيد القائم) [٥].

---

(١) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص١٤١-١٤٣.

(٢) عزوز، ضوابط التقدير في النحو العربي، ص٥٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٨.

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٥٢.

ونحو: "من في الدار؟ والجواب: زيد"[1]، ويبدو للباحثة صحة التقدير باسم الإشارة (هنا) فـ (عندي، القائم، هنا) معارف حلت في موقع الخبر بالتقدير.

٢- بعد (إذا) حرف المفاجأة:

نحو: خرجت فإذا السبع بالباب.

السبع: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره عند النحاة (حاضر أو موجود)؛ لأن (إذا) الفجائية تشعر بالحضور، وفي حين رأى ابن يعيش والرضي الأستراباذي وجوب الحذف والتقدير، رأى الأزهري بجواز الحذف[2].

ويبدو للباحثة صحة التقدير بـ (أمامي/ تجاهي)، وهو ظرف تلزمه الإضافة للتعريف وحصول الفائدة منه[3]، وفيه معنى الحضور.

٣- أن يكون المبتدأ لفظاً صريحاً في القسم:

نحو: لعمرك، ايمن الله، أمانة الله، يمين الله، وقد وجب الحذف؛ لأن الخبر معلوم ودل جواب القسم عليه وسد مسده، والتقدير عند الجمهور (قسمي، يميني) [4].

ويبدو للباحثة صحة التقدير بـ (ربي، حلفاني) وهما وما قدر النحاة أسماء معارف بالإضافة لضمير المتكلم حلت في موقع الخبر المحذوف بالتقدير.

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٨٨.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٦. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٤. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٨.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٢٦-١٢٧.

(٤) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٤٥. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٥٢. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٨٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٤٣.

وقدر الرضي الأستراباذي الخبر بـ (ما أقسم به) للمبتدأ (لعمرك) [1]، و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) بدلالة لفظ المبتدأ عليه.

٤- إذا كان المبتدأ واقعاً بعد لولا:

وقال الجمهور بحذف الخبر وجوباً؛ لتحقق شرط القرينة الدالة على الخبر فهو معلوم بمقتضى (لولا) إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء اللزوم، وطول الكلام بالجواب دالاً على المحذوف ومغنياً عنه فالتزم الحذف تخفيفاً، وجواب (لا) هو اللفظ الساد مسد الخبر.

وتقدير الخبر عند النحاة في ألفاظ ثلاثة: (موجود، حاضر، مانع) [2].

حتى رأى الرضي الأستراباذي أن (لولا) تدل على أن الخبر الذي بعدها (موجود) لا (قائم) ولا (قاعد) من أنواع الخبر[3].

في حين ذكر ابن يعيش مجيء (قائم) خبراً للمبتدأ بعد (لولا)، في نحو: (لولا زيد قائم لخرج محمد)، والمعنى من (لولا) أن الجملة الثانية لم تقع بسبب الأولى، إلا أنه حذف الخبر (قائم) لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره وأضحى التقدير بـ (حاضر أو مانع).

وربما يقع بعد (لولا) هذه الفعل والفاعل؛ لاشتراكهما في معنى الآخر فلا فرق من جهة المعنى بين (زيد قائم) و(قام زيد) [4].

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٨٤.

(٢) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٢٩٨-٢٩٩. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٤٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٥. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٥١. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٧٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٤١-٤٢.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٥.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٥.

وأورد قول الشاعر:

لا درُّ درُّك إني قد رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَ لِمحْدودِ[1]

ورأى ابن يعيش أن المراد (لولا الحد) [2].

فيبدو للباحثة صحة تقدير غير ما لفظ خبراً للمبتدأ بعد (لولا) مع أدائها لوظيفتها في الربط بين الجملتين، وفق النحو الآتي:

- لولا زيد لأكرمتك، التقدير: معك، صاحبك.
- لولا زيد لخرج محمد، التقدير: عندنا.
- لولا زيد لكان خروجنا اليوم، التقدير: ضيفنا، هناك.
- لولا علي لهلك عمر، التقدير: هنا.

وهي ألفاظ معارف حلت في موقع الخبر بالتقدير وتم بها، وبدت متناسقة بين الألفاظ في سياق الجملة، وقد ارتبطت الجملة الأولى بالثانية وصارتا كالجملة الواحدة، ودلت (لولا) على انتقاء اللزوم.

٥- أن يعطف على المبتدأ اسم بـ (واو) وهي نص في المعية:

نحو قولهم: (أنت وربك)، فتقديره: ربك مكافئك أو مجازك[3]. وهي أخبار معارف بالإضافة، ويبدو للباحثة صحة التقدير بأخبار معارف بـ (أل)، نحو: (أنت وربك المكافئ، المجازي، الأعلم).

٦- أن يكون المبتدأ مصدراً مضافاً إلى فاعله، والحال سدت مسد الخبر، نحو: (ضربي زيداً قائماً).

---

(١) الشاهد للجموح، في المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٩٦.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٤٦.

٧- أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى ما يؤول بالمصدر، نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائماً).

٨- أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، نحو: (أكثر شربي السويق ملتوياً).

وخبر ذلك كله في الأمثلة السابقة مقدر بـ (إذا كان) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقاً بمحذوف والتقدير حاصل[١].

وفصل ابن يعيش القول في (ضربي زيداً قائماً) بالآتي:

(ضربي): مصدر مضاف إلى الفاعل، و(زيداً): مفعول به، و(قائماً): حال، والكلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه لأن المبتدأ فيه بلا خبر، والتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً، فـ (إذا) هي الخبر[٢].

وتقدير الجمهور، إذا أريد الماضي قدر بـ (إذ)، وإذا أريد المستقبل قدر بـ (إذا) [٣].

وأرجع ابن يعيش التقدير بظرفي الزمان (إذ، وإذا) دون المكان لكثرة الإخبار بها عن الأحداث، والإخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بهما أولى فكانتا أولى من غيرها من ظروف الزمان لشمولها، فـ (إذ) يشمل جميع ما مضى، و(إذا) تشمل جميع المستقبل، فلما أريد تقدير جزء من الزمان كانتا الأولى بذلك[٤].

في حين ذكر السيوطي التقدير بـ (ثبت، قلّ، عَدِم) [٥].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٦-٩٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ص٩٧. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٥٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٤٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٧.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٤٤-٤٥.

"والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هي الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله، واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال، فقد حصل شرطاً وجوب الحذف"[1].

وجنح الأخفش ومن تبعه إلى التقدير بمصدر مضاف إلى صاحب الحال مقدر قبل الحال تقديره: ضربي زيداً (ضربه) قائماً، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد[2].

وضربه: مصدر معرفة بالإضافة، ويبدو الأصوب؛ فقد رأى الرضي الأستراباذي أن الأصل في التقدير الحمل على اللفظ، لأن مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى، وإذا اجتمع الأمران كان تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس[3].

وبدا للباحثة لما أريد تقدير جزء من الزمان؛ صحة التقدير بظرف الزمان: (الآن أو الساعة)، فهي تعبر عن ذلك أو حتى (اليوم) أو (البارحة) فلا يعقل أن الفعل (ضرب) يستمر طوال اليوم، وهي معارف.

كما ترى بصحة التقدير بظرف المكان (أمامي)؛ فالظرف حدث ولا بد للحدث من ظرف زمان ومكان، أو اسمي الإشارة للمكان (هنا، وهناك)، أو (هذا، وذلك)، كما ترى بصحة التقدير بنحو (الغلام، الفتى).

ولما كانت القرينة الدالة على الخبر هي الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام؛ بدا للباحثة صحة الإخبار بالألفاظ المعارف السابقة، ففي كل منهما خبرٌ عن الحدث (ضرب) مقيداً بالقيام وسد مسده الحال.

---

(١) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٧٩.

(٢) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٤٦. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٩٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨١. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٤٧.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٥٧.

وفي (أخطب ما يكون الأمير قائماً).

(ما) مضافة للفعل (يكون) بتأويل المصدر كون، وذكر العكبري تقدير الخبر بـ (يوم الجمعة)[١]، وذكر ابن يعيش نقله عن العرب[٢]، ورأى الأخفش تقدير الخبر بـ (كونه) [٣]، وقدر أبو حيان الخبر بـ (بيننا) [٤].

و(يوم الجمعة، كونه، بيننا) أسماء معارف بالإضافة حلت في موقع الخبر بالتقدير كما ترى الباحثة بصحة التقدير بـ (الآن) ظرف الزمان المعرفة بـ (أل) وظرف المكان المعرفة بالإضافة (عندنا).

وفي (أكثر شربي السويق ملتوياً).

رأى الأخفش تقدير الخبر بـ (شربه) [٥]، وهو مصدر معرفة بالإضافة، كما يبدو للباحثة صحة التقدير بظرف الزمان المعرفة (الآن)

وفي (حسبُك يَنَم الناس).

الجمهور أن الخبر محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: (حسبُك السكوتُ ينم الناس) [٦]، و(السكوت) مصدر معرفة بـ (أل) حل في موقع الخبر بالتقدير.

---

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٤٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص٩٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨١.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٩٣.

(٥) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الضرب على الكافية، ج١، ص٢٧٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٨١.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٩٢. والسيوطي، همه الهوامع، ج٢، ص٤٤.

- تقدير الحال المعرفة:

والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه[1].

وغالباً ما تتعلق شبه الجملة بمحذوف، كما في قولنا: "عاد محمد من الجامعة".

فشبه الجملة (من الجامعة) متعلق بحال محذوف يمكن أن يكون تقديره (وحدَه) وقد دلت شبه الجملة عليه فحذف لأمن اللبس، إذ يجوز أن يذكر، فتقول:

"عاد محمد وحده من الجامعة"[2].

وفي نحو: "نعم، رأيته".

وتكون الجملة إجابة للسؤال: هل رأيت محمداً وحدَه؟

ويجوز أن يذكر، فيجاب: "نعم، رأيته وحدَه"، وحذف لقرينة الاستفهام عن الحال، وذكره في السؤال.

وفي: "بذلت".

وتكون الجملة إجابة للسؤال: كيف الامتحان اليوم؟

ويجوز أن يذكر، فيجاب: "بذلت جهدي"، وحذف لقرينة الاستفهام عنه.

- تقدير التمييز المعرفة:

"ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه"[3].

نحو: (سئمت).

وتكون الجملة شكوى من تلميذ ضاق ذرعاً بأستاذه.

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٥٩.

(٢) ينظر: الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٩٥.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص٧٣.

ويجوز أن يذكر، فيقول: سئمت القلق/ الإهمال.

وقد حذف لإبقاء الإبهام عن سبب ضيقه.

- تقدير اسم (لا) النافية للجنس (المعرفة):

ويحذف اسم (لا) النافية للجنس في نحو: (لا عليك) والتقدير (لا بأس عليك) أي لا شيء عليك، وأرجع ابن يعيش الحذف لكثرة الاستعمال تخفيفاً[1].

ويبدو للباحثة صحة التقدير بـ (لا بأس الله عليك) أي لا عذاب الله عليك أو بأس الحرب/ بأس المرض، وعندها اسم (لا) المحذوف قد يكون معرفة بالإضافة وقد يكون معرفة بـ (أل)، نحو: لا البأس عليك، وتكون (أل) جنسية للاستغراق أن نفي جنس البأس عن الخبر أيّاً كان.

ومثله (لا كزيد رجل).

والتقدير عند ابن يعيش (لا أحدَ كزيد رجل) [2].

ويبدو للباحثة صحة التقدير بـ (الرجل).

و(الرجل) هنا معرفة بـ (أل) العهدية، كأن يكون القائل يقصد رجلاً معروفاً للمخاطب، ويريد نفي المشابهة بينهما في الرجولة.

في حين مثل الرضي الأستراباذي بـ (لا كزيد) دون ذكر (رجل)، والتقدير(لا أحد كزيد) [3].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١١٤. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٠٣١. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٠٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١١٤.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٨٣.

ويبدو للدراسة صحة التقدير بـ (محمد/ هو) والمعنى نفي عموم المشابهة المطلقة بين زيد ومحمد، أو هو، أو الوجه المقصود بين المتخاطبين.

- تقدير اسم (لا) المشبهة بليس (المعرفة):

ويبدو جواز حذف اسم (لا) المشبهة بليس، وتقديره باسم معرفة، نحو: (لا كأبيه بل أمه).

اسم (لا) محذوف، ويمكن تقديره بـ (الولد) أو (حمزة).

والمعنى نفي مشابهة الولد لأبيه، والولد معروف بين المتخاطبين، أو بذكر العلم (حمزة).

وفي (لا مريداً سواها).

اسم (لا) محذوف، والتقدير (لا أنا مريداً سواها).

وذلك أن يكون القائل يريد التأكيد والإصرار على اختياره – أيّاً كان – ويزيد من رفع صوته فيفهم أنه المريد، فلما عُلِمَ الاسم حذف (أنا) ضمير المتكلم المعرفة.

- تقدير المعرفة نعتاً للمنعوت النكرة:

يجوز حذف النعت مع العلم به، وإن كان هذا قليل؛ إذ جيء به في الأصل لزوال الاشتراك في معرفة أو تخصيص في نكرة وحذفه عكس المقصود[1].

نحو: (قرأت كتاباً).

كتاباً منعوت نكرة، والنعت محذوف تقديره (هذا)، والنعت حذف لما دلت عليه قرينة حالية كأن أشار القائل بالكتاب نحو المخاطب فعرفه، فأغنت الإشارة عن لفظ الإشارة (هنا) النعت.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦٣. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٣٧. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١١٩. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٨٨.

كما يكون الغرض منه الثناء والمدح وهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما؛ وقد حذف على قلة وندرة عند دلالة الحال عليه وإن عريت الحال من الدلالة لم يجز الحذف[١].

ومن ذلك قوة دلالة سياق الحال، بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام النعت، كأن تقول في سياق مدح وثناء لإنسان (كان والله رجلاً) وتزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها[٢]، فيفهم من ذلك أنك أردت (كريمَ الخلق/ موفق الخطا، موفور الحظ، الكرم)، وهي ألفاظ معارف حلت في موقع نعت النكرة بالتقدير.

وكذلك في سياق الذم، نحو: (سألت فلاناً فرأيته رجلاً)، وتزوي وجهك وتقطبه[٣]، فتغني عن (سيء الخلق/ لئيم الطباع/ البخل)، وهي ألفاظ معارف حلت في موقع نعت النكرة بالتقدير.

- تقدير توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي:

وقد يحذف المؤكد وفي توكيده خلاف؛ إذ إن التوكيد للتطويل والحذف للاختصار فتنافيا، وإنه لا دليل على المحذوف.

وردّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره، والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف، وأكثر ذلك في الصلة، نحو: (الذي ضربت نفسه زيد) والتقدير (ضربته) [٤].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٦٣.

(٤) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٧٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص٢٠٥، ٢٠٦.

ويبدو للباحثة صحة تقدير المؤكد (رجلاً) النكرة، (الذي ضربته نفسه زيد) وقد دل لفظ التوكيد المعنوي (نفسه) على المؤكد المحذوف.

ونحو: (قضيت يوماً في القلق).

كأن تكون جملة لأحدهم بعد عودته من إنجاز عمل ما، بصوت منخفض ووجه شاحب.

ويبدو صحة توكيد المؤكد النكرة (يوماً) بلفظ التوكيد المعنوي المعرفة (كله) وقد أفاد الإحاطة، ودلت عليه قرينة سياق الحال.

- حدود الاتفاق والاختلاف بين النحاة:

تباينت آراء النحاة في حلول المعارف محل النكرات، وبدا اتفاق واختلاف فيما بينها تمثل في المدارس النحوية وفي المدرسة الواحدة وفق الآتي:

تعريف الخبر:

أشار سيبويه في سياق حديثه عن التقديم والتأخير بين النكرة والمعرفة إلى تكافؤ المعرفتين[١].

وفي شرح السيرافي: تتكافأ المعرفتان في جعل إحداهما خبراً عن الأخرى[٢].

وذكر سيبويه في حال اجتمع نكرة ومعرفة يبتدأ بالمعرفة، ثم يذكر الخبر وهو أصل الكلام[٣].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٥٥.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: فهمي أبو الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م، ج٣، ص١١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٢٨.

وقال السيرافي: إن جواز الإخبار عن الشيء معقود بوقوع الفائدة للمخاطب وتعريفه ما يجوز أن يجهله[1].

وخلص الجرجاني إلى أن كل موضع حصلت فيه الفائدة جاز تعريف الخبر فيه[2].

والجدير بالذكر أن الأنباري لم يتناول تعريف أو تنكير الخبر في المسائل الخلافية التي ناقشها، بيد أنه مثل بمجيء الخبر معرفة في غير ما مسألة تتعلق بالمبتدأ والخبر[3].

وقسّم ابن عصفور المبتدأ والخبر بالنظر إلى التقديم والتأخير إلى ثلاثة أقسام*: منها قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ، ومنه أن يكونا معرفتين. ثم ذكر مجيء المبتدأ والخبر على ثلاثة أشكال؛ فيكونان معرفتين أو نكرتين، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة.

وإن كانا معرفتين فالذي تقدر أن المخاطب يجهله هو الخبر، وإن اختلفا كان الخبر نكرة؛ لأنه ينبغي أن يكون هو المجهول ولا يجوز العكس إلا في ضرورة الشعر، وعدّه من قبيل القلب بالنظر إلى اللفظ[4].

ووافق ابنُ أبي الربيع ابنَ عصفور في شرحه لاجتماع المعرفة والنكرة، بيد أنه ربط الخيار في حال معرفتهما بالمعنى وقسمه إلى قسمين:

- أن لا يختلف المعنى بجعل أي منهما مبتدأ والآخر خبراً.
- أن يختلف المعنى ولا خيار في هذا النوع لأن المعنى يتغير[5].

---

(1) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سبويه، ج٣، ص٥.

(2) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٠٥-٣٠٦.

(3) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، م(٥)، ص٤٠، م(٦)، ص٤٨، م(٧)، ص٣٥، م(٩)، ص٦١.

* القسم الثاني الذي يلزم فيه تقديم الخبر، والثالث بالخيار وتطرق فيه للخبر المفرد والجملة، وليسا من وكد الدراسة.

(4) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٥٣-٣٥٥.

(5) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٧١١-٧١٨.

وبدا للباحثة اتفاق النحاة على حلول الاسم المعرفة في موقع الخبر؛ فمنهم من صرح ومن أومأ، ومن قنَّن الأمر وعلّل، وإن بدت التعليلات متباينة بعض الشيء إلا أنها تصب في صحة وروده معرفة.

تعريف الحال:

ذكر سيبويه مجيء المصادر في موقع الحال معرفة بـ (أل) نحو: (العراك)، وبالإضافة نحو: (جهدَك)، وما شُبِّه بها من أسماء، نحو: (الجمّاءَ الغفيرَ)، وصفات نحو: (الأول) وقعت في موقع الحال وهي شاذة كما شذت المصادر في بابها إذ كانت حالاً وهي معرفة. وقال: "وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله"[1].

ووافقه السيرافي في شرحه، وأشار إلى نحو (أيادي سبأ)، فموضعه من الإعراب حال، وهو معرفة وفيه وجهان:

- أنه معرفة وقع موقع الحال، يريد (متفرقين)، كما (أرسلها العراك) يريد معتركة و(القوم فيها الجماء الغفير) يريد مجتمعين.
- أن تجعل (سبأ) في تقدير منكور، وتضيف (أيدي) إليه فتكون منكورة، وعندها لا كلام في وقوعها حالاً[2].

وقال السيرافي في موضع لاحق: لا تكون الحال إلا نكرة[3].

وبالنيابة عن الحال قال الشلوبين، ورأى أن لا وجود للتعريف إلا على هذا الوجه أي المصدر النائب مناب الحال.

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٩٧، ٣٩٨.

(2) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٠٣.

(3) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٣٥١.

وفي نحو: (ادخلوا الأولَ فالأول).

(الأوَل) هو وصف للترتيب المحذوف، والترتيب مصدر واقع موقع الحال أي ناب منابه، والحال الذي ناب منابه نكرة وهو (مرتبين)، وهذا معنى قول الجزولي (في حكم النكرة). مرجعاً ذلك إلى أن حق الحال أن تكون نكرة، وحق ما ناب منابها وأعرب إعرابها وأغنى عنها أن يكون نكرة مثلها، لكن لما كان الذي ناب منابها غير حال في الحقيقة وكانت الحال غيره؛ أمكن أن يجيء النائب في ذلك نكرة ومعرفة، والآولى أن يكون نكرة مثلها[1].

وذكر الرضي الأستراباذي تأرجح انتصاب (وحده) بين الحال، وتأويله منفرداً، والظرفية، أي: لا مع غيره وهو مذهب الكوفيين.

كما ذكر إمكانية استعمال (قضهم بقضيضهم) الحال المعرفة بالإضافة، تابعاً لما قبله في الإعراب على التأكيد أو البدل.

وفي نحو: جاء الرجال ثلاثتهم أو أربعتهم إلى العشرة؛ فهي منصوبة عند أهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة، أي مجتمعين في المجيء.

وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنها توكيد له[2].

ويبدو من اختلاف توجيه المسألة وفق الحجازيين والتميميين ما للهجات من دور في قضية حلول المعارف.

في حين لم ير الرملي إلا بنكرة الحال، موجباً تأويل ما جاء بلفظ المعرفة بالنكرة[3].

ونقل أبو حيان عن العرب (كلمته فوه إلى فيّ)، وهو مبتدأ أخبره ما بعده، ونسب للفراء أن أكثر كلام العرب (فاه إلى فيّ) بالنصب، والرفع مقول صحيح.

---

(1) ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٢، ص٧٢٧.

(2) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٩-٢٠.

(3) ينظر: الرملي، شرح الآجرومية، ص٢٣٤.

وذكر ما أشبهه من قولهم، نحو: جاورته منزلهُ إلى منزلي، ويأتي بالرفع.

وحكى عن ابن خروف: صارعته جبهته إلى جبهتي بالرفع والنصب، وعن الفراء: جاورته بيته إلى بيتي، ويقتصر هذا على مورد السماع وهو ما حكاه الفراء، وابن خروف وأجاز هشام القياس، فنقول، نحو: ماشيته قدمي إلى قدمه[1].

"وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي معرفة، نحو: جاء زيد الراكب، وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول: ... وأنت زيداً أشهر منك عمراً، والتقدير وأنت إذا تسميت زيداً أشهر منك إذا تسميت عمراً، وأجازوا أيضاً عبد الله إياه أشهر منه إياها كل واحد من المكنيين منصوب على الحال"[2].

ويبدو للباحثة صحة مجيء الاسم المعرفة حالاً لا سيما إن كان يصح استبداله باسم نكرة أو تقديره بنكرة.

تعريف التمييز:

جاء في كتاب سيبويه تحت (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) شرح عن (التمييز) دون ذكره بهذه التسمية؛ بل إنه معمول مفعول يلزم النكرة واستُخِفَّ بترك (أل) للاختصار وعدم الحاجة إليها، وذكر أمثلة، نحو: (عشرون درهماً) (امتلأت ماءً) (تفقأت شحماً) [3].

وكذلك الأمر في (باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام) ممثلاً بنحو: (ما في الناس مثله فارساً) (تالله رجلاً).

---

(1) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٦٠-١٥٦١.

(2) المصدر السابق، ص١٥٦٢.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٠٣-٢٠٥.

وفي (باب ما ينتصب الاسم بعد المقادير)، ممثلاً بنحو: (لله دره رجلاً) (أكرم به رجلاً)[1].

وأكد السيرافي في شرحه لـ (باب الصفة المشبهة) أنها لا تعمل إلا في النكرات، وما ورد من أقوال، نحو (سفه زيد نفسَه) و(غبن رأيَه) و(وجع ظهره) وقوله تعالى: ﴿إلا من سفه نفسه﴾[2]، هي أحرف شاذة حملت على معانيها، فإذا قيل (سَفِهَ نفسه) فكأنه قال "سفَّه نفسه" وتأويل آخر وهو أن تجعله سَفِه في نفسه، فحذف الخافض وأوصل الفعل، وكذلك "غبن رأيَه" على معنى جهل رأيه، أو وفق التأويل الآخر، وكذلك "وجع ظهره" أو "وجع ظهراً"، وانتهى إلى أن الشيء إذا شذ في باب لم يجعل أصلاً يقاس عليه.

وبدا تدافع في توجيهه مجيء التمييز معرفة، في نحو: (... طبت النفس...).

إذ قال: "ربما اضطر الشاعر فأدخل (أل) في هذا الباب وهو يريد طرحها، فأراد (طبت نفساً) غير أنه أدخل عليها (أل) لما علم أنه يريد نفساً بعينها وهي نفس المخاطب[3]، فقد احتيج هنا لـ (أل)؛ إذ المراد نفساً بعينها، بقرينة ذكر صاحب هذه النفس وهي (التمييز) وبها أزيل الإبهام؛ ليبدو للباحثة أن القطع في التعميم غير دقيق، وورودُ التمييز معرفة في أقوال العرب، والقرآن الكريم، والأشعار، مسوِّغٌ للقياس عليها وإن كان من قبيل أن التعريف فرع على أصل التنكير في التمييز.

حتى رأى حسن الملخ أن النقل مقدم على النظر النحوي بما فيه من التأويل ومواصفات انحطاط الفرع عن الأصل وإمكانية الحذف والتوسع[4].

وذكر الأنباري اختلاف الكوفيين والبصريين في تعريف التمييز بـ (أل) في (مسألة تعريف خمسة عشر).

---

(1) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص١٧٢-١٧٥.

(2) سورة البقرة، آية: ١٣٠.

(3) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص١٤٢-١٤٣.

(4) ينظر: الملخ، العقل النحوي، ص٤٩٣.

فأجاز الكوفيون تعريف التمييز في (الخمسة العشر الدرهمَ)، واحتجوا بأن ذلك قد صح عن العرب بما يوافقه، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم وقد حكاه أبو عُمَر عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه.

ورأى الأنباري اعتمادهم في هذه المسألة على النقل، لأن قياسهم فيها ضعيف جداً.

وذهب البصريون إلى عدم جواز دخول (أل) في (العشرة) ولا في (الدرهم) وأجمعوا أن الصحيح (الخمسة عشر درهماً)، واحتجوا بعدم تعريف (الدرهم)؛ لأنه منصوب على التمييز ولا يكون إلا نكرة، ووجب ذلك لأن الغرض أن يميز المعدود به عن غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل.

وردّ الأنباري على الكوفيين؛ أن لا حجة لهم فيما حكوه، لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس؛ أما قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب فلا يعتد به لقلته وشذوذه[1].

ويتراءى للباحثة أن الشذوذ ينبئ عن الاستعمال اللغوي، بيد "أن التصرف النحوي الذي لا تظهر للنحاة من دراسته علة قوية يعدونه شاذاً، فالقول بالشذوذ اعتراف بعدم وضوح العلة[2].

ويبدو أن منبع الشذوذ هو الاستعمال بتعدد اللهجات العربية، فالعربية أوسع من أن تحاط، والأولى أن يعتد به وأنه من سعة العربية، وهي علة وجيهة.

تعريف اسم (لا) النافية للجنس:

ذكر سيبويه أن (لا) لا تعمل إلا في نكرة، وهي وما بعدها في محل رفع مبتدأ[3].

ويبدو للباحثة إيماء ذلك إلى جواز دخولها على المعرفة؛ إذ الأصل في المبتدأ التعريف.

---

(1) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٢٦٩-٢٧١.

(2) الملخ، التفكير العلمي، ص١٨٦.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٧٢٤.

ومما مثل به لمجيئه معرفة وتأوله (... لا أباك)، مع إشارته إلى أن (لا) اختصت بـ (الأب) ولا يتكلم بها إلا مضافة إلى معرفة[1].

وكما جاء اسمها معرفة بالإضافة جاء معرفة من الأعلام وكله متأول، وأجاز سيبويه رفع المعرفة في الشعر دون تكرار ممثلاً بقول الشاعر:

بكت جزءاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها[2]

وأنها تكرر في حال فصل بينهما واسمها بحشو، لمكانتها من الجواب، مبيناً أن (لا) لا تكون في هذا الموضع بمنزلة (ليس) فهي إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تُفصل لأنها ليس بفعل[3].

وبتأويل اسم (لا) المعرفة قال السيرافي في شرحه، مؤكداً عدم عمل (لا) إلا في نكرة[4].

ورأى ابن الوراق أن النكرة المنصوبة بـ (لا) لا يراد بها الجنس ولا نفي شخص واحد، بل المعنى: لا واحد من جنس معين موجود ولا أكثر منه[5].

وسلم ابن عصفور بدخولها على معرفة أو نكرة، مستدركاً بعدم عملها في المعرفة ولزوم تكرارها، وقال بفساد زعم المبرد بعدم لزوم التكرار، مستدلاً أن تجعل (لا زيد عندك) في جواب، أزيد عندك أم عمرو؟ فباطل؛ لأن جوابه (نعم) أو (لا). وإن جعلته في جواب، أزيد عندك أم عمرو؟ فجوابه إنما هو: لا زيد عندي ولا عمر.

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٢٨١.

(٢) الشاهد دون نسبة في الكتاب، ج٨، ص٢٩٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٩٦-٢٩٩.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٨، ص١٠٥، ١٣٩-١٤٠.

(٥) ينظر: ابن الوراق، علل النحو، ص٤٠٧-٤٠٩.

وأما (... لا إلينا رجوعها...) فضرورة، لأنه لم يكرر (لا)؛ بل كان ينبغي أن ينفي بليس أو بغير ذلك من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها[1]. وبهذا خالف سيبويه.

ويبدو للباحثة مما سبق اتفاق بيِّن بين النحاة في ربط التنكير لاسم (لا) بعملها فيه، وترى أن العمل أمر والحلول أمر آخر؛ فإن حلول المعارف في موقع اسم (لا) النافية للجنس واقع لغوي وإن انتفى معه العمل، فكيف وإن ذهب إليه بعض النحاة.

فها هو أبو حيان يفند زعم ابن مالك من قوله إذا كان مصحوب (لا) معرفة بطل العمل بإجماع، بأنه ليس كما ذكر، وفصّل الأمر وفق النحو الآتي:

فالإجماع من البصريين على أن (لا) لا تعمل فيه وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً نحو (لا زيد) و(لا عمر)، أو مضافاً كنية نحو: (لا أبا محمد) و(لا أبا زيد) فإن كان مضافاً إلى الله والرحمن والعزيز، أجازوا أن تعمل (لا) فيه فيقولون: "لا عبد الرحمن، ولا عبد الله"، وبعضهم يسقط (أل) من الرحمن والعزيز فيقول: "لا أبا عبد عزيز، ولا عبد رحمن، ولا عبد الله".

ونقل عن الفراء: إنما أجيز "لا عبدَ الله لك"؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد، ولا يجيز: "لا عبدَ الرحمن، ولا عبد الرحيم".

وكان الكسائي يقيس على (لا عبد الله لك) و(لا عبد الرحمن لك) و(لا عبد العزيز) ومن كلامهم (لا كسرى بعده، لا هيثم، ولا زيد قبله،...) وهو مؤول بالنكرة عند البصريين. كما أجاز الكوفيون دخول (لا) على المضمر الغائب فتكون بمنزلة إن وبمنزلة ليس فأجازوا: "لا هُوَ ولا هي" على الوجهين، وحكوا "إن كان أحدٌ سلك هذا الفج فلا هُوَ يا هذا"، ولا يعرف هذا البصريون وإذا ثبت هذا فهو مرفوع على الابتداء.

---

[1] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٢٦٩.

وأجاز الفراء: "لا هذين لك، ولا هاتين"، على أن يكون اسم (لا) محكوماً بتنكيره. وهو منقول عن العرب، لكنه شاذ قليل لا يقاس عليه"[1].

تعريف اسم (لا) المشبهة بليس:

في الكتاب "إن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال (لا)، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة"[2].

وفي شرح السيرافي تدخل على المعارف والنكرات مكررة على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر فأعيد الجواب على التكرير الذي في السؤال، وذلك قولك: "لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو". وهو جواب "أغلام عندك أم جارية؟ وأزيدٌ في الدار أم عمرو؟"[3].

وبدا أن الجواب كما في (لا النافية للجنس) وحقه هنا أولى؛ بأن يكون "لا غلامُ بل جارية، لا زيدٌ بل عمرو".

ويتراءى للباحثة صحة ورود الاسم معرفة عند دخول (لا) النافية العاملة عمل ليس عليه، وقد يرجع الخلاف في الضبط وماهية الاسم إلى تباين اللهجات العربية.

تعريف نعت النكرة:

أشار سيبويه إلى أن المنعوت النكرة ينعت بمعرفة بالإضافة أجريت مجرى النكرة، نحو: "مررت على ناقةٍ عُبْر الهواجر"[4].

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٣٠٦، ١٣٠٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٩٦.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٨، ص١٤٣.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٤.

وأكد على "أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"[١]. ثم أشار إلى أن هذا ليس بقياس؛ لسماع قول العرب الموثوق بعربيتهم ما يخالفه ممثلاً بـ"... أعينٍ... مرضى مخالطها..."، "... نفسٌ عالٍ مخالطهُ..." *[٢].

وفي شرح السيرافي لفكرة النعت بأسماء مضافة إلى معرفة، رأى إن كانت النية فيه التنوين وأضيف طلباً للتخفيف، فهو على تنكيره، وإن كانت النية غير التنوين وإضافة تحضره فهو معرفة[٣].

على حين ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى عدم جواز نعت النكرة بالمعرفة، فنقول: "جاءني رجل الظريف؛ لأن (رجل) شائع في أمته غير مخصوص بواحد والمعرفة من حقها أن تختص بواحد بعينه، والذي يكون شائعاً لا يكون مخصوصاً في حال واحدة[٤].

ويبدو للباحثة جنوحه عن الصواب، فـ (رجل) تختص في السياق الواردة فيه برجل معين وهو معرفة عند المتكلم؛ فقد التقاه ووصفه بالظريف بعد ذلك، ويبدو حكم الجرجاني على اللفظ متقطعاً من سياقه.

وإلى مثله ذهب الأنباري والعكبري مؤكدين على استحالة المخالفة؛ إذ الصفة في المعنى هي الموصوف[٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦.

* سبق الاستشهاد بهما في الدراسة.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج٢، ص٢٠-٢١.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٦، ص٥٧.

(٤) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢، ص٩٠١.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٤، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٠٥.

وكذلك الأمر لم يقبل ابن يعيش بالمخالفة، وحكم على ما جاء من نعت معرفة بالإضافة بعدم التعريف[1].

ورأى ابن عصفور إذا اختلف النعت والمنعوت في التعريف أو التنكير، فالقطع ليس إلا في نحو: "قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان"، على أن (الكريمان) خبر ابتداء مضمر[2].

وأرجع المرادي عدم جواز المخالفة؛ لما في النكرة من إبهام، وفي المعرفة من إيضاح فتدافعا[3].

وجوّز الكوفية التخالف بين النعت والمنعوت في المدح والذم، نحو قوله تعالى:﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده﴾[4].

(الذي) نعت معرفة (اسم موصول) لمنعوت نكرة (لمزة)، وقد دلّ على معنى في معنونة، وهو أن اللّماز جمّاع للمال، والقصد الذم.

وجوز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة إذا اختصت بالوصف[5]، نحو قوله تعالى: ﴿فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان﴾[6].

(الأوليان) نعت معرفة لمنعوت نكرة (آخران) وقد تخصص بالوصف (آخران يقومان)، ودل النعت على معنى المقابلة.

في حين ذكر أبو حيان أن النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير إذا تبعه في الإعراب، فإن قطع لم يلزم ذلك، نحو قول الشاعر:

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥١.

(2) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٢١٠.

(3) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٧٨٥.

(4) سورة الهمزة، آية: ١، ٢.

(5) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٠٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٧٣.

(6) سورة المائدة، من آية: ١٠٧.

على مُسْتِقلٍّ للنوائب والحَرْبِ أخاها إذا كانت غِضابا[1]

(مستقل) نكرة ونعته المقطوعة عنه (أخاها) معرفة، والموافقة التعريف والتنكير إذا لم يكن قطع، وإن كان لم يلزم هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[2].

ودل النعت على معنى في المنعوت وهو المدح.

توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي:

ذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، فيما ذهب الكوفيون إلى الجواز، إذا كانت النكرة مؤقتة، نحو: "قعدت يوماً كله"، و"قمت ليلة كلها".

وقد احتج الكوفيون بالنقل والقياس على جواز التأكيد، أما النقل بما جاء عن العرب من أبيات شعرية.

وأما القياس؛ فلأن (اليوم) مؤقت فيجوز أن يقعد في بعضه، و(الليلة) مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا أكدتا بالتوكيد المعنوي (كل) صلح معنى التوكيد. والبصريون احتجوا بأن الدليل على عدم الجواز من وجهين:

١. إن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

وتأولوا قولهم "رأيت درهماً كل درهم" وما أشبه ذلك؛ على أنه محمول على الوصف لا على التأكيد.

٢. إن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصح أن يكون مؤكداً له.

---

(١) الشاهد لذي الرمة في ديوانه، ص١٨٤٧، ١٨٤٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩٠٨.

ورأى الأنباري أن لا حجة للكوفيين بما استشهدوا به من الأبيات، بما تأوله[1]*.

وفي قول الشاعر: "قد صرت البكرة يوماً أجمعاً"

أن هذا البيت مجهول لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به، ولو قُدِّر أن هذه الأبيات صحيحة عن العرب لا حجة فيها؛ لشذوذها وقلتها في بابها، ووافقه العكبري وابن معط[2].

كما قال الأنباري: "إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التأكيد"[3].

ويبدو من رد الأنباري حرصه على كمال القاعدة إلا أن اللغة أبت ذلك بما ورد.

وفي جواز توكيد النكرة المؤقتة، رأى الأنباري أنه لا يستقيم؛ فاليوم وإن كان مؤقتاً إلا أنه لا يخرج من كونه نكرة شائعة، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه[4].

وتتفق الباحثة مع حسن الملخ في أنه لا موجب لرد رأي الكوفيين؛ إذ ضابط التوكيد أن يكون الاسم دالاً على مسماه دلالة تحديد، وهذا التحديد يمكن أن يوجد في الأسماء النكرة المحددة؛ فالمسألة مقيدة بدلالة النكرة على التأقيت حتى ترتفع عنها صفة الإبهام[5].

---

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٢-٣٦٤.

* سبق ذكر الشواهد والتأويل في الرسالة.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٥. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٩٧. ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ج١، ص٧٦٤-٧٦٥.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٥.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٦٥.

(٥) ينظر: الملخ، العقل النحوي، ص٥٠٣، ٥٠٤.

كما يبدو عدم الدقة في رده؛ إذ جاز نعت النكرة بالمعرفة في حالات، وقد تحصل الفائدة من تأكيد النكرة بالتوكيد المعنوي - كما تقدم -.

وبدا بما أورد ابن مالك في تسهيله، أن الخلاف في المدرسة النحوية الواحدة؛ إذ ذكر أن البصريين منعوا ذلك مطلقاً إلا الأخفش، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد، ورأى ابن مالك أن من حكم بالجواز مطلقاً فليس بمصيب[1].

ويبدو للباحثة أن الصواب فيما خلص إليه.

وذكر ابن أبي الربيع أن الكوفيين أجازوا توكيد النكرات بـ (كل) و(أجمع) وعدم جواز التوكيد بـ (النفس) و(العين)، واستدلوا بقول العرب: "قبضت درهماً كله" و(صمت شهراً كله) وأنه موجود في كلام العرب وفي الحديث ولا سبل إلى إنكاره.

ورده ابن أبي الربيع؛ بامتناع التوكيد بكافة الألفاظ، وما ذكروه من المواضع التي تترادف فيه المعرفة والنكرة على معنى واحد، فالمعنى: "صمت هذه الحقيقة كلها؛ لأنه لا يريد شهراً بعينه وإنما يريد هذه الحقيقة، وكذلك لا يريد درهماً بعينه فعبر عنه بلفظ التنكير وإنما يريد ما ينطلق عليه درهم، وذكر أن هذا النعت كثير في كلام العرب"[2].

على حين رأى الرضي الأستراباذي أن ما ذهب إليه الكوفيين بجواز توكيد النكرة إذا كان معلوماً أو مؤقتاً ليس ببعيد؛ لاحتمال تعلق الفعل ببعض المؤقت، وعليه لا يشترط التطابق خلافاً للبصريين، أما ما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده[3].

وما ذكر ابن مالك من إجازة بعض الكوفيين للتوكيد مطلقاً يقدح بدعوى عدم الخلاف الواردة عند الرضي الأستراباذي.

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٢) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٧٧.

(٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٧٣.

ورأى الأزهري أن الصحيح بجواز توكيد النكرات إذا أفاد كما هو عند الأخفش والكوفيين؛ لورود السماع به[1].

وقال اللقاني: "إن الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التأكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أو لا فُعُلِم أن الفائدة عندهم غير منحصرة بالتأقيت بل في أنها غيره، وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم إرادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت"[2].

"والمانعون مطلقاً أجابوا أن ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة"[3].

وبعد الوقوف على أبرز آراء النحاة على اختلاف مدارسهم؛ إذ شملت المدرسة البصرية، والكوفية، والبغدادية، والمصرية، والأندلسية، تتفق الباحثة مع حسن الملخ بأن هناك "حقيقة غابت عن جمهور النحاة، وهي أن اللغة ما تتداوله الألسن وأما العلل فشيء من عالم الماورائيات"[4].

وترى صحة ماهية نظرية الأصل والفرع في أن تكون "منهجاً في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد، مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل، أو تقدير، أو حذف، أو تعليل، أو توسع، أو ظهور، أو إضمار، فكأن هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع ليغدو النحو العربي منظومة متجانسة القواعد لا أمت فيها ولا اعوجاج"[5].

ولما كانت قضية التعريف والتنكير صورة منبثقة عنها تمثلت ماهيتها، وتجلى فكر النحاة في تقنينها.

---

(1) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٢٤.

(2) العليمي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١٢٥.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج٥، ص١٢.

(4) ينظر: الملخ، العقل النحوي، ص٥٣٨.

(5) ينظر: الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص١٣-١٤.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومنها:

١. تذوب الضدية بين التعريف والتنكير عند دراسة صوابية الجملة على ضوء علل أوسع تحتوي على مستوى المعنى والتأويل والسياق والشكل.

٢. تمثل مسألة التعريف والتنكير مدى حرص النحاة الأوائل على بناء علم النحو العربي وفق قواعد وقوانين منضبطة تضمن له القوة والترابط بين مسائله، واستمرار بقائها وفعاليتها.

٣. التعريف والتنكير تقنية نحوية مجدية إلى حد كبير في النحو التعليمي؛ إذ ساهمت في استقامة القلم واللسان العربي، وأفضت إلى حفظ العربية سنين طويلة.

٤. فكرة المعرفة والنكرة تقنية تعليمية فاعلة يسرت تعليم النحو وتعلمه، إلا أنها تمثل إشكالية في النحو العلمي للدارسين.

٥. تباين تعريف المعرفة عند النحاة وعدم اتفاقهم على حد جامع مانع يصدق على جميع أقسامها، فكان التعميم هو الملمح الأبرز فيها، ولا يطلب في الحد العموم وإنما الماهية، والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع أجزائه.

٦. اختلف النحاة المتقدمين والمتأخرين في رتبة المعارف مع اتفاقهم على أن لفظ الجلالة (الله) هو أعرف المعارف، والحق أن لا تفاضل بين المعارف في الرتبة فكل معرفة مناسبة في سياقها أعرف من غيرها.

٧. تباين تعداد المعارف في الكتب النحوية، وأرجعته إلى آلية التعريف باعتبار الشكل أو القصد، وبدت باتفاق جمهور النحاة سبعة، هي: الضمائر وأسماء الإشارة، والأعلام، والمعرف بأل التعريف، والمضاف إلى معرفة، والموصولات، والنكرة المقصودة بالنداء.

٨. وفقاً لفكرة الأصل والفرع عند النحاة، فالمعرفة هي الفرع والمحتاجة إلى علامة؛ فحاولت الدراسة استجلاء علامات مشتركة تجمع بين المعارف، فتوصلت إلى عدة علامات، منها: دلالية، وشكلية، وموقعية، تمثلت الأخيرة بالموقع النحوي.

٩. اهتدت الدراسة إلى ضوابط تقنن حلول المعارف محل النكرات، تتمحور في المعنى، والسياق، واللفظة اللغوية.

١٠. عنصر المعنى يعتمد على الإدراك وهو متفاوت قابل للاختلاف ينطلق من المضمون ولا يتقيد بشكل أو موقع بل يتشكل بأي صورة تفضي للدلالة عليه.

١١. اتخذ بعض النحاة من التأويل وسيلة لاحتواء هذا التباين في الحلول بمذاهب مختلفة تدور في فلك المعنى؛ بيد أن الدراسة ترى بعدم مشروعية أن يكون الأصل فيها هو التنكير؛ إذ لا يتضمنه حد الباب النحوي، وليس له دور في تأدية وظيفته التعبيرية.

١٢. تتساوى المعرفة والنكرة بالحلول في نفس الموقع إذا أمن اللبس بين الأبواب النحوية بغير ما قرينة.

١٣. إن (أل) علامة غير مطردة للتعريف؛ إذ تختص بقسم واحد من المعارف والعلامة يشترط فيها الاطراد، وأن التعريف معنى من المعاني التي تؤديها بما ينسجم مع سياقها اللغوي والاجتماعي.

١٤. إن التنوين علامة غير مطردة للتنكير؛ إذ لا يلحق كل نكرة ولا كل ما لا يلحقه معرفة ويلحق الأعلام وهي معرفة، بل هو و(أل) علامتان للاسمية.

١٥. بدت عناصر السياق غير اللغوية موجهة لحلول المعارف محل النكرات، في خضم المعطيات الحالية المصاحبة للحدث الكلامي.

١٦. للسداد دور في حلول المعرفة محل النكرة ومنه ما صُرِّح به ومنه ما كان من وراء حجاب، وتمثل بالسداد عن الخبر بغير ما موقع في التراث النحوي، ولا تستبعد الدراسة السداد عن غير موقع الخبر.

١٧. لطبيعة اللفظة اللغوية دور في حلول المعارف محل النكرات من جانب الاشتقاق المعجمي، باحتكامها للموقع النحوي، مما يمثل سعة التعبير في العربية، وكذلك دور الصياغة الصرفية وتمثلها شكل المعرفة بقبولها (أل) التعريف والإضافة.

١٨. بدا خلو ضوابط تقدير اللفظ المحذوف من اشتراط إحدى الصيغتين، مبعثاً لحلول المعارف محل النكرات.

١٩. وقفت الدراسة على أبرز آراء النحاة، وقد أدلى كل بدلوه في قضية حلول المعارف محل النكرات، وفي قولهم التأويل أو الشذوذ أو وروده عند العرب؛ دلالة على وعيهم وإدراكهم لواقع اللغة الاستعمالي من غير أن يعترفوا صراحة أن اللغة ظاهرة اجتماعية عرضة للتغير، والتطور والنمو، ولا تقبل التكلس أو التقوقع خلف القاعدة النحوية؛ فاللغة أوسع من أن تحتويها قاعدة مضطربة لطبيعتها.

٢٠. بدا للدراسة أن مقولتي التعريف والتنكير مسألة نحوية آنية استعمالية تحتكم للمعنى والسياق وطبيعة اللفظة اللغوية.

المصادر والمراجع

المصادر:

١. الأخطل، غياث بن غوث، ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

٢. الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب، د.ت.

٣. الأسدي، عبد الله بن الزبير، ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الحرية، العراق، ١٩٧٤م.

٤. امرؤ القيس، حندج بن حجر، ديوانه، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.

٥. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٦. الباهلي، عمرو بن أحمر، تحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.

٧. أبو تمام، حبيب بن أوس، ديوانه، تحقيق: محمد عبده عزام، ط٥، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٨. التميمي، أوس بن حجر، ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٠م.

٩. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

١٠. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

١١. جرير، أبو حزوة جرير بن عطية، ديوانه، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

١٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٣. أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن خالد، ديوانه، تحقيق: أحمد خليل الشال، ط١، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ٢٠١٤م.

١٤. الذبياني، الشماخ بن ضرار، ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

١٥. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

١٦. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاديونس، ليبيا، ١٩٩٦م.

١٧. الرملي، أحمد بن علي، شرح الآجرومية، تحقيق: علي موسى الشوملي، دار أمية، الرياض، د.ت.

١٨. ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.

١٩. زهير بن أبي سلمى، ديوانه، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢٠. ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٢١. السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذلين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، د.ت.

٢٢. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض، الرياض، ١٩٨٤م.

٢٣. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٤. السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ج١، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ط٣، دار الحديث، بيروت، ١٩٨٤م.

٢٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٧. الشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي سهو العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٨. الشنقيطي، أحمد بن أمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٩. العامري، لبيد بن ربيعة، ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٩٢م.

٣٠. ابن العجاج، رؤبة بن عبد الله، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة، الكويت، د.ت.

٣١. ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣٢. العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١م.

٣٣. العليمي، يس بن زين الدين، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الفكر، د.ت.

٣٤. غابوتشان، غراتشيا، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، د.ت.

٣٥. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، ١٩٩١م.

٣٦. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود النحوية، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٧. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تلقين المتعلم في النحو، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، الوكالة العربية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٣م.

٣٨. ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

٣٩. القطامي، عمير بن شييم التغلبي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ٢٠٠١م.

٤٠. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٩٩٠م.

٤١. المبرد، محمد بن يزيد، المتقضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

٤٢. المتنبي، أحمد بن الحسين، ديوانه، دار بيروت، ١٩٨٣م.

٤٣. المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي، ط١، مكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٦م.

٤٤. مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر، ديوانه، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤٥. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.

٤٦. ابن ميادة، الرماح بن أبرد، ديوانه، تحقيق: حنا جميل حداد، ط٣، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢م.

٤٧. النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، ديوانه، تحقيق: واضح الصمد، ط١، دار صادر، ١٩٩٨م.

٤٨. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: الفاخوري، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

٤٩. ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

٥٠. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار صادر، الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

المراجع:

٥١. الأقطش، عبد الحميد، (أل) الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفد يتريش فيشر، إعداد: هاشم إسماعيل الأيوبي، ط١، جروس بروس، لبنان، ١٩٩٤م.

٥٢. أيوب، عبد الرحمن، محمد دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٥٧م.

٥٣. بابعير، عبد الله صالح، ظاهرة النيابة في العربية، ط١، دار حضرموت، اليمن، ٢٠١٠م.

٥٤. بركات، إبراهيم إبراهيم، النحو العربي، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٥٥. حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٥٦. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.

٥٧. حسين، رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٥م.

٥٨. شريدة، عزام محمد، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، ط١، دار الفرقان، الأردن، ٢٠٠٤م.

٥٩. عفيفي، أحمد، التعريف والتنكير في النحو العربي، مكتبة زهراء الشرق، د.ت.

٦٠. علي، منتظر حسن، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م.

٦١. العوادي، أسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه، ط١، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٠م.

٦٢. أبو المكارم، علي محمد، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٦٣. الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠١٥م.

٦٤. الملخ، حسن خميس، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.

٦٥. الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٧م.

٦٦. الملخ، حسن خميس، العقل النحوي، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٨م.

٦٧. الملخ، حسن خميس، ونعجة، سهى، المحظورات اللغوية، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.

٦٨. الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠١م.

٦٩. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٣، دار عمران، القاهرة، ١٩٨٥م.

الرسائل الجامعية:

٧٠. عزوز، بسمة، ضوابط التقدير في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

٧١. عبد الله، محمود فؤاد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق الدلالي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩م.

٧٢. عبد الله، وليد حسين، دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٢م.

٧٣. الصرايرة، نوح عطا الله، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين – دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م.

الدوريات:

٧٤. زليخة، ملاذ، معمول الاسم المنسوب بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، مجلة جامعة دمشق، مجلد(٢٧)، عدد(٣-٤)، ٢٠١١م.

٧٥. عبد الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربي- دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد (٢١)، الكويت، ٢٠٠١م.

٧٦. عراك، محمود حمود، التغاير بين المنعوت والنعت الحقيقي في ضوء آراء النحاة، مجلة كلية التربية، عدد(١٥)، جامعة واسط، العراق، آذار، ٢٠١٤م.

٧٧. القراله، زيد، حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، حولية مجمع اللغة العربية، ليبيا، مجلد (٩)، عدد(٩)، ح(٢)، ٢٠١٢م.

٧٨. الياسري، عبد الكاظم، وعيدان، حيدر جبار، عناية أحمد بن فارس في (معجم مقاييس اللغة) في الدلالة المحورية، مجلة آداب الكوفة، عدد(٢)، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م.

المحاضرات:

٧٩. الملخ، حسن خميس، دراسات متقدمة في النحو العربي والصرف، محاضرات الدراسات العليا، جامعة آل البيت، ٢٠١٥/٢٠١٦م، الفصل الأول.

المواقع الإلكترونية:

٨٠. موقع إدارة الإفتاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، http://siteislamgov.kw، الشابكة.

٨١. إرشيف منتدى الفصيح، ٢.http://www.alfaseeh.com، ٢٠١٠م، الشابكة.

Rules of Replacing the Indefinite with the

Definite Noun in Arabic Grammar

Abstract

The present study investigated substituting the indefinite with definite in Arabic which are both considered as theoretical applications. It is an analytical descriptive study that aims at identifying the factors that control this process according to the syntacticians' classifications of the predicate, adverb of manner, subject or object complement, negative exclusive(la), the indefinite adjective and indefinite emphasis that involves variation in the criteria of definiteness and indefiniteness. The study consisted of three chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion exploring the philosophy of the syntacticians' identification of definiteness and indefiniteness , their linguistic as well as terminological aspects, the most definite nouns, their number, classification and linguistic inflections. Moreover, it explored the semantic role of substituting the indefinite with the definite focusing on inflection and its semantic implications and guards against ambiguity. It also explained the role played by the context in this process through its paralinguistic factors, sentence order, lexicographical and morphological aspects according to various syntacticians' views.